



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

السياسة العسكرية الفرنسية في الجزائر ونتائجها 1830-1871

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب: شنوف صهيب

إشراف الدكتور: محمد السعيد عقيب

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
عبد الوهاب شلالي	أستاذ محاضر – أ –	جامعة تبسة	رئيسا
محمد السعيد عقيب	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
عــلي غنابزيــة	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الوادي	مناقشا
رضــوان شافــو	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1436/1435 – 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّـــهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّـــهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّـــهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّـــهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّـــهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّـــهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾

سورة الحج ،الآيتان 39-40.

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- إلى روح والدتي ووالدي وأخي حسين.
- إلى زوجتي وابني إلياس وبناتي ثريا، مباركة وحفيدي يحي، خولة وحفيدي لؤي، هدى وعبير.
- إلى كل طلبة العلم بجامعة الوادي.
- إلى كل الطاقم العلمي و البيداغوجي لجامعة الوادي.
- إلى كل من يحمل مشعل العلم والمعرفة.

شكر و عرفان

أتقدم ببالغ الشكر و الامتنان و أسمي عبارات العرفان إلى الدكتور محمد السعيد عقيب على مجهوداته الجبارة لخدمة العلم و المعرفة و أسلوبه المتميز في التعامل مع طلبة العلم وسعيه الدائم للنهوض بقسم العلوم الإنسانية، كما أشكره على إرشاداته القيمة وصبره معي حتى تخرج هذه المذكرة في أحسن حلة فله مني أزكى تحية وأرجو من الله أن يجعلها في ميزان حسناته .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم وساعد في هذا الانجاز وأخص بالذكر: الدكتور الهادي ضيف الله، الأستاذة الكاملة فرحات، الأستاذ لرقط عبد الحميد، الباهي فاتح، بن موسى موسى، بن موسى إبراهيم، بن موسى محمد .

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من وقف معي و ساعدني ولو بكلمة لانجاز هذا المشروع .

صهيب شنوف

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
تر	ترجمة
ج	جزء
د ت	دون تاريخ
م	ميلادي
ص	صفحة
هـ	هجري
A.F	**Afrique Française**
A.N.E.P	**Agence Nationale D'Edition et de Publication**
B.I.L.A	**Bataillon d'Infanterie Légère d'Afrique**
IBIDEM	**Ici même ,dans le même ouvrage**
E.N.A.L	**Entreprise Nationale Algérienne du livre**
OPUS.CITATUM	**Opus Ci Tatum ,Œuvre Citée**
O.P.U	**Office de Publication Universitaire**
R.A	**Revue Africaine**
R.B	**Revue Busquet**
R.B	**Revue Bleue**
R.H.M	**Revue d'Histoire Maghrébine**
T	**Tome**
Tr	**Trimestre**
V	**Volume**

الملخص

هذا البحث مخصص للحديث عن السياسة العسكرية الفرنسية في الجزائر و نتائجها في الفترة الممتدة (1871-1830)

مرت هذه السياسة بعدة مراحل ، فمن سياسة التهدئة الى الأحكام العرفية فالإلحاق ثم الإدماج .

عملت السلطات الفرنسية على تفكيك المجتمع الجزائري و ذلك بضربه في ابعاده الثلاثة (البعد الاجتماعي ، الثقافي و الاقتصادي.) التي لا تقوم الوحدة الوطنية اذا فقدنا احد هذه الابعاد .

و لتمكين الفرنسيين من الاستيطان ارتكبت أبشع الجرائم التي كان الهدف منها تركيع الجزائريين و ترويعهم

Résumé

Cette étude est consacrée à la politique militaire française et ses conséquences en Algérie durant la période 1830-1871.

Les raisons profondes de cet acte résidaient dans les objectifs qu'on veut asseoir ,une politique expansionniste de l'état français. Le but de cette politique est la domination du pays. De la politique de pacification suivie de l'occupation restreinte pour se terminer par l'occupation totale. La colonisation française par sa rigueur et sa brutalité déstructura la société algérienne en s'attaquant à ses forces vives .Pour arriver à leur fin les français ont tué en masse et avec une répression sans répit pour mettre le peuple algérien à genou.

فهرس المحتويات

الفهرس العام

الفصل الثالث: انعكاسات السياسة الفرنسية في الجزائر في المجال السياسي و الثقافي

الفصل الرابع: الآثار الإقتصادية و الإجتماعية



المقدمة

المقدمة

إن قضية الجزائر مع الاحتلال تمتد جذورها إلى القرن الخامس عشر إثر سقوط الأندلس حيث تكالبت القوى الاستعمارية عليها من إسبانيا إلى إنجلترا، الدنمارك، البرتغال، وأخيرا فرنسا، و تقاسمت هذه الدول الأدوار فيما بينها، بل تعداه ذلك إلى تكوين تحالفات للقضاء على الجزائر.

وبدأ العد التنازلي في عهد نابليون الأول، الذي أرسل أحد ضباطه لدراسة الخطة المناسبة للانقضاض على الإيالة.

فبعد تحطيم الأسطول العثماني، وكذلك القطع البحرية الجزائرية المشاركة في معركة نافرين (1827)، وقبلها انجرت الجزائر إلى عقد معاهدات واتفاقيات كان الأوربيون الأكثر استفادة منها، زيادة على عدم مواكبة الجزائر للتطور الصناعي والتحولات التي ظهرت في أوربا، وبالتالي أدركت فرنسا أن الجزائر أصبحت لقمة سهلة فكانت حادثة المروحة، وانطلقت عملية الاحتلال بالحصار الذي امتد لثلاث سنوات أعقبته عملية الإنزال العسكري واحتلال الجزائر إثر توقيع معاهدة استسلام الداي حسين في جويلية 1830.

التعريف بالموضوع:

إن شعارات الثورة الفرنسية " المساواة – الأخوة – الحرية " عبارات رنانة جعلت من فرنسا البلد الرمز، لكن الحقيقة غير ذلك فما إن انتصرت الثورة الفرنسية حتى كشرت عن أنيابها وبدأت عمليات الاحتلال والاستيطان و انجر عن ذلك تفنن في القتل والسلب والنهب.

السياسة العسكرية أفرزت عمليات الإبادة التي لم تكن وليدة أخطاء قام بها بعض الجنود الغاضبين أو مجموعة من الجند إثر عملية خطيرة، بل عمليات مبرمجة على أعلى المستويات خطط لها في مراكز القرار لغرف العمليات وقام بتنفيذها ضباط سامون وعملت السلطات السياسية على حمايتهم والتستر عليهم، بل تعد ذلك إلى تشجيع هذه الممارسات.

واختلفت الطرق والوسائل والأساليب المتبعة من الجيش الفرنسي في التفنن في القتل، سواء في الشرق, أو الغرب أو الوسط أو الجنوب، على يد القادة و الضباط و الجنود الفرنسيين.

لا تمثل المواقف السياسية ونتائجها الإجرامية سوى سطور قليلة من الملف الثقيل للإيديولوجية الكولونيالية ومذابحها في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، تظهر الوجه القبيح الذي ينبغي أن تخجل منه فرنسا ويتذكره ساستها ومفكريها على مدى القرون القادمة.

دواعي اختيار الموضوع:

يعود اهتمامي بهذا الجانب من تاريخ هذه الحقبة إلى عدة أسباب أهمها:

أولا: أهمية الموضوع إذ أن تسليط الضوء على أساليب وطرق السياسة العسكرية يفتح المجال واسعا للوقوف على المجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائري باسم الحضارة والتمدن، وتكشف أيضا على مدى السكوت الذي تلتزمه الدولة الاستعمارية والنخب المثقفة خاصة.

ثانيا: ما تزال أبحاث المؤرخين لم تتوصل إلى جمع شتات مختلف الطرق المستعملة خلال الفترة المقترحة للدراسة، واستخلاص أسبابها والنتائج المترتبة عنها.

ثالثا: ضعف الكتابة للباحثين الجزائريين أو جلهم عن دراسة الموضوعات المتعلقة بهذه الفترة وخاصة تصرفات السلطات العسكرية الفرنسية وما نتج عن ذلك من تغيرات بالجزائر سياسيا، اقتصاديا وحضاريا، وهو ما يحتم علينا كجزائريين توضيح ذلك.

رابعا: عدم توفر مختصين في هذه المرحلة من تاريخ بداية الاحتلال، وخاصة من الجانب الجزائري بالإضافة إلى فقر المكتبة المغربية بصفة خاصة والمكتبة العربية بصفة عامة من مؤلفات تلم وتعالج هذا الموضوع من جميع جوانبه.

خامسا: لم يعالج كبار المؤرخين الفرنسيين والأجانب موضوع نتائج وآثار السياسة العسكرية إلا من ناحية تعداد الموتى كأرقام في سجلات و لم يتناولوا الموضوع في إطاره الإنساني وما نتج عن ذلك من مآسي وآلام وأحزان, و لم تترك لا البشر ولا الحجر.

فكان لا بد من البحث في الموضوع وذلك بتتبع الكتابات في بطون المصادر الفرنسية والأجنبية، ومناقشة مختلف الروايات لاستجلاء الوقائع التاريخية التي ننشدها.

إشكالية البحث:

ان احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 تم عن طريق الجيش الفرنسي بكل فئاته، و امكانيته و الذي واصل سياسته الحربية الى غاية الاستقلال و لكن كيف كانت ممارساته في مرحلة الحكم العسكري 1830 – 1871 ؟

ما هي آثاره على المقاومة و الشعب الجزائري على شتى المستويات ؟

- ما هي الأساليب والوسائل التي اتبعتها الإدارة الفرنسية في عملية التهدئة وكيفية التوغل في العمق الجزائري شرقا وغربا، شمالا وجنوبا ؟

- ما هي الآثار المترتبة على السياسة العسكرية الفرنسية بالجزائر في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والروحي؟

خطة البحث:

اقتضت خطة البحث في هذا الموضوع إلى تقسيمه إلى أربعة فصول على النحو الآتي :

المقدمة: و تطرقت فيها إلى التعريف بالموضوع والأسباب التي دعتني لاختياره، وتضمنت كذلك إشكالية البحث، والمنهج المتبع والتطرق إلى الدراسات السابقة مع تقييم المصادر والمراجع.

الفصل الأول: وتناولت فيه تركيبة الجيش الفرنسي في الجزائر من المجندين الأوروبيين قبل وبعد الاحتلال وكذلك المجندين من الأهالي الذين التحقوا بالجيش الفرنسي، الذي عرف بجيش افريقيا.

كما تحدثت فيه عن مكونات كل فرقة والدور المنوط بها في عملية التهدئة، وكذلك كيفية اختيار العناصر المنطوية تحت راية هذا الجيش، اما الشطر الثاني فخص بأهم القادة من الأهالي الذين شاركوا الفرنسيين في عملية التوسع والانتشار والتهدئة .

الفصل الثاني: وقد خصص لدراسة الوسائل والأساليب المتبعة من طرف الجيش الفرنسي للقضاء على المقاومة الشعبية في مختلف مناطق الوطن، والعوامل المساعدة من مراسيم وقوانين زجرية مهدت للقضاء على الروح النضالية و مكنت الجيش الفرنسي من بسط نفوذه و التوغل في العمق الجزائري بوتيرة بطيئة ولكنها فعالة.

وقد تركت هذه الأعمال آثارا اجتماعية مدمرة أخلّت بالنمو الديمغرافي للسكان في الجزائر. مستشهدا على ذلك بنماذج توضيحية لأساليب القتل و التهجين، مما نتج عند انتشار الأمراض و المجاعة.

الفصل الثالث: فيه تم تناول انعكاسات السياسة العسكرية الفرنسية في الجزائر على المجال السياسي و الثقافي. ففي المجال الإداري عملت فرنسا على فرنسة الإدارة الجزائرية عبر مراحل متعددة، بدأت بمحو الهوية الوطنية فاعتدت على المؤسسات الدينية فهدمت المساجد والزوايا والمدارس واستولت على أملاك الأوقاف وحاصرت الأعيان والمثقفين فاختاروا الهجرة مرغمين.

الفصل الرابع: خصصته للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذا الغزو، فملكية الأرض في الجزائر مرتبطة بالقبيلة، علمت فرنسا فعملت على تكسير هذه الخلية بقوانين مختلفة مهدت للملكية الفردية، وقد نجحت في تفكيك القبيلة مما مهد لها الاستيلاء على خيرات الأراضي الزراعية، فكانت

موجات من المستوطنين تتهافت للحصول على قطع أرضية وخاصة سكان الألزاس و اللورين، الذين طردهم الألمان وتتابعت بعد ذلك الوفود من كل أنحاء أوروبا.

المصادر والمراجع:

اعتمدت في إنجازي هذا البحث مجموعة من المصادر الأساسية العربية واللاتينية والجرمانية، منها ما هو مدون بلغته الأصلية ومنها ما هو مترجم إلى العربية والفرنسية، كما تطلب البحث الاعتماد على كم كبير من المراجع العربية والفرنسية.

فبالنسبة للمصادر العربية وعلى رأسها: مذكرات أحمد باي، حمدان خوجة, أحمد بوضربة، ومن المعروف أن هذه الشخصيات الجزائرية عاصرت الدخول الفرنسي للجزائر ولعبوا أدوارا في الأحداث السياسية قبل وبعد الدخول الفرنسي، وكانوا من أبرز من دافع عن حقوق الجزائريين أمام اللجنة الإفريقية وقدموا اقتراحاتهم وشكواهم،

بالإضافة إلى ذلك اعتمدت على مصادر أخرى منها كتاب ابن جلون: "سقوط الجزائر"، ومذكرات أحمد "الشريف الزهار"، وكتاب ابن التهامي مصطفى الذي يقدم "سيرة الأمير عبد القادر و جهاده" وكتاب محمد بن عبد القادر، "تحفة الزائر في تاريخ الجزائر".

أما المصادر الأجنبية وتتقدمها المصادر الجرمانية بكتاب بفايفر سيمون ويحمل عنوان "مذكرات جزائرية عشية الاحتلال" ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، وكذلك كتاب هاينريش فون (ما لتسن) "ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا" وتمت ترجمته أيضا من طرف: أبو العيد دودو.

أما المصادر الإنجليزية فيعتبر كتاب تشرشل (شارل هنري) "حياة الأمير عبد القادر" من أهم المصادر التي تحدثت عن تلك الحقبة والمعارك الكبرى التي خاضها الأمير أمام الجحافل الفرنسية بقيادة الجنرال بوجو.

أما فيما يخص كتاب الكولونيل سكوت الذي يحمل عنوان " مذكرات الكولونيل سكوت" ترجمة وتعليق لإسماعيل العربي ففيه تحدث عن إقامته في زمالة الأمير سنة 1841 وقد لعب دور الخبير العسكري أو ما يعرف ب "*Brain – Truster*" وقد كان شاهد عيان للأحداث والوقائع ومشاركا في الكثير منها.

ويعتبر الكولونيل السكوت الوحيد الذي تطرق للأوضاع الاقتصادية، السياسية والعسكرية داخل زمالة الأمير، وفيه تحدث عن الصناعة الحربية وبناء المصانع لإنتاج المدافع بتكدمت، وكذلك

البنادق وغيرها، وسجل ملاحظات كثيرة عن الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، ثم تطرق لأوضاع الجماعات اليهودية التي اضطر للتعامل معها.

وبخصوص المصادر الفرنسية فمن أهمها كتب المؤرخ الكبير أزان (بول) التي تحمل العناوين التالية: "جيش إفريقيا" من 1830-1852, "بوجو والجزائر" بالسيف والمحراث، وكتاب بورزات (*Burzet*) " تاريخ كوارث الجزائر" وكذلك كتب دي رينو بيليسييه، ليون قالليبر، الكونت هريسون و ألفريد نيتمون وغيرهم كثيرون، وأخيرا هناك مصادر ومراجع متعددة باللغتين العربية والفرنسية يطول ذكرها، تم الاستفادة منها في موضوع المذكرة.

منهجية البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث ، اعتمدت على المنهج التاريخي ثم المنهج الوصفي لسرد الاحداث وتدوينها . اما المنهج التحليلي فكان لتفسير المادة الاخبارية و شرحها .

صعوبات الدراسة:

ولعل من أهم الصعوبات التي واجهتها في اعداد هذه المذكرة، عدم الوصول إلى الأرشيف فيما وراء البحر، فالمادة هناك موجودة اذا سمح بالاطلاع عليها، قلة المصادر باللغة العربية و تناقضها في بعض الأحيان، الاعتماد على المصادر الأجنبية بكل ما تحتويه من ذاتية وبالتالي فالمعلومات غير كافية وجامعة لمحتوى هذا البحث، ارتباط هذا الموضوع بمواضيع اخرى كثيرة و تداخله في أحيان أخرى مما يجعل هناك صعوبة في التخلص من ظاهرة التكرار.

وفي الأخير أرجو أن أكون قد وفقت إلى حد ما في الإحاطة بجوانب هذا الموضوع الهام والشاسع والشائك, والكشف عن بعض جوانب السياسة الاستعمارية التي أثرت على الإنسان والجغرافيا. ومهما يكن فالجهد البشري عرضة للنقائص ، فلكل شيء إذا ما تم نقصان، ولذا فما هذا إلا بحث متواضع قابل للنقد والتوجيه و في الأخير تقبلوا مني أسمى عبارات التقدير والاحترام.

شنوف صهيب

الوادي في:20 رجب 1436 الموافق: 09/05/2015

الفصل الأول: تركيبة الجيش الفرنسي و خصائص قياداته العسكرية (الأساليب و الوسائل)

أولاً: تركيبة الجيش الفرنسي في الجزائر

1. المجندون الأهالي و الاوروبيون

ثانياً: القيادات العسكرية

1. تكوين الجنود ومواصفاتهم
2. أهم القيادات العسكرية

اولا: تركيبة الجيش الفرنسي في الجزائر

عملت فرنسا بعد احتلال مدينة الجزائر على توسيع نفوذها نحو المدن الداخلية كمدينة البليدة والمدية وغيرها و الاتجاه شرقا وغربا ، غير أنها جوبهت بمقاومة شرسة اضعفت القدرات العسكرية الفرنسية فحوصرت القوات الفرنسية داخل العاصمة مدة من الزمن و لم تستطع التحرك .لمواجهة القوات الشعبية بقيادة ابن زعمون ، والحاج سيدي السعيد ، والحاج محي الدين بن المبارك وهناك بقية من السلطة العثمانية أمثال مصطفى بومرزاق باي التيطري ، وابراهيم باي قسنطينة السابق وغيرهم كثيرين .[1]

وكان الفشل الذي حل بالجيش الفرنسي في المدية والبليدة قد قوى مطالب الجيش في طلب المزيد من العسكريين لمواصلة عملياته التوسعية .والمعروف أن الغزو استمر طويلا وكان شاقا وعويصا ويعود في جانبه الأكبر إلى العوائق الجغرافية التي ساهمت في عرقلة التوغل نحو المناطق الداخلية والمقاومة الصلبة التي كان يغذيها الدين الإسلامي المتجذر إضافة إلى الآفات والأوبئة القاتلة و أخطاء القيادات العسكرية في تقييم الأوضاع .

و لتحقيق فرنسا هدف التوسع و احتلال المدن و القرى خارج مدينة الجزائركان عليها زيادة عدد الجنود و المعدات اللازمة لها،فبعد أن تقلص عددهم الى 21.000 جندي بعد أن كان عند دخول الجيش الفرنسي للجزائر 37.000 جندي و ذلك إثر أحداث ثورة جويلية 1830بفرنسا[2] . استمرت أعداد الجند في تزايد إلى أن استسلم الامير عبد القادر ، فوصل عددهم إلى 42.000 سنة 1837 و صار 72.000 سنة 1841 و اصبح 90.000 سنة 1844 ثم ارتفع إلى 108.000 سنة 1846[3].

---

[1] -أبو القاسم سعد الله ،**محاضرات في تاريخ الجائر الحديث**، ،الجزائر، عالم المعرفة للنشر والتوزيع،2009،ص85.

[2] - ثورة جويلية 1830: ظهرت معارضة شديدة لأسرة آل بربون، على المستوى الوطني في فرنسا و خاصة من فئة الأحرار، اشتدت المعارضة في البرلمان بعد موت الملك لويس الثامن عشر (1814-1824)، وحين اعتلى عرش فرنسا الملك شارل العاشر(1824-1830)، ترأس حكومته بولينياك، الذي كان بارعا في حبك الدسائس و المؤامرات، وأدت تصرفاته الرعناء إلى إثارة الرأي العام في فرنسا، خاصة لما أصدر الملك عدة مراسيم كان الهدف منها تعطيل البرلمان و الاعتداء على الحريات العامة، و لشغل الشعب عن أهدافه، قام شارل العاشر بإعداد حملة لغزو بلجيكا ثم حملة أخرى لغزو الجزائر سنة1830م.

[3]- شارل أندري جوليان ، **تاريخ الجزائر المعاصرة "1827-1871"**،ترجمة جمال فاطمي وآخرون، الجزائر,دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع, ج1 ،2008 ، ص 457.

فما هي العناصر المكونة لهذا الجيش و من أي الفئات الاجتماعية ينحدرون ؟

إن شهادات الكثير من المعاصريين ومنهم إسماعيل أوربان وولسين استرهازي (*Walsin Esterhazy*) تذهب إلى القول بأن أغلبية الجنود هم من الفلاحين وأنهم كانوا جهلة أجلاف، أما البعض الآخر فيرى بأن هؤلاء الجنود تعرضوا لغسل دماغ فالعنصر الديني لعب دورا في تأجيج روح الإنتقام حتى أنهم كانوا يهرعون زرافات إلى الإنضمام للحرب، ومن أكثر المناطق عداوة للجزائر المناطق الجنوبية الفرنسية التي كانت تحس دائما بنوع من الخوف، وعمل هؤلاء على استقبال المشاركين في الحملات بتعصب وحماس، كما شملت الكثير من الطفيليين الذين يأملون في الحصول على تعويضات مادية حاضرا أو مستقبلا ، حتى أن شاتوبريان (*Chateaubriand*) قال: " أن فرنسا كلها استيقظت على صوت أبواق الحرب فاندفع للتطوع أناس من مختلف القطاعات، أشباه الجنود وقدماء المحاربين في جيش نابليون الأول ، والمتسكعون ورواد مقهى شارتر ودي قان"[1].

ودفعت الاضطربات السياسية في عدة دول أوربية أمثال بولونيا وايطاليا، هنغاريا وغيرها إلى هجرة الكثير من الناس وانخراطهم في الجيش الفرنسي الذي أصبح ملجأ للهاربين من جيوش جميع بلدان العالم.

أما التجنيد في صفوف هؤلاء فبدأ بالطبقات الأرستقراطية وانتهى باللصوص فهم حثالة الجيوش الأوربية فكثير منهم كانوا مجرمين. و رغم ذلك فإن بول أزان يمجد جيش افريقيا ويرى فيه الوسيلة الوحيدة لنشر الحضارة الغربية بقوة السلاح مقابل شعوب بربرية متوحشة ويقول: "بفضل هؤلاء تمكنت فرنسا من نشر السلام في الجزائر، تونس وكذلك المغرب ولكل واحد من هؤلاء دور سواء في الغزو، الاستطان والتنظيم داخل إطار الدائرة الموجودة فيها، طبق هؤلاء أفكارهم الشخصية واستطاعوا أن يتركوا بصماتهم في تاريخ هذه الدول."[2] ويقول أيضا: "شارك بعض الجزائريين في هذه المهمة النبيلة أمثال مصطفى بن اسماعيل والجنرال يوسف"[3].

---

[1]- Gabriel Esquer, "Les débuts de la presse algérienne" , in **R.A** 3e-4etrimestre, 1929, pp. 254-318.

[2] -Azan Paul , **Les grands soldats de l'Algérie**, publication du comité national, métropolitain de l'Algérie, Strasbourg,2003,p.5.

[3]- Ibidem.

يتكون جيش افريقيا من عدة فيالق منذ بداية الاحتلال واستمرت هذه العملية إلى نهاية القرن العشرين، وأهم هذه الفيالق: الفيلق الاجنبي، فيالق افريقيا، وحدات الأتراك والكراغلة، الصبايحية، قناصة افريقيا، الزواوة.

1– المجندون الأوروبيون

1–1–الزواوة:

وينطقها الفرنسيون زواف وتعني أيضا المحتال والخبيث[1]، و عمد الفرنسيون على زيادة عدد الجند لتوسيع توغلهم في المناطق الداخلية، وباقتراح من كلوزيل قام المارشال دي بورمون لتجنيد الأهالي كمحاولة أولى في شهر أوت 1830، واتجه نحو قبائل المخزن على الحدود الشرقية لقسنطينة . استطاعت السلطات الفرنسية تجميع حوالي 500 من الأهالي وهي الوحدات الأولى الراجلة التي تعمل إلى جانب الجيش الفرنسي حيث اطلق عليها اسم زواف "الزواوة " في الفاتح من اكتوبر 1830 تأسست كتيبتان لكن مرسوم 25 ديسمبر 1835 يعتبر التأسيس الرسمي لكتيبة الزواف وأصبح في الثامن من سبتمبر 1841 فيلقا، وابتداء من هذا التاريخ عمل الفرنسيون على تفريغ وحدات الزواوة من العرب والبربر واستخلفوهم بالأوربيين، لم يكن أي صدى لهذا الفيلق أثناء الحملات الفرنسية على الجزائر داخل المتروبول .[2]

وكان لا بد من انتظار الإمبراطورية الثانية حتى يتعرف الجمهور على هؤلاء في عهد نابليون الثالث حيث استطاع هذا الفيلق جذب الأنظار اليه ليس بأعماله الحربية ولكن بالبزة الرسمية أيضا، ولربطه بماضيه عملت السلطات الفرنسية على تجهيز الزواوة بلباس شرقي يتكون من سترة زرقاء داكنة وصدرية من نفس اللون وسروال فضفاض ذي صبغة حمراء، أما غطاء الرأس فهو عبارة عن شاشية صوفية مزخرفة توضع على مؤخرة الرأس، ومن أجل اعطاء رشاقة لجسمه يحيط وسطه بحزام عريض من الفلانيلة الزرقاء .[3]

تستعمل الألوان للتمييز بين الفيالق:

- اللون الاحمر للفيلق الأول (الجزائر).

---

[1]- Le Petit Larousse illustré Paris Cedex 06,2012,p.1164.

[2] -Janier Charles, Http://www.maquetland.com/article-670-arméed-afrique .La partie-conquête-de-l Algérie.Le 24 /08 /2008 à 19 :36 :14,p .23.

[3]-Ibid,p .24.

- اللون الابيض للفيلق الثاني (وهران).
- اللون اللاصفر للفيلق الثالث (قسنطينة).
- اللون اللازرق للفيلق الرابع .[1]

أما فيما يخص الفيلق الرابع فإن الفيالق التي تحمل رقما مضاعفا لهذا الرقم (الثامن – السادس عشر – الرابع والعشرون ..لخ) تكون فيالق تونسية .أوكلت لهم في البداية عدة مهمات وأهمها استكشاف المواقع الأمامية، ونظرا لتوافد المتطوعين عملت السلطات على ادماجهم ضمن فيالق الزواوة. وبعد تعرض الجنرال برتيزين لصعوبات في آداء مهامه كتب إلى الوزارة الوصية قائلا: "أن المتطوعين يفتقرون لكل شئ" وأردف: "هم يمشون حفاة بلا قميص في هيئة قذرة إنه أمر يدعو إلى الشفقة، أوقفوا هذه الممارسة، أتوسل اليكم"[2] ، وقد تم تشكيل ثلاثة فيالق إضافية حيث وضعت على الخطوط الأمامية لمجابهة الجزائريين وكانوا إلى جانب الزواوة أثناء تراجعهم إلى الخطوط الخلفية في جويلية 1831 بمدينة المدية .

ولقد تعددت مشاكل الزواوة مع ادارة التجنيد لإختلاف العادات والسلوك وأصبح الاقدام على التجنيد شيئا عويصا إضافة إلى موجات الهروب المتتالية وإحجام بعض الشيوخ الذين لم تغرهم الأموال والسلطة، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع وهذا ما صرح به الكسيس دي توكفيل حيث قال:" أن العرب ينفرون من الخدمة في سلاح المشاة ، ولا يمكن تغيير نظرتهم."[3]

أما الجنرال بوجو فإنه أضاف:" أن العرب يستضعفون حمل الكيس لأنه يعرقل الحركة"[4]. وتشير الكثير من المصادر أن الإقبال على التجنيد تضاءل بسبب الوعود الكاذبة والظروف المعاشة في الثكنات التي كانت قاسية جدا وكذلك الابتعاد عن الأهل والأحبة، و لم تستطع السلطات توفير الألبسة للمجندين فكانوا يتدربون بثياب وأسمال رثة مخزية ومضحكة في آن واحد، وبعث الجنرال برتران برسالة يقول فيها: " إنهم عراة وذلك وضع يزعجهم وينفرهم."[5]

---

[1]- Janier Charles,op.cit,p.26 (voir annexe n^0 01)

[2] Charles Tailliart,**L'Algérie dans la littérature française** ,Réimpression de l'Edition de Paris ,1925,p.218.

[3] - Alexis de Tocqueville ,**Travail sur l'Algérie** ,libraire éditeur ,1841 ,p .12 .

[4] –Alphonse Bertrand, **précis des maladies vénériennes**, de leur doctrine et de leur traitement,Paris,1852,p .251.

[5] -شارل أندري جوليان، **مرجع سابق**،ص467.

أما العامل المهم في كل هذا نظرة إخوانهم في الدين اللذين كانو يرمونهم بالكفر والردة وخيانة الوطن وفي كثير من الأحوال يهدر دم المجند و لم يكن هناك تسامح مع الخونة والمرتدين. ولاحظ الرائد ديفيفي "*Duvivier*" سوء معاملة فيالق الزواوة من طرف السلطات العليا في المتربول التي رأت في الزواوة سلة للمهملات ((يصب فيها عناصرخبلتهم الخمرة وجنود مسرحون استسلموا لنوازع الشر، وعرج ومعوقون يحطون من قيمة أمتنا في عيون الأهالي، رجال همهم الوحيد الإختلاس والنصب وضرب مظاهر الحضارة، ومن حسن الحظ أنهم يمثلون الأقلية، وهذا عوض إرسال شباب فرنسي قوي ومؤدب يقدم مثالا حسنا.))[1]

ويذكر شارل أندري جوليان: "أن ضباط الصف الذين يلتحقون بفيالق الزواوة جاءوا لا حبا في المهنة بل لمزايا أخرى كالترقية و تحسين أوضاعهم المادية، وقد نجح بعضهم واصبح من أبرز القادة العسكريين أمثال ديفيفي ولاموريسار."[2]

ويذكر أيضا أن السلطات انتهجت طريقة التجنيد المزدوج وهي سابقة تتعارض والتقاليد المعمول بها، وفي نفس الموضوع يقول (كونروبير): "كانت قوة مركبة حيث يوجد بها الأتراك والموريسكيون وبعض الزنوج وعدد من أبطال جويلية من أعنف عناصر باريس. كانت تحمل كتيبة النخبة وحدها العمامة الخضراء ، بينما يضع الآخرون الشاشية فقط."[3]

لقد شارك الزواوة في عدة معارك داخل الوطن منها عملية الإنسحاب من المدية، والحملة العسكرية على معسكر سنة 1835، وقد أثنى عليهم الدوق أورليان، وشاركوا أيضا في سقوط قسنطينة سنة 1837 وكانت لهم اليد الطولى في القتل وارتكاب المجازر حتى ينالوا إعجاب سادتهم وتوكل إليهم أخطر المهمات وأصعبها . وهذا ما صرح به سانت أرنو: " أنهم الحرس الامبراطوي وهم الحرس القديم."[4]

1–2–اللفيف الأجنبي: هو إحدى خاصيات الجيش الفرنسي فمنذ القدم استعملت فرنسا فيالق المرتزقة لتحقيق مآربها سواء في العالم الجديد أو في الهند الصينية أوفي افريقيا وغيرها

---

[1] Perret Ernest , **Les français d'Algérie** ,B, Bloud, Paris ,1902,p .483.

[2] - شارل أندري جوليان، **مرجع سابق**،ص468.

[3]-Janier Charles,**op.cit**,p .24.

[4]- Quentin Chazaud, **Les zouaves, légendes de l'armée d'Afrique**, Guerres et Histoires,N^0 14 ,aout2013 ,pp .78 à 82.

.

أثناء الموجات الاستعمارية، وخاصة في القرن التاسع عشر والعشرين، في سنة 1830 أصبحت احتياجات الجيش الفرنسي كبيرة بسبب حرب الاستنـــزاف التي أنهكته في الجزائر، ومن أجل المحافظة على أرواح جنودها عملت فرنسا على تجنيد الرجال المتسكعين في الفنادق وخمارات العاصمة ، إنهم قدماء المتطوعين الذين ينتمون لفيلق "هوهنلو" وقدماء المحاربين السوسريين وبقايا الثائرين الأوربيين عبر الثورات المتتالية، وشملت كذلك المعدومين وكل من له قضايا وحسابات مع سلك الأمن وعليه فإن يوم 09 مارس 1831 يؤرخ لإنشاء أول فوج للفيالق التي تكونت فيما بعد حيث وصل عدد الافواج إلى سبعة[1].

لقد عمل الساسة الفرنسيون على تشكيل فيالق منتقاة تضم رجال عملوا في سلك الخدمة العسكرية ما لا يقل عن سنتين، وهذا ما أيده الكسيس دي توكفيل: " جيش خاص بإفريقيا، ويرابط بصورة دائمة في أقاليم ما وراء البحار، ومن ضمنه فيالق خاصة بالجزائر وحدها، فيالق من عسكر يتم تجنيدهم لهذه المهنة، ويوضعون تحت قيادة ضباط يتم إعدادهم لهذه المهمات"[2].

جرى التجنيد بدون عراقيل ودفعت الأحداث السياسية في بولونيا وايطاليا المهاجرين إلى الإنخراط في صفوف الجيش وخلاصة القول أن اللفيف أصبح مأوى للفارين من الجيوش الأوربية.وعملت القيادة الفرنسية على تنظيم المجندين الجدد حسب جنسياتهم، وفي سنة 1833 وجدت في الجزائر ثلاث فرق من الألمان والسويسريين، وفرقة من ايطاليا، أما وهران فوجدت بها فرقة اسبانية، وفرقة من البلجيكيين والألمان بمدينة عنابة[3].

وقد حرص الفرنسيون على اخضاع اللفيف لإنضباط صارم وعقوبات شديدة.فمن أجل استرجاع أمتعة المقدم ماك ماهون من أحد رجال اللفيف التي سرقها " علقه قائده من أصابعه وأنزله في جب وعندما غطست رجلاه في الماء أخذ الضابط يستنطقه ثم يغطسه إلى أن كاد يموت غرقا لو لم يدله على مكان الأمتعة المسروقة لماك ماهون."[4]

[1]- Janier Charles,op.cit,p .28.

[2]- شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص:458.

[3]- Henri de Riancey, **célébrités catholiques ,le grand général de La Moriciére**, Paris ,Victor Palmé,1870,p .16.

[4]- شارل اندري جوليان، **مرجع سابق** ،ص:460.

وانتشرت في أوساط اللفيف الكثير من حالات الفرار والتحق الكثير منهم بالمجاهدين، وإن اختلفت الحالات فالظلم والقهر والجرائم التي ترتكب ،كلها عوامل أدت بهؤلاء إلى الهروب وصلت في بعض الحالات إلى الإنتقام والترويع وهذا ما قام به مونسال الذي صب جام غضبه على قائده برتبة مساعد الذي كان يسلط عليه أقصى العقوبات وتمكن من الفرار والتحق بصفوف مجاهدي حجوط وتمكن من نصب كمين للكتيبة التي كان يعمل بها و لم ينج سوى ثمانية عشر فارسا من مجموع ثمانين وعثر على جثة المساعد عارية حيث كتب عليهما بالسيف " 02 نوفمبر 1836 مونسال. "[1]

والتحق بالأمير عدة أفراد من جنسيات مختلفة منها الألمان والايطاليين، والاسبان وغيرهم ومنهم من ينتقل بين القبائل يدعون ممارسة الطب ويفر بعضهم إلى تونس أو المغرب،وظن كثير من الضباط أن التحكم في اللفيف يتطلب العقوبات الصارمة والشديدة، فقد كتب سانت أرنو: " أية ثقة توضع في مثل هؤلاء الرجال؟ لم يعد العدو يخيفنا بل نخشى جنودنا الذين يقتلوننا ويطعنون شرفنا بالتخلي عن المواقع التي نحتلها."[2]

لم يشارك اللفيف الأجنبي في المعارك في السنة الأولى لتأسيسه حتى يوم 23 ماي 1832 في " ميزون كاري" (*Maison Carré*) -الحراش حاليا- وبعدها شارك في أغلب المعارك داخل الجزائر وخارجها.وفي سنة 1843 تم إنشاء الحامية الخاصة به في مدينة سيدي بلعباس التي أصبحت نقطة ارتكاز والملاذ المفضل،في مدينة بلعباس تكونت جل الفيالق المقاتلة. وامتازت بلباس خاص: الكتفَية الخضراء بأهداب حمراء ، نفس حزام الفلانيل أزرق الذي يحمله الزواوة (خاصية المشاة لجيش افريقيا)، وخاصة القبعة العسكرية البيضاء.[3]

فلم يتعد حجم المجندين عشرة فيالق شاركت في عدة حروب اقليمية ودولية وتواجدت به حوالي 150 جنسية ولا يزال موجودا إلى يومنا هذا .

1-3-الفيالق الافريقية: نظرا للاحتياجات الآنية للعنصرالبشري بعد الخسائر المتزايدة في الجيش الفرنسي عمدت السلطات الفرنسية إلى تجميع مرتكبي الأخطاء وأصحاب المخالفات الذين عجزت القيادة العسكرية على تأديبهم، في وحدات عسكرية خاصة لتسخيرهم في أعمال

[1] - فرنسوا مسبيرو،**سانت ارنو أو الشرف الضائع**،تر أحمد باكلي،الجزائر،دار القصبة للنشر،2005، ص:98.

[2] -نفسه. شارل اندري جوليان، **مرجع سابق** ،ص:460

[3]- Janier Charles,op.cit,p 28.

تحصينية بالدرجة الأولى، وطرح السؤال التالي لماذا لا نبعث رجال ذوي سوابق عدلية؟ وتم فعلا بناءا على المرسوم الملكي الصادر 04 جوان 1832 إنشاء فوجين من المحكوم عليهم بالسجن ثلاث سنوات على الأقل من قبل المحاكم العسكرية في كتائب افريقيا الخفيفة للمشاة "*B.I.L.A*"[1]، وتشكلت ثلاث فرق تضم حوالي 1500 عنصر في كل وحدة، كان أغلب هؤلاء من العناصر الباريسية الصلفة، المجبورين على القتل والاجرام والاغتصاب، وكانوا يلقبون بكلمة زفير –اي النسيم العليل– لما اشتهروا به من السلب والاختلاس، زج بالكثير منهم في غزو الجزائر حيث شاركوا في العمليات بالجهة الشرقية ومنها في حصار قسنطينة سنة 1836 عاثوا فسادا في عنابة تحت تأثير الخمر، وتحولوا غداة قضية مزغران (على بعد 03 كلم من الجهة الغربية لمستغانم) إلى قطاع طرق يسطون على الاهالي ويقتلوهم.[2]

حاولت الحكومة إصلاحهم بتأطيرهم على يد ضباط مؤهلين غير أن النجاح كان ضعيفا. يقول الجنرال كادارت: "فيلق افريقيا جسما متكاملا رجال من طينة واحدة ضباط كانوا أم ضباط صف أو جنود، ويسوده التعسف والسلوكات الذميمة والفساد."[3]

وعملت الفيالق الافريقية بالجزائر ، تونس والمغرب وبالأخص في الصحراء الكبرى في الجنوب الكبير في افريقيا الشمالية، شاركوا في الحملات الفرنسية الاستعمارية في الصين، توكان (*Tonkin*) والداهوماي (*Dahomey*)، قاتلوا بفرنسا أثناء الحربين العالميتين، كما شاركوا في حرب الهند الصينية،و خلال حرب التحرير الجزائرية وانتهى بهم المطاف بجمهورية جيبوتي أين تم حل الفيالق سنة 1972.[4]

1–4–قناصة افريقيا:

.بمرسوم ملكي صادر في 17 نوفمبر 1831 تم تشكيل فرقتين ضمتا إلى فيالق الزواوة [5]، كانت الأولى في مدينة الجزائر والثانية في وهران، وضم الفيالق ست سرايا من 130 حصانا وعشرة من المشاة ، تستقبل كل كتيبة حوالي 40 فارسا من الأهالي يعولون أنفسهم مقابل تسبيق مالي وفي

---

[1]-BILA :Bataillon d'Infanterie Légére d'Afrique.

[2] Pélissier de Reynaud, **Annales algeriennes**,t1,Paris ,librairie militaire ,1854,p.59.

[3] - شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص:462.

[4] -Janier Charles ,op.cit,p .31.(voir annexe n^{0}02)

[5]-Ibid ,p.23.

سنة 1839 ألحقت بعض السرايا من الفرنسيين بفرسان الأهالي من عرب وبربر، لكن القيادة لاحظت أن العادات والممارسات الدين، الثياب وطريقة العيش تختلف مع الأهالي وعليه تم الحاق الأهالي بفيالق الصبايحية، وبالتالي أصبح قناصوا افريقيا فرنسيين.[1]

وكان الضباط الصغار يستفيدون من الترقية السريعة بحيث ينتقل المساعدون إلى رتبة ملازم في ظرف سنتين من العمل وهذا ما شجع الكثير منهم للولوج داخل هذه الفيالق ولكن الطموح فاق الكفاءات، ويقول دي باراى (*Du Barail*): " تم تجنيد القناصة في صفوف ذوي الطباع السيئة في فرنسا " وتشير المصادر الفرنسية أن فيلق القناصة الثاني تمرد في مناسبتين على التوالي.[2] لقد عرف الكثير منهم بالصلف والحماقة وسوء الأخلاق وانتشرت قصص كثيرة عنهم ومما يذكر أن الجنرال ليتانغ (*Letang*) عاقب جنديا برتبة عريف وربطه على ظهر حمار، وطاف به شوارع وهران، لأنه نزع حجاب عدد كثير من النساء وهو في حالة سكر متقدمة، وصادف أن كانت إمرأة القائد ابراهيم من ضمهن، وعرف على هؤلاء تصرفات خطيرة كادت أن تؤدي إلى إلغائهم ، ففي شهر سبتمبر 1834 بدأ عصيانهم حول الأجور شارك فيه الكثير من الضباط ودام ثلاثة أيام ونظرا لخطورة الموقف أصدرت القيادة العسكرية أحكام بالإعدام نفذ واحد منها كما تم ايقاف خمسة ضباط.[3]

شارك قناصة افريقيا في كل الحملات العسكرية على الجزائر كما شاركوا في حرب المكسيك سنة 1863 في معركة سان بابلو دي مونتي (*San Pablo De Monté*)، كما شاركوا في الحرب الالمانية– الفرنسية 1870-1871 ،كان لهم زي خاص حيث يضعون على رؤوسهم شاشية بها ثلاثة خطوط سوداء، هذه الخطوط تسترجع ذاكرة حرب 1870 وإبادة الفيالق.[4]

1–5–الصبايحية:

في شهر ديسمبر 1841 أصبحت فيالق القناصة أوربية بالكامل، وبالتالي ألحقت جميع سرايا الأهالي بالصبايحية، وبعد تجميعها في وحدات تكونت خيالة الأهالي للجيش الفرنسي في الجزائر وأعطيت اسم الصبايحية، ومحاولة من السلطات الفرنسية للتصدي لفرسان عبد القادر جرت

[1]- شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص:465.(أنظر ملحق رقم03)

[2] – نفس المرجع، ص465.

[3]– محمد رزيق،الجرائم الفرنسية 1830–1871،الجزائر ،دار قرطبةللنشر و التوزيع،2014،ص257.

[4] -Charles Janier, op.cit,p.33.

محاولات في الجهة الشرقية حيث تكونت فرقة صغيرة استطلاعية من طرف مونك ديزر (*Monck d'Uzer*).[1]

وبعد صدور مرسوم 07 ديسمبر 1841 تم تنظيم الصبايحية إلى 20 كتيبة مكونة من 4000 رجل منتشرين جغرافيا.[2]

ومن أجل استعادة التماسك ظهر مرسوم جديد في 21 جويلية 1845 نظاما عسكريا واداريا الخيالة الأهالي وأصبحت مركبة من تقسيم ثاني من الصبايحية ثم تجزءوا إلى ثلاثة فيالق[3]. أنشأ فوارول (*Voirol*) فرقة الصباحية المعروفة باسم " صبايحية الفحص" بهدف حراسة الضواحي، وبعد ذلك وافقت اللجنة الافريقية على تشكيل وحدات من الفرسان الأهالي ووضعت هذه القوة تحت المقدم ماري مونج (*Marey Monge*) الذي تقمص معيشة الأهالي حتى اندمج فيهم، عرف أن وحدات الصبايحية تضم إلا أناس من الأهالي المتردية أوضاعهم.[4]

وكان ولاء الوحدات الصبايحية غير مضمون ونادرا ما يتسنى جمع 50 فارسا من مجموع وحدة مكونة من 140 رجلا، وفي سنة 1837 فر أغلب عناصر الكتيبة مصطحبين معهم الخيام والماشية.[5]

عرف عليهم الخفة والبراعة في المفاجاءات، ولذا كانوا يرفضون الحملات التي تمتد لشهور، ونظرا لسوء طباعهم تمكن الجنرال يوسف من ضمان ولائهم مع تنازله لهم على النصف من الغنائم في كل مرة،ويتولى قيادة الصبايحية عقيد أو مقدم، ولا يسمح للأهالي تولى مناصب عليا في الجيش، ويشترط على الفرنسيين إجادة اللغة العربية وخاصة الضباط وضباط الصف، ويرتدي الصبايحية الزي الشرقي (التركي) الذي يتشابه مع لباس الزواوة،و يتكون من سترة حمراء وسروال أزرق وشاشية وبرنس أحمر هذا بالنسبة للضباط، أما الجنود فيلبسون الزي العربي الذي هو عبارة على عمامة ملونة بالأزرق والأبيض، وعرف على الصبايحية لباسهم لبرنوسين، الأول من الصوف باللون الأحمر والثاني من الفلانيل أبيض ويكون تحت الثنائي،

---

[1] - Montagnac François Lucien, **lettres d'un soldat ,neuf années de compagne en Algérie** Paris, Librairies Plon ,1885,p.03

[2]- أنظر الملحق رقم: 4

[3]-Janier Charles,op.cit,p :8.

[4]– شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص:463.

[5]- Joséph Bard, **L'Algérie en 1854.Itinéraire général de Tunis à Tanger**, Paris, Maison, libraire Tournon,1854 ,p.09

وتغير بعد ذلك اللباس إلى زي مستوحى من التقاليد الفرنسية، وهي سترة قصيرة (سبنسر) بالأحمر، وظفيرة سوداء وعمامة حمراء وسروال أزرق مُرصع بالأحمر. وعمل الملازم فلوري على تغيير اللون من الأزرق الداكن إلى اللون السماوي، و أضاف بعد ذلك حزاما أحمر مرصعا باللون الذهبي[1].

1–6–الأتراك والكراغلة:

من الأهداف الفرنسية إخضاع قبائل البدو، ولذا بدأ التفكير في تجنيد الأتراك والكراغلة لأن هؤلاء أكثر انضباطا من غيرهم، وسبق لهم أن كانوا أسياد البلاد فاستعمالهم يفيد في قمع الأهالي وتخويفهم وبالتالي القضاء على أية محاولة للمقاومة أو رفض في تأدية الضرائب التي كانوا يأدونها للسلطات التركية سابقا، وهكذا تم تشكيل وحدات في وهران وعنابة وقسنطينة على وجه الخصوص، وقد تعرض الأتراك للإهانة من طرف الفرنسيين واستعملت فرنسا ضدهم كل الممارسات الهمجية التي أحبطت عزائمهم وقد انتصر لهم الدوق أورليان لما تعرضوا له: "كانوا يتقاضون ستة عشرا قرشا في اليوم وقطعة صغيرة من البسكويت لضمان اللباس والغذاء، مستحيل! ويرسلون علاوة على ذلك إلى مواقع لا يتوفر اللحم والدقيق، يتركون في المخيمات دون غطاء أو معاطف فهم يتعذبون ويموتون ولا يتذمرون ."[2]

لم يتقبل الأتراك الاهانات المتتالية من المعاملات السيئة والمتكررة ورأوا أن فرنسا تتمادى في احتقارهم في نفس خط الأهالي ، فأدى ذلك إلى موجات كبيرة من الفرار والالتحاق بالقوات المرابطة بالشرق تحت قيادة أحمد باي، وفي سنة 1837 تم اكتشاف عمليات فرار جماعية للكراغلة والأتراك في مدينة عنابة[3].

[1] -Charles Janier,op.cit,p.9.

[2] -شارل أندري جوليان، **مرجع سابق**، ص:463.

[3] Pierre Boyer ,le problème khouloughli dans la régence d'Alger ,**R .O.M ,** N⁰8 , 1970 ,pp. 89-90.

2. أهم القيادات العسكرية

بخصوص تكوين الضباط فقد صادف بداية الاحتلال عودة ملكية جويلية إلى العرش وأدخلت هذه الأخيرة تغيرات جذرية على تنظيم الوحدات العسكرية ،خاصة الاطارات حيث أصبح قانون الوزير سولت المؤرخ في 13 جوان1832 والذي يمكنُ من التدرج السريع ، خلافا للقانون السابق لغوفيان سان سير (*Gouvien Saint Cyr*) الذي يعود إلى سنة 1818. فأصبح يرقى النقيب في ظرف أربع سنوات عوض ثماني سنوات المعمول بها سابقا،أما قائد فرقة فيرقى في ثماني سنوات عوض عشرة،أما العقيد فيرقى في مدة ثلاثة عشر سنة بدل عشرين ولقد تمكن بعض الضباط من الوصول إلى رتب رفيعة في سن مبكرة بيد أن رتبة جنرال كانت مستحيلة في سن الرابعة والثلاثين مثلما كان الحال للضابط لاموريسيار.[1]

وفي العادة يتخرج أغلبية الضباط من المدرستين العسكريتين مقابل دفع أجر التكوين، وهما المدرسة العسكرية لسان سير، والمدرسة المتعددة التقنيات، ومن بين هؤلاء: كونروبير، اينار، فورى، لوفار ، ليتانغ ، ماك ماهون ، مرتمبري (Martimpry)، بيلسييه دو رونو.[2]

وكان الضباط الذين يتخرجون من المدرستين يستلهمون تعلمهم في صفوف الجيش، فكانت افريقيا مدرسة عويصة وصعبة حيث يترك العلم والمعرفة المجال للتجربة الميدانية التي هي كفيلة بجعلهم يدركون معنى الحرب.

وكانت الترقيات تتم عن طريق المحاباة والمحسوبية اكثر مما تجري عن الإمكانيات والمؤهلات الفردية لكل الضباط، ولعبت العلاقات العائلية والتوصيات دورا كبيرا في الإلتفاف حول القوانين، لذلك لطالما وجدنا أن الابن ينخرط في العمل العسكري تحت راية والده ويرون في ذلك أمرا طبيعيا، ويقول بوسكي :"إنه لهوس لدى أبناء الجنرالات وأبناء إخوانهم وأخواتهم،أنهم ينخرطون كلهم في سلاح القناصة وأخشى إن طلبت كتيبة في فيلق،أن يستعملني هؤلاء السادة معبرا." [3]

[1] -شارل أندري جوليان ، **مرجع سابق**، ص: 499.

[2]-Pellissier De Reynaud,op.cit ,p.18.

[3] – شارل أندري جوليان ، **مرجع سابق**، ص: 503.

أما شارل أندري جوليان فيقول : " كان أبناء العائلات الكبيرة الذين أفلسوا من إدمان القمار أو مخالطة النساء أو من جراء إفلاس عائلي يجدون في افريقيا تعويضا مشرفا لما اصابهم من إخفاق وخيبة. "[1]

ومن العادات السيئة التي جبل عليها ضباط جيش افريقيا المبارزة وهي عادة متفشية في الجيش الفرنسي، ولطالما حاول نابليون الأول[2] وضع حدا لها ولكنه لم يفلح، حيث كان الضباط يتبارزون لأتفه الأسباب ، وظل هذا العمل السمة المثلى لمعالجة المشاكل ولو كانت بسيطة، ويذكر شارل أندري جوليان الواقعة التالية: " بسبب خلاف حول من يستحق شرف المعركة ، نزل العقيدان شنغرنيي "*Changarnier*" ولوبي دو بورجولي "*Le Paye de Bourjolly*"إلى الميدان، لكن الصراع لم يستمر، لأنه اعتذر، ليس جبنا، ولكنه أراد عدم تعريض مستقبله العسكري للخطر" [3].

وعرف على ضابط جيش افريقيا حبهم للنبيذ والنساء أكثر من أي شئ آخر . فالابسنت وماء الحياة "*Eau de vie*" كانا يساعدان الضباط على تحمل الوحشة والوحدة.وكثيرا ما اختطف الموت الضباط في عز شبابهم بعد إسرافهم في الشرب والادمان، ولذا عمدت السلطات الفرنسية في سنة 1862 توقيف الكثير من الضباط بسبب شرب الكحول

---

[1]-نفسه، ص: 504.

[2]- نابليون الأول: (1769-1821)

من أسرة ايطالية أرستقراطية ولد في أجاكسيو عاصمة كورسيكا. دخل الكلية الحربية بباريس سنة 1784 حيث تخصص في سلاح المدفعية و تخرج برتبة ملازم. عين قائدا عاما للأمن في باريس بعد أن أعاد الأمن إليها و قضى على أنصار الملكية، قاد الحملة العسكرية على ايطاليا سنة 1796 و على مصر سنة 1798، كان أحد أعضاء القيادة الجماعية في فرنسا سنة 1799 وأصبح قنصلا عاما مدى الحياة سنة 1802 قبل أن يعلن نفسه إمبراطورا سنة 1804 على حروبه على الدول الأوربية إلا أن سقوط مدينة باريس في 30 مارس 1814في أيدي الحلفاء جعله يستسلم في 06 أفريل 1814 ، فنفي إلى جزيرة ألبا بايطاليا ، لكنة تمكن من الفرار و العودة إلى فرنسا التي مئة يوم قبل انهزامه في معركة واترلو سنة 1815 فنفي مرة ثانية إلى جزيرة سانت هلانة بالمحيط الأطلسي أين توفي سنة 1821، و نقل جثمانه إلى فرنسا في عهد الملك لويس فيليب سنة 1840.

[3]-شارل أندري جوليان ، **مرجع سابق**، ص:518.

وسوء السلوك والديون والعادات الدنيئة " وانتشر الادمان داخل المتروبول ولكن بدرجة أقل واعتبر من العادات التي جبلت عليها الحرب.[1]

وكان أغلب الضباط غير متزوجين،أما المتزوجين فيتركون عائلاتهم بفرنسا،أما النساء اللائي يأتين صحبة أزواجهن فكن كابوسا لقادة المواقع، وانغمس الكثير منهن في دواليب السياسة، وكن أكثر إنشغالا من أزواجهن بالنفوذ، ولم يكن سرا أن روفيقو و دامريمون لم يكونا ليتبوؤوا القيادة العليا ومنصب الحاكم لولا زوجاتهما وفي خضم هذه الظروف ينظر للعسكري ككائن مثير للاهتمام قد تحصده الموت في ريعان الشباب ، فيستميل عطفهن ولطالما ترددت الاخبار عن مغامرات بليسييه ولاموريسار[2].

وكثيرا ما تكونت لجان تحقيق في التجاوزات لبعض القادة الذين استغلوا السلطة والقوة تجاه عدة نساء في المستعمرة، وأكدت اللجنة التهم الموجهة لهؤلاء القادة ولكنها لم تعالج الموضوع بالكيفية المطلوبة حفاظا على كرامتها، وتأسف المرشال سانت أرنوا لكون الجنرال لوزي دوبيليساك (*Luzy de Pellissac*) في وهران لم يترق وحجبت عنه النجمة الثالثة بسبب مغامراته الغارمية وتحويله القاصرات وقد تجاوز سنه السادسة والخمسين.[3]

وبالنسبة لأوقات الاستراحةفإن الضباط يرتادون الحفلات الصاخبة التي تنظم وتشارك فيها نساء المعمرين وتمتد حتى مطلع اليوم التالي. أما سانت ارنو فقد اتخذ من قصر باي قسنطينة مسرحا للرقص، حيث عمل على إنشاء ثلاث صالونات للتسلية والرقص،أما التمويل فينتزع من المنتفضين من ناحية الظهرة.[4]

وفيما يخص اللغة عرف بعض ضباط افريقيا اهتمامهم باللغة العربية حتى تمكنهم من ولوج المجتمع الجزائري والاتصال المباشر بالجزائريين.وأراد بعضهم تعلم اللغة العربية والاستغناء

---

[1] –نفسه، ص: 519.

[2] – شارل أندري جوليان ، **مرجع سابق**، ص:520.

[3] –لويس نري(فرنسوا دو لوزي–بليسياك)،(1797–1869) عسكري وسياسي فرنسي،شارك في الحرب على الجزائر وترقى الى رتبة لواء،شارك في معركة زولفرينو. تولى عدة مناصب سياسية فكان مستشارا ثم نائبافي البرلمان الى تاريخ وفاته .

[4] – فرنسوا مسبيرو،مرجع سابق، ص ص: 125–126.

عن المترجمين الذين كانوا لا يثقون فيهم كثير. وكان مرغريت يتكلم اللغة العربية بطلاقة وكأنه من أهل البلد، وقيل أن ماري مونج كان ينطق العربية بامتياز وكذلك دوماس وديفيفي.[1]

وفي سنة 1844 أقام الجيش الفرنسي سجنا عسكريا بالقرب من مدينة لآمبيز واستعمل في تشييد السجن مواد بناء الموقع، ووصف عالم الحفريات ليون ريني، هذا العمل بالمشين ووصمة عار، وقد تم قلع الرخام وإتلاف نصف النقوش وهدم المسرح، ومعبدي مينرفا ونبتون،أما في مدينة شرشال فقد تم إنقاذ جذع تمثال فينوس في آخر لحظة من الفرن[2].

ومع بداية الاحتلال أسس بعض الضباط الشباب صحيفة تدعى حارس الجيش، تعرضت لمواضيع تهم الوجود الاستعماري والتجاوزات التي ترتكب داخل الإيالة في حق السكان، هذه الصحيفة أثارت حفيظة سولت، فعمل على وضع حد لها، بتغيير الضابط المنشط لها، وبالتالي اختفت هذه الصحيفة بتغيير منشطها، ورغم ذلك ظهرت مجموعة من الضباط حاولت أن تنشط في شتى المجالات العلمية، منهم من وفق و الكثير من هؤلاء لم يستطع مواصلة السير، ومن بين هؤلاء ديفيفي الذي اهتم بالحرفيات وعلم النقوش اللآتينية، وعرف على كادار حبه لعلم الآثار وأدت به العراقيل التي أقامها بعض مسؤليه إلى وضع حد لحياته، وساهم كل من النقيب ديريو دوميزنيف والنقيب لوش في العلوم النباتية والحيوانية ووضع كتابين هامين في هذا المجال[3].

واشتهر بيلسييه دورينو في "تاريخ الجزائر" وكذلك النقيب كارات الذي كان من اصحاب الترعة السانسيمونية،[4] ولم يقتصر عمل بيليسيه دورينو على تأليف الكتاب التاريخي الذي حمل عنوان " الحوليات الجزائرية " بل نشر في دورية الاستكشاف العلمي دراسات حول المواقع الاسبانية والبرتغالية والايطالية والأنجليزية في المغرب العربي.[5]

---

[1] – نفسه ، ص: 91.

[2] –شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**،ص 512.

[3] –نفسه، ص: 512.

[4] – السانسيمونية: تيار إشتراكي ظهر في النصف الأول من القرن التاسع عشر بأوربا على يد سانسيمون، و خلفه اونفنتان الذي أصبح فيما بعد الأب الروحي للسانسيمونيين. آمن السانسيمونيون بوحدة الشرق و الغرب و لكن على الطريقة الأوربية الإستعمارية. دخل السانسيمونيون أرض مصر حاملين معهم مشروعا إستعماريا إستثماريا يتمثل في شق قناة السويس،الذي لم يكتب لهم الظفر به. دخل السانسيمونية الجزائر عن طريق توماس إربان سنة 1837آخذا على عاتقه مهمة خدمة هذه الايديولوجية في اطار الإحتلال الفرنسي.

[5] –شارل أندري جوليان، **مرجع السابق**، ص :512.

أما رسائل سانت أرنو ومونتانياك فهي استحضار لذكريات الإجرام والتقتيل والنهب والخطف إنه استحضار لقاطعي الآذان وباقري البطون وآكلي الأكباد،إنه استحضار للقتل والابادة الجماعية وتطهير عرقي للسكان الأصليين إنه استحضار لتمجيد القتل والارهاب والابادة.

وذاعت شهرة جيش افريقيا عبر ربوع فرنسا وتعدت ذلك إلى الدول المجاورة، واستطاع ضباط هذا الجيش نيل شعبية وسمعة عالية قاربت الأسطورة، ولطالما تفاخر هؤلاء وتباهوا بانتصارات لم تكن في الحقيقة إلا إنتصارات مزيفة لا أساس لها، ومما نستشفه من المراسلات مدى حرص هؤلاء وركضهم وراء الترقية والشهرة وإصدار بيانات حربية خيالية وإنتصارات دعائية لم تكن بالصورة المعروضة من طرف القادة العسكريين أمثال بول ازأن وبيلسى دو رينو.

1.2. الكونت كلوزيل (*Comte،Bertrand Clauzel*): من مواليد 12 ديسمبر 1772 في ميربيوا (*Mirepoix*) بفرنسا تولى عدة مهام في الجيش والسفارة الفرنسية في ايبيريا، وقيادة الجيش في سان دومينيك (*Saint Dominique*)،أرسل بعدها إلى الأراضي المنخفضة وايطاليا وحكم عليه بالاعدام سنة 1816 ثم عفي عنه بعد ذلك بأربع سنوات، وبعد إصدار الحكم فر إلى أمريكا وعاد منها بعد العفو سنة 1820، أصبح نائبا في البرلمان وتولى القيادة بدل بورمون في 07أوت 1830، ثم مرشال فرنسا في سنة 1831، ثم عين مرة أخرى في الجزائر سنة 1835 وبعد هزيمته في الحملة على بايلك الشرق عزل في 12 فبراير 1837، توفي سنة 1843.[1]

- وعرف عهد كلوزيل بالغطرسة والهمجية والارتجال والعنف وحب التسلط وهو من أكبر المتحمسين لسياسة الاستيطان، تولى كلوزيل الحكم في الجزائر مرتين، الأولى لعدة شهور وعزل بعد تصرفات عشوائية، والثانية في 17 جويلية 1835، وبادر باصدار بيان في 19أوت 1835 وتم نشره بجريدة الممرن الجزائري"*Le Moniteur algerien*"[2] وتضمن خطابه شرطين الأول موجه لمستوطنين والثاني موجه لسكان مملكة الجزائر.

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزائر، دار المعرفة للنشر و التوزيع، ج 1، 2009، ص: 36.

[2]– جريدة الممرن الجزائرية: جريدة حكومية فرنسية، صدرت بموجب قرار مؤرخ في 08 فيفري 1832، كانت تصدر باللغة الفرنسية، عملت على الدفاع عن الوجود الفرنسي في الجزائر.

- جاء كله وعيد وتهديد للأهالي ومما جاء فيه: "عليكم أن تضعوا حدا لمناوراتكم ومراسلاتكم التي تظنون أنها سرية، اعلموا أن ديانتكم تعلمكم الامتثال إلى القوة والطاعة عند الضرورة، وأن الذي يمكن له أن يحمي عليه أيضا أن يعاقب اذا اضطر لذلك، وأن هذا ليس تهديدا وإنما نصيحة صالحة وأبوية أقدمها لكم ."[1] وزاد فحذرهم من الاستماع إلى المشوشين الذين يقولون لهم أن فرنسا ستتركهم لمن كانوا يضطهدونهم، وأردف قائلا بأنه قد حكم بمعاقبة المشوشين " عقابا يعطيهم درسا قاسيا " [2]،أما المشوشين الذين يقصدهم كلوزيل بخطابه فهم : المفتي ابن العنابي[3] وحمدان بن عثمان خوجة.[4]

وكتبت الجريدة الافريقية: " أن إمكانيات الجزائر لا حد لها، فكما في أمريكا أجناس الأهالي ضاعت ...وبالنسبة إلينا إذا أردنا أن نستمتع بإحتلالنا في أمن ، وهو أول شرط لأي احتلال ... فعلينا بالاستعمار ... الاستعمار !لنا متيجة ، لنا السهول !كل هذه الأراضي من النوعية الجيدة هي لنا وحدنا ، ذلك لأنه لا يمكن الإندماج مع العرب"، وعمل كلوزيل على بعث

[1]-Paul Azan,**L'Armée d'Afrique de 1830 à 1852**،Paris ,Plon,1936,p.160.

[2]-Paul Azan, **Conquête et pacification de l'Algérie**,Paris, Librairie de France,1931,p. 29.

[3] ابن العنابي (1775-1850): من أوائل المجددين و دعاة الإصلاح في العالم الإسلامي. تولى القضاء في الجزائر على المذهب الحنفي. تولى زعامة الحزب العثماني لكن كاوزيل تفطن له ونفاه في سبتمبر 1830، و قد لفق له تهمة الإتصال بالقبائل ليؤلف منهم جيشا. لازم ابن العنابي بيته بعد ان حارب الفرنسيين مدة اتصل بأهل الريف فأحس به الفرنسيون فهاجموا بيته فلم يجدوا دليلا يدينه، فبقي في داره إلى أن جاءه النفي. قام برحلات و بعثات دبلوماسية إلى المغرب الأقصى و اسطنبول، وزار عدة بلدان عربية و إسلامية. ألف عدة كتب و رسائل و منح إجازات، و من كتبه: السعي المحمود، و هو عبارة عن دعوة للنهوض بالأمة الإسلامية و ضرورة تقليد الغرب في العلوم و التكنولوجيا و التجديد في الأسلحة (ألف هذا الكتاب سنة 1826).

[4] عثمان بن حمدان خوجة: كانت ولادته في عهد الداي محمد بن عثمان باشا سنة 1773، ينتمي لأسرة جزائرية عريقة، كان والده فقيها و أمينا عاما " مكتباجي " يشرف على الحسابات الإدارية، بالإضافة إل تبحره في العلوم، فإنه اهتم بإتقان اللغات. فكان إلى جانب العربية يجيد اللغة التركية، الفرنسية و الإنجليزية. ألف عدة كتب منها: المرآة، إتحاف المنصفين و كذلك الأدباء في الاحتراس من الوباء .عمل عثمان بن حمدان على إيصال شكوى الجزائريين إلى السلطات الفرنسية و على رأسها الملك لويس فيليب و قد عبر عن آرائه أمام اللجنة الإفريقية التي طلبت رأيه.

غادر أرض الوطن سنة 1833 متجها إلى فرنسا. هذا و تذكر المصادر أن حمدان خوجة غادر باريس متوجها إلى القسطنطينية عن طريق ماتز يوم 28 ماي 1836 و توفي هناك من الفترة الممتدة بين 1840و 1845. يعتبر حمدان من أبرز وجوه المقاومة في الجزائر .

الروح في جيش افريقيا، بعد الهزائم المتتالية في عنابة والبليدة وبدأ بتوزيع الأرض المغتصبة على الفرق العسكرية حيث خصص 04 هكتارات لكل فرقة بعد مقاطعة الجزائريين لهم وأصبحوا شبه محصورين[1].

وشجع كلوزيل الاستيطان وعمل على الترويج لهذه الأفكار عبر جريدة الممرن التي صدر لها في 14 اكتوبر 1836 مقال تحت عنوان" إعلان للمهاجرين " وأعطت فيه أرقاما مطمئنة للمستوطنين، وشجعت بعض النبلاء والأمراء نذكر منهم الأمير البولوني دومير ميسكي (*S.De Mire Miski*) الذي منحت له 4300 هكتار في حوش راسوتا (*Rassauta*) بعد احتلال اراضي أولاد غريب[2]، ما بين سنتي 1835 و 1836 واكتسب هذا الأمير سلطة سياسية على الجزائريين بل فكر في تأسيس إمارة[3].

وجاء في رسالة بعث بها إلى وزير الحربية بتاريخ 27 ديسمبر 1836: " ... إن تبني نظام قاسي وسريع ومغلق ، هو الوحيد الذي يضمن لنا أحسن النتائج"[4].

كما صرح قائلا : " أن تلمسان وقسنطينة بالنسبة إلينا مثل أهمية كالي (Calais)[5] في فرنسا والتي يعني احتلال الأنجليز لها بمثابة حرب إبادة لنا"[6].

ومن جهة أخرى أنشأ كلوزيل وبإيحاء من ديبرمون فرقة مشاة سماها فرقة (الزواف) وكان يطمح في تكوين فرقة أخرى من الفرسان ولكن الهروب من الفرقة الأولى أوقف عجلة طموحه.

ومن أغرب أفعال كلوزيل رسالة مؤرخة في 14 ديسمبر 1835 بعث بها إلى وزير الحربية الماركيز ميزون (*Marquis Maison*)، اشتكى فيها من فقدان الكثير من الجمال في نقل العتاد وصعوبة الحركة على الأرض ذكر أنه استعمل الأطفال لنقل الذخيرة الثقيلة على أكتافهم حيث

---

[1]-Michel Habart Michel ,**Histoire d'un parjure**, Editions de Minuit, Paris, 1960 ,p .05.

.

[2]–اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص: 121.

[3]–مصطفى الاشراف، **الجزائر الامة و المجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، ص: 289.

[4]-Paul Azan,**L'Armée d'Afrique**،op.cit,pp.160-161.

[5] **–**هو مضيق بين فرنسا وانجلترا عرضه 31 كم، وطوله 185 كم يصل المانش ببحر الشمال.

[6] Paul Azan,op.cit,pp.171-172.

كانت الذخيرة عبارة على 150خرطوشة وأضاف قائلا " وبذلك أرحنا الجمال التي كانت تحمل الذخيرة الحربية "[1]، فلم يتورع كلوزيل في إستغلال الأطفال في هذا العمل الشاق والذي أنهك حتى جنوده المدربين.

وفي خضم هذه الأوضاع التي اشتدت فيها الحرب على بلادنا بنهب الممتلكات وسلب الخيرات والتفنن في الاجرام والابادة . أدلى الملك لويس فليب سنة 1835 بقوله " لا يهمنا أن تطلق مائة ألف رصاصة في إفريقيا اذا لا تسمع أوربا صدى تلك الطلقات "[2].

وفي 08 جانفي 1836 قاد المارشال بنفسه حملة على تلمسان، وكان الأمير عبد القادر قد أصدر أوامره بإخلاء المدينة على غرار ما فعله في معسكر[3]، ولم يبق الا مصطفى بن اسماعيل والكراغلة الذين كانوا في استقبال المارشال[4]، وفي 13جانفي دخلت القوات الفرنسية المدينة فوجدت اليهود الذين بقوا ا في حين فر الحضر نحو الجبال[5].

وكان وراء رد كلوزيل على مظاهر ولاء مصطفى بن اسماعيل فرض غرامة بمئات الآلآف من الفرنكات لدفع تكاليف الحرب، وكان كلوزيل أشد قساوة على الأتراك حيث يوضعون في السجن حتى يدفعوا القيمة المحددة[6].

ومن حاشيته اليهودي يعقوب والضابط يوسف، وهما مكلفان بالترجمة وجمع الضرائب، ونظرا للأوضاع التي آلى إليها الأهالي كانا يلجاءان إلى جمع حُلّي النساء، ويأمر بضربهن بالعصا حتى يستجبن، بل أن عمليات التعذيب تستمر حتى بعد دفع الحصة المطلوبة متى ظن أن للفرد اموال أخرى، ولكي نعرف حقيقة الحصص يكفي أن نذكر أن المبالغ التي كان ثلاثة من الأعيان مطالبين بها، تزيد عن 20 ألف قرش (حوالي 106 آلاف فرنك)[7].

---

[1]-Ibid,pp. 171-172

[2]-فرحات عباس،**ليل الاستعمار**، ابو بكر رحال، منشورات ANEP، الجزائر ، وحدة رغاية، 2005، ص:75.

[3]–محمد العربي الزبيري، **الكفاح المسلح في عهد الاميرعبد القادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1992، ص:88-89.

[4]-اسماعيل العربي، **المقاومة الجزائرية تحت لواء الامير عبد القادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ب ت، ص:121-122.

[5]–شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص: 122.

[6]-Paul Azan,op.cit,p. 179.

[7]-اسماعيل العربي، **نفس المرجع السابق**، ص:123.

وفي تقرير له عن حملة تلمسان يقول :" بمجرد وصول الجنود إلى تلمسان وتوزيعهم في مختلف أحياء المدينة ... اتجه اهتمامي ... إلى ضمان كمية الموارد ونوعها لغذاء الجيش، وقد علمت أن معظم المنازل في المدينة و ضواحيها تملك مطامير تخزن فيها الحنطة، والشعير، ومخازن التبن ... وإلى جانب ما حصلنا عليه من هذه المطامير، استولينا أيضا على مواد أخرى مثل: العسل والزيت والزيتون، والخضروات والسمن ... واستولينا أيضا على عدد كبير من المواشي،التي أضيفت إلى تحسين غذائنا"[1]، وفي هذا الاطار تحصلت فرقة بيريجو (***Pérrégaux***) يوم 17 جانفي بتلمسان، على قطيع من 4000 رأس من الغنم والبقر[2].

بعد الفشل الذي مني به كلوزيل حيثما حل، فكر في مغامرة جديدة، ألا وهي بيع إقليمي وهران وقسنطينة إلى تونس والمغرب إذا أمكن أو إلى تونس فقط مقابل مليون فرنك عن كل إقليم،إن البائع والمشتري لص، كيف يسمح لنفسه ببيع إقليم في حوزة غيره ؟

بعد الفراغ السياسي في إقليم وهران أحس كلوزيل بأن السكان كانوا في حاجة ماسة إلى حماية اسلامية، فأرسل مبعوثا إلى السلطان في هذا الشأن ولكنه لم يتجاوز طنجة، وبإيحاء من القنصل الفرنسي في المغرب (ديليسبس) عرض الصفقة على باي تونس، وتمت الصفقة وبيع إقليم قسنطينة بمليون فرنك في 18 ديسمبر على أن يتولاه صهره مصطفى، كما بيع إقليم وهران بنفس القيمة المالية على أن يولي عليه أخيه أحمد وذلك في 06 فيفري1831[3].

وبعد عودته إلى الجزائر سنة 1835 خلفا لديرلون، أظهر اهتمامه في افتكاك قسنطينة من يد الحاج أحمد باي، حيث عين يوسف بايا على الإقليم وجعل مقر الباي عنابة في انتظار إحتلال قسنطينة، وارتكب هذا الأخير مجازر مروعة في حق الأهالي وعاد الجنود حاملين الرؤوس المقطوعة على حرابهم و ذكرت جريدة الممرن الجزائري في عددها الصادر يوم 14 أكتوبر 1836: " عشرون رأسا أرسلت إلى عنابة، وثمانية وستون رأسا عدُت عند مدخل معسكر أنها قضية جميلة،إنها بداية جيدة."[4]

---

[1]- نفسه.

[2]- نفسه ،ص:124.

[3]-ابو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،ج1، 2009، ص:45.

[4]- Gabriel Esquer ,Les debuts de Yusuf à l'armée d'Afrique (1830-1838**), R. A.** N 54, Année, 1910, p. 263.

بعد هذا العمل الشنيع طلب كلوزيل ترقية يوسف في رتبة عسكرية فرد عليه وزير الحربية: " أن كل هذا لن يحدث فلن يستمر يوسف كقاطع طريق"[1]، ولكن الأحداث أثبتت عكس ذلك فقد رقى يوسف وبلغ رتبا عاليه في الجيش الفرنسي وأصبح جنرالا فيما بعد.

وهكذا انتهت عهدة كلوزيل بدون أن تحمل الرسالة الحضارية الموعودة بل خلفت دماء ودموعا ولكنها لم تروض شعبا أبى إلا أن يعيش حرا.

2.2. دي روفيقو:"*Anne Jean Marie René Savary*"1774 -1833خلف الدوق دي رفيقو الجنرال بيرتزين، حيث حل في شهر ديسمبر سنة 1831 وقد كان شبيها بسلفه في تصرفاته وكرهه للأهالي وعرف عليه الغلظة لمخالفته الوعد، تولى روفيقو السلطة برتبة قائد عام لفيلق افريقية، وفي عهده انفصلت السلطة المدنية عن السلطة العسكرية بأمر ملكي[2].

أما منصب المتصرف المدني فتولاه البارون بيشون الذي كانت له علاقات متوترة مع الحاكم العام، كانت العلاقات السياسية متوترة بين روفيقو وباقي السلطات، حيث عزل كل من بشون وبوابيه حاكم وهران، وكذلك العلاقات مع حاكم عنابة اللواء مونك دوزير، حيث لم يسمح هذا الأخير بنزول مبعوث روفيقو في مدينة عنابة، ومن أعماله الجائرة في حق الأهالي غرامة من الصوف قدرت بأربعة آلاف وخمسمائة قنطار لتجهيز أسرة الجيش، ومنح دار الداي للسلطات العسكرية لجعلها مستشفى.[3]

واستمر مسلسل جرائمه في حق الشعب الجزائري ففي ليلة السادس من أفريل 1832 قام بعملية ذبح جماعية في حق قبيلة العوفية وأبادها عن بكرة أبيها رغم أن التهمة لم تثبت، لكن هذه الجريمة أشعلت نار الحقد والانتقام، وحفزت التحدي والمقاومة. كما عرف عليه(رفيقو) النكث بالعهود، وهذا ما ترك الحاج محي الدين آغا العرب يلوذ بالفرار و الانضمام للثوار بعد أن حاول استدراجه.

حيث جانب هذا الرجل الحق بعد إعدام شيخين كريمين من أبناء متيجة بعد أن اعطاهما عهد الأمان على يد آغا العرب، ويقول دير ينو: " أن الرجلين هما العربي بن موسى قائد بني

---

[1]-محمد عيساوي ونبيل شريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر اثناء الحكم العسكري (1830-1871)**، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر،2011، ص:62.

[2]-أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**،ص:49.

[3]- نفسه،ص:50.

خليل ومسعود بن عبد الوادي قائد السبت، وأن روفيقو استجلبهما إلى مدينة الجزائر فلم يأتيا لشعورهما بالخطر فطلب من أهل البليدة إرسال وفد ومعه أشخاص آخرون فيهم الرجلان المذكوران، ولكنهما رفضا الذهاب إلا بعد "عهد أمان" مكتوب، فأعطاهما روفيقو ذلك على يد صديقيهما محمد المخفي الذي مد يديه للقيد معهما لأنهما وثقا في عهد الأمان عن طريقه هو، ورغم مطالبة سكان البليدة ومتيجة بإطلاق سراح الرجلين فإن رفيقو وجد قضاة حاكموا الرجلين وقضوا عليهما بالإعدام الذي نفذ فيهما خلال فيفري 1833.ويقول دي رينو: "أن مقتل الرجلين ظل ذكرى أليمة وعلامة على الخيانة وخلف الوعد من السلطة الفرنسية على يد ورفيقو."[1]، وعمل على إشراك المستوطنين في عملية الدفاع فأصدر قرارا يطلب من الفرنسيين بين 20و60 عاما بتشكيل فرق حراسة، فتألفت أربع فرق من المشاة وفرقة من الفرسان لترهيب الأهالي[2].

وفي عهده تم توسيع بعض الشوارع وكذلك الساحة الحكومية ولكن على حساب دور العبادة والمقابر حيث تم تحويل الكثير من البنايات إلى المستشفيات عسكرية . وصدر في عهد روفيقو جريدة باسم الممرن الجزائري (*Le moniteur Algerien*) باللغتين العربية والفرنسية لنشر الافكار والقرارات التي تتخذها السلطات.

وهكذا ندرك أن الشهور التي مكثها روفيقو كانت إستمرارا لعهد كلوزيل . فالصراع كان على أشده ولولا تدخل السلطات الفرنسية لنجدة بواييه في وهران ودارماندي في عنابة، لما استطاع الفرنسيون الثبات أمام المقاومة للحاج أحمد باي في الشرق والقيادة المتكونة من ابن زعموم والحاج سيدي السعدي والحاج محي الدين آغا العرب .فكان أسلوب روفيقو الارهاب والأساليب البولسية بالإبادة الجماعية (قبيلة العوفية) والاختطاف (أقارب آغا العرب في القليعة) ونكث العهود (مقتل قائدي بني خليل والسبت، بالرغم من اعطائهما الآمان كتابيا)، وإثقال كاهل المواطنين بالضرائب الباهضة والمجحفة على سكان مدن الجزائر البليدة والقليعة.[3]

وللوقوف على مدى الدمار الذي أراد روفيقو تحقيقه سنة 1832 م لسهل متيجة :" هناك ثلاثة وعشرون قبيلة، لكن توكفيل ذكر سنة 1840:" أنه سهل مثل الألزاس، ليس فيه بيت،

[1]-Pélissier De Reynaud,op.cit,p .257.
[2]-Ibid,p. 51.

[3]-أبو القاسم سعد الله ،**الحركة الوطنيةالجزائرية**،ج1،ص:54.

ولا إنسان، ولا شجرة"[1]، ومن أقواله مخاطبا القائد شاونبرغ وجنوده ومما جاء فيه: " ... سيكون دائما على طريق الشرف، الآن بعد ما نشر تم الرعب عند العرب،وبينتم سلاحكم الكامل، أتمنى المزيد أكثر مما في المرة الأخيرة، وأتمنى أن أكون بنفس الفخر الذي أقدمه لكم"[2]، وأمام هذا الضعف والعجز وكذلك الخلافات بين القيادات الفرنسية(السياسي والعسكري) وكذلك أمام المرض الذي يعاني منه روفيقو تم عجزه واستبداله بالجنرال فوارول، ترجع التقارير الطبية أن دوريفقو أصيب بسرطان اللسان فلم يكمل القمرين بعد رجوعه حتى توفي (جوأن1833)، يشار أيضا أنه كان يعاني من مرض عصبي ونفسي نتيجة إبادته لقبيلة العوفية وأصبح كأن أشباح تطارده كلما حل الظلام.[3]

3.2. المارشال بوجو (*Thomas Robert Bugeaud*): ولد في ليموج في 1784/10/15 ومات في باريس يوم 1849/06/10 بداء الكوليرا، وقد حارب بوجو قبل الجزائر في اسبانيا واشتهر هناك بالعنف ، ويقال أنه نقل طريقته هناك إلى الجزائر[4].

كان رجلا عصاميا وبه غلظة وفظاظة, وقد عانى الضباط العاملون تحت قيادته، ويقول عنه شارل أندري جوليان:" والحقيقة أنه ظل فلاحا داهية، باحثا عن منافع له،أنانيا، فولتيريا، شهوانيا، وذا عقل راشد، ويفصح جيدا في الكلام الخشن، وعناد لا يقهر والظاهر أنه كان ... ماسونيا."[5] وقد اعتبره المحفل الماسوني بالجزائر "فردا من افراد العائلة الكبرى" ولدى انعقاد

---

[1]-Michel Habart,op.cit, p. 61.

[2]-Pellissier de Reynaud,op.cit,p. 291.

[3] -ابو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**،ص:217.

[4]– **المرجع نفسه**،ص:55.

[5]– **الماسونية**: نشأت هذه الجمعية السرية في 24 جويلية 1717 بلندن من أخلاط الناس فاتفقوا على وضعية الجمعية الماسونية لتحرير البشرية من نير السلطة الدينية و المدنية، و في هذا الإطار يقول لويس سيخو " بأن في الماسونية طقوسا و شعائر و أحكام تشير إلى تاريخ اليهود و سننهم و عاداتهم و لاسيما إلى إحدى شيعهم السرية بعد المسيح تعرف بشيعة القبليين انتشرت في القرن الوسطي و مزجت بين التعالم الفلسفية و الأقوال السفسطائية و الأضاليل السحرية .

أما الطقوس المعروفة في بلاد الشرق فمرجعها إلى ثلاثة:

–الطريقة الفرنسية .

–الطريقة الاسكتلندية على أنواعها الثلاثة كما هي جارية في فرنسا، انكلترا وأمريكا =

= طريقة مصرائيم الايطالية . (انظر عبد الحليم الياس الخوري ، الماسونية، 1954 ، ص ص : 20،18)

المحفل الماسوني في 04 جويلية 1849،أعلن الحداد على الراحل بوجو، الحاكم العام السابق والعضو الشرفي للمحفل الماسوني بوهران[1].

تولى بوجو حكم الجزائر سنة 1841 وبقى إلى صيف 1847 أي قبل شهور من استسلام الأمير، سلك بوجو سياسة كلها عنهجية وعنف وحرب إبادة.

وتتلخص هذه السياسة في نقطتين: النقطة الأولى مدنية والثانية عسكرية.

فالسياسة المدنية بالنسبة لبوجو هي توطيد الكلون على الأرض الجزائرية أي احلال الإنسان الغربي محل صاحب الأرض ثم إجراء عملية الإدماج للقضاء على مقومات الشعب الجزائري .

وسع بوجو صلاحيات المكاتب العربية وأصبحت سيفا مسلطا على الأهالي، وأصدر أوامره باتباع سياسته التدميرية حيث أباح الحرائق وإتلاف المحاصيل الزراعية والإستلاء على الماشية حتى أصبح الأهالي يعيشون على ما تجوده السلطة الحاكمة، وعمل بوجو على نفي قادة المقاومة إلى الجزر النائية مثل: كاليدونيا الجديدة، وقواد لوب غويانا ،[2] وهو صاحب العقوبات الجماعية والاحتجاز، والتغريم وارتكاب أبشع المجازر، أما السياسة العسكرية فكانت الأرض عبارة على جهنم لساكنيها.

ومن أجل تحقيق أهدافه استولى بوجو بقواته على أغلب المدن التي كانت تابعة للأمير وخصوصا تلمسان، المدية، مليانة، تاكدامت ومعسكر وغيرها من المدن الكبرى، وبعد الحصار والمتابعة سقطت عاصمة الأمير الزمالة وقتل و أسرللأمير أهم قادته أمثال محمد بن علال وغيره.[3]

---

[1]-شارل اندري جوليان، **المرجع السابق،** ص:165.

[2] –كاليدونيا الجديدة: جزيرة بركانية في أوقيانيا من جزر ميلانيزيا الفرنسية عاصمتها نوميا، مساحتها 16.750كم^2، ومع الجزر التابعة لها 19.103كم^2 ، بها 245 ألف نسمة من السكان. عرفت بسجنها(1864–1896) الذي ضم المبعدين من افريقيا الشمالية، استعملوا في تخريج أهم الموارد من نيكل، الكروم، النحاس، الحديدوالذهب. وقعت بها عدة ثورات، وقتل على أثرها متزعم الاستقلاليين جان ماري تجيباو ومساعديه.

غواد لوب: من أقاليم ما وراء البحار، تابعة لجزر الأنتيل الصغيرة في البحر الكاريبي، عاصمتها باستير، اكتشفت من طرف كريستوف كولومبس سنة 1493م و ضمت كمقاطعة فرنسية سنة 1635م. مساحتها 1703كلم و يقطنها 400584 نسمة .

[3]– محمد عيساوي،نبيل شريخي، المرجع السابق، ص:101.

أما من الناحية الإدارية فإن بوجو كان مقلدا للنظام الإداري الذي وضعه الأمير وهذا ما يقوله بوجولا لأحد المقربين من بوجو يقول:" أن فرنسا قد اتبعت في الأعماق مثال الأمير عبد القادر في ادارة الأهالي ، فجعلت وظائف الخلفاء والآغوات ... كما فعل هو، وكان على كل الأقاليم الثلاثة جنرال، تحت مجموعة من الخلفاء والآغوات في شكل مناطق خاصة لهم، وهؤلاء الموظفون على اختلاف فئاتهم كانوا يتراسلون مع المكاتب العربية التي كان على رأس كل منها ضابط فرنسي يمثل فرنسا لدى السكان"[1].

1.3.2. سياسة بوجو: لقد عمل بوجو على تدجين القيادات الجزائرية وارتكبت في عهده أبشع عمليات القتل والاجرام فكل الضباط الذين عملوا تحت قيادته، اشتهروا بارتكاب أفضع الجرائم ضد السكان وخير دليل على ذلك جريمة غار الفراشيش بالظهرة، وقد اتخذ اجراءات عقابية في حق كل من اختار الإنضمام إلى صف الأمير وطبقا لهذه السياسة القمعية والجائرة حكم بالطرد على مفتي الديار الجزائرية السيد مصطفى بن الكبابطي[2] وجزء من أفراد عائلته، وعلى حمودة من مدينة قسنطينة وقد شمل هذا الاجراء العديد من المدن الجزائرية وعمل بوجو إلى تدجين الكثير من القيادات المريضة ومنحهم السلطات: جمع الضرائب، تطبيق العقوبات، مراقبة الأسواق وكذلك تجنيد بعض الفرق العسكرية وخاصة سلاح الفرسان وعليه تمكن بوجو من بناء زعامات ضعيفة بائسة، يائسة جعلهم تحت الحماية والمراقبة[3].

وفي نفس الاطار عمل بوجو على طرد الزعماء الرافضين لهذه السياسة إلى مناطق متفرقة من العالم وقد شملت: جزيرة ايكس،حصن سان بيير، حصن سان لويس،غوادلوب، المارتينك

---

[1] -Baptistin Poujoulat,**Etudes africaines, Récits et pensées d'un voyageur**, T2‹Paris,1847,p. 139.

[2] – مصطفى الكبابطي: ولد بمدينة الجزائر سنة 1184هـ تتلمذ على يد أشهر شيوخ المدينة نذكر منهم: علي بن عبد القادر المعروف بابن الأمين، علي المنجلاتي وعلى محمد ومحمد الزرواري الفاسي وغيره كثيرون. أنهى تعليمه سنة 1227هـ بعد أن حصل من شيوخه على علوم " المعقول و المنقول ". تولى التدريس في الجامع الأعظم (الكبير) سنة 1220هـ. كان يدرس لتلاميذه العلوم الآتية: الفقه، الحديث، النحو والمنطق وبعض المتون، اشتهر بين معاصريه برواية الأحاديث الصحاح، تولى القضاء المالكي سنة 1243هـ بتعيين من الداي حسين، واستمر في منصب القضاء خلال السنة الأولى من الإحتلال 1246هـ. بعد ذلك غادر إلى الإسكندرية حيث وصل في 24 جوان 1843 واستقر هناك. توفي الكبابطيفي سن متقدم سنة 1277هـ و دفن بمقبرة أبي العباس أحمد المرسى. هو صاحب الموقف الصلب برفضه ضم الأوقاف الإسلامية إلى أملاك الدولة الفرنسية وفرض اللغة الفرنسية على الأطفال المسلمين في مدارسهم بدل القرآن الكريم.

[3] -بيتر فان سيفرز، **"**الزعامة الاهلية**"، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط**،عدد يوليو، 1975، ص ص:261-262 .

وغويانا [1]، وقدشمل الأفراد النساء والأولاد وعمل على أخذ البعض منهم كرهائن ونذكر بعض الاسماء لمجموعة من النسوة وقد فعل بهن ذلك تخويفا، ونحن نعلم مدى حرمة المرأة في المجتمع الجزائري: خيرة إمرأة من قبيلة صبيح، عربية زوج الخليفة ابن دحمان، خيرة بنت هني، ابنة بوزيان[2].

عرف على بوجو بأن عهده يعرف بعهد السيف والمحراث بل تعداه أيضا إلى الغزو الديني والفكري، وهذا ما قاله صراحة جان بوجولا " أن حربنا الافريقية اذن ما هي إلا استمرار للحروب الصليبية "[3]، وقد دعى بوجولا إلى توطين المارونيين[4] في الجزائر ليكونوا أحد الروافد للجيش الفرنسي[5]، وذهب بوجولا بعيدا معتبرا أن كل مستوطن فرنسي إنما هو داعية للحضارة الأوربية المسيحية، ولقد عمل بوجو على تنشيط شبكة من الجواسيس لتحقيق اهدافه، ففي عهده لعبت المخابرات على إنشاء شبكة معقدة وأصبح كل مكتب عربي عبارة عن خلية جوسسة منتشرة في المدن والأرياف تراقب وتلتقط التحركات على كل المستويات الشعبية والقيادية، وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الذي لعبه ليون روش[6] لدى الأمير عبد القادر، وقد شرح ليون روش مغامراته بالرغم من بعض الشكوك في صحة كتاباته.

استطاع بوجو تجنيد هذا المغامر وجعله أداة فعالة في كسب الحرب المعلنة ضد الأمير وضد الثورات الشعبية بصفة عامة.

---

[1]-Xavier Yacono,"Les premiers prisonniers algériens de l'ile Sainte Marguerite (1841-1843)**",R.H**. ,N[0] 01,1974,p. 71.

[2]-Ibid,p. 46.

[3]-**بوجولا**: رحالة فرنسي وثيق الصلة بالقائد بوجو، كتب سنة 1844 مذكرات عن رحلته ينوه فيها برسالة فرنسا التحضرية في الجزائر.

[4]- المارونية:طائفة كاثوليكية شرقية نشأت في وادي العاصي حول القديس مارون و تلاميذه أوائل القرن الخامس عشر، كانوا متحدين دائما بكرسي روما. نزح الموارنة إلى لبنان و استوطنوه منذ مطلع القرن الثامن، فأصبح وطنهم المفضل و مركز قيادتهم الروحية و الزمنية، وكان لهم دور في توجيه تاريخه الحديث. انتشروا بحكم الاغتراب في جميع القارات، وظل لبنان مركزهم الرئيسي.

[5]-أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص:233.

6- ليون روش: ولد في غرونوبل سنة 1810، التحق بأبيه بالجزائر سنة 1832، تعلم العربية، عين مترجما سنة 1835، رافق كلوزيل في حملته على المدية، وبعد توقيع معاهدة التافنة التحق بخدمة الأمير عبد القادر، وفي هذه الأثناء كان يعمل جاسوسا للفرنسيين، مات سنة 1901.(انظر يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في الجزائر و المغرب، 2014،ص:13)

وفي 1842 عمل بوجو على عزل الأمير من محيطه وأسند المهمة إلى ليون روش الذي تنكر للأمير وأظهر حقيقة أمره وفر إلى فرنسا فكلفه بوجو بالمهمة الخطيرة المتمثلة باصدار فتوى تجعل المسلمين ينفضون من حول الأمير، لبس ليون روش لباس أحد مقدمي الطريقة التجانية، وتسمى باسم "عمر بن عبد الله الجزائري" واتفق معه المقدم محمد التجاني ومحمد المزاري آغا الدوائر وميلود بن سالم الأغواطي، وتوجه الركب للقيروان ثم إلى الأزهر الشريف وأخيرا إلى الحرم المكي، حصل روش على موافقة علماء القيروان، ووافق أيضا علماء الأزهر ثم أخيرا وافق عليها علماء الحرم المكي، ومفاد هذه الفتوى أنه يجوز للمسلم وقف الجهاد إذا كان يعرف أنه لا قبل له بقوة العدو، ويصبح الجهاد في هذه الحالة عبارة على ضرب من الإنتحار لا يجوز الإقدام عليه ولا بد من الرضا بقدر الله وقضائه، عند وصوله إلى الحجاز اتصل روش بالشريف عون للموافقة على نص الفتوى[1].

جمع الشريف مجلسه العلمي للنظر والموافقة، تقدم محمد التجاني بقراءة النص باسم روش، ويذكر روش نفسه أن العالم الوحيد الذي حضر المجلس وعارض الفتوى بشدة هو محمد بن علي السنوسي ، مؤسس السنوسنية [2].

قام الفرنسيون بترويج هذه الفتوى على القبائل ونشرها على أوسع نطاق وقد لاقت لدى ضعاف النفوس رواجا وفضلوا السلامة على الجهاد، واستبشروا بها خيرا، اضافة إلى ارسال الجنرال لاموريسار إلى بوجو يخبره بتأثير الفتوى في نفوس المسلمين، الذين تواروا عن التزال نتيجة لذلك، وبعث بوجو بدوره إلى وزير الحربية بتاريخ 23 نوفمبر 1841 يقول فيها: " لقد كان سفر روش إلى مكة وانجراره وراء الحجاج أمرا لم أرضه، ولكن نظرا لما كسبناه من وراء ذلك من الناحية السياسية فقد نال اعجابي وصالحته على السعي المحمود"[3].

---

[1]-يوسف مناصرية، **مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب (1832-1847)**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص: 41، انظر كذالك ايدفيل (Ideville)، مراسلات بوجو، ج2، ص ص: 313-314.

[2]–**محمد بن علي السنوسي**: هو مؤسس الطريقة السنوسية ولد بمدينة مستغانم (غرب الجزائرالعاصمة)، درس في مدينة فاس بالمغرب الاقصى ثم هاجر إلى الحجاز ثم استقر بليبيا حيث نشر مذهبه وبين اصحابه ومريدية، عرف عليه الحنكة والفراسة، واستطاع انشاء عشرات الزواية، ونادى بالكفاح المسلح لم يعادي الدولة العثمانية عكس محمد عبد الوهاب بالحجاز.

[3] -Marcel Emerit, **L'Algérie à l'époque de Abdelkhader**,documents divers ,T4,Paris,1951,p . 230.

بعد ذلك أعد بوجو خاتما نقش عليه الشطر الثاني من الآية الكريمة:" أن الأرض لله يورثها لمن يشاء من عباده والعاقبة للمتقين"[1]، وقد استعملها في جميع مراسلاته مع المسلمين لكسب الولاءات باسم الدين وأغلب الظن أن ليون روش هو من أشار عليه بذلك لأن بوجو ليست لديه معرفة بالقرآن الكريم.[2]

أصبح روش بعد ذلك المترجم الرئيسي الأعلى للجيش الافريقي و من أبرز رجال فرنسا إلى جانب بوجو، أما الصنف الثاني الذي استعمله بوجو في الجوسسة النساء الأوربيات، فلدينا لوس ألليكس التي كانت تعمل في ورشة للخياطة وكانت تريد التغلغل داخل الأسرة الجزائرية حتى أنها كانت تتلقى دعما ماليا من بوجو ونجحت إلى حد ما في مهمتها[3].

4.2. القيادات من الاهالي:

1.4.2. الجنرال يوسف: (1808-1866) (*Giuseppe Ventini*) ولد بجزيرة البا (*Elbe*) بايطاليا، ما يعرف عنه أنه مجهول الهوية والنسب، ادعى الفرنسيين على أنه ابن غير شرعي لنابليون الأول، في سنة 1815 قبض عليه وحمل إلى ليفورن للدراسة[4].

عمل في حراسة الباي بتونس وهناك تمكن من ممارسة ركوب الخيل واستعمال كافة أنواع الاسلحة وكذلك حفظ القرآن، استطاع الوصول إلى حرم الداي، عرف عليه الطيش والمغامرة

---

[1]-أصل الآية " قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُواْ إِنَّ الأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاء مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ"، سورة الاعراف، الاية:128.

[2]- محمد عيساوي،نبيل شريخي،المرجع سابق ،2011،ص:125.

[3]-**لوس الليكس**: ولدت سنة 1804 في فرنسا ،تعلمت تعليما مضطربا اما والدها كان يعمل كاتبا لبلدية " تورين" تزوجت من رئيس للموسيقى العسكرية، حيث انجبت منه بنتا، في هذا الوقت كان الاعلام الفرنسي يدعو ويحث للهجرة إلى ارض الميعاد، بلاد الشمس والبحر بدل اوربا الغائمة والحزينة، لتكون لوس ممن هاجر إلى الجزائر تاركة وراءها ابنتها هاربة من زوجها، باحثة عن الاحلام الموعودة، لكن حياتها اصبحت ضنكا حيث انتقلت من غسالة في مستشفى عسكري إلى خياطة وغير ذلك من الاعمال اليدوية، لم يلب ثان توفي والدها، فدخلت البيوت المغلقة لتكتشف انه بامكانها اداء رسالة لبلادها والسيطرة على الاجيال الجديدة.

بدأت لوس عملها في الخياطة وفتحت ورشات للبنات واستطاعت اقناع بعض العائلات المسلمة ، وفي هذا الايطار ساعدها المارشال بوجو بالاموال اللازمة .وساهم هذا المشروع في التاثير الفرنسي على الاسرة الجزائرية وكانت اللغة اكبر انجاز حقيقته هذه الورشات.(ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية،ج1،2009، ص: 232.)

[4]-أبو القاسم سعدالله، **الحركة الوطنية**، ج1، ص:39.

حيث أساء إلى الداي في مغازلة ابنته فأهدر دمه، وبمساعدة أبناء القنصل الفرنسي دي ليسيبس (*De Lesseps*) استطاع الفرار.[1]

التحق بالجيش الفرنسي في 16 جوان1830كمترجم لدى قيادة الأركان الفرنسية تحت قيادة ديبرمون عين خلفية لآغا العرب، باع الأحجار الكريمة المسروقة من قصر الباي وتمكن من تجنيد بعض الفرسان من الأهالي وبدأ بغزوات طالقا العنان لفرقته في القتل والإجرام وملاحقة المواطنين حتى في أدغال الغابات.[2]

وعندما بدأ كلوزيل حملته نحو مدينة المدية لعب يوسف دورا هاما في المعارك بين الجيش الفرنسي والمقاومين فأسند له فيلق قناصة افريقيا برتبة نقيب[3].

يقول شارل أندري جوليان " مرتزق دموي، كان زملاءه يحتقرونه ونال رتبة عسكرية بحد السيف وعن طريق الدسائس والمغامرات الجنسية"[4].

وفي الحديث عن جرائمه يقول هريسون[5]:" سمعت أحد ألمع ضباط جنود افريقيا يروي أنه تناول الغذاء مع قائده الجنرال، دون أن يفكر أنه في ركن من أركان الخيمة توجد اكياس مليئة برؤوس مقطوعة[6]،بعد إحدى المعارك أكد أن جنوده عادو ببرميل مليئ بالآذان، وكان سبب تلك " الغنائم " أن الجنرال يوسف يكافئ نقدا الجنود على ذلك. ويضيف هريسون معلومة تدلنا على مدى استعمال تلك الممارسات واستمرارها واطالة مدتها: " يبلغ زوج أذن الأهالي عشرة فرنكات، وكذلك كانت نساؤهم فريسة صيد جد ثمينة"[7].

أما بود(*Baude*) فيؤكد من جهته أن نفس الجنرال، ويعني يوسف أرسل إحدى وعشرون رأسا عربيا إلى مدينة عنابة.[8]

---

[1] -Paul Azan,**Les grands soldats de L'Algérie,** p. 44.

[2] -Ibid,p.50

[3]- Ibid,p. 441.

[4]-شارل أندري جوليان،**المرجع سابق،** ص:32.

[5]-Le Comte Herisson, **La chasse à l'homme** ,guerres d'Algérie ,Paul Ollendorff, Editeur, Paris, 1891,pp. 110-129-133-349.

[6]-اوليفي لوكور غرانميزون، **مرجع سابق،** ص:158.

[7]-ا نفسه، ص: 201.

[8] -Olivier le cour Grandmaison,**Coloniser exterminer** , Editions Casbah, Alger, 2005, p: 159.

أما يوسف نفسه فيقول على المكاتب العربية:" كلف أولئك الضباط أولا بمراقبة التحركات المناهضة للحضور الفرنسي، ومساعدة القيادة في عملها تجاه الأهالي حتى يقنعوهم بتحمل نير المسيحيين والصبر على القيادة (...) لم يبق شبرا من البلد لا نعرف أدنى أسراره، لقد بحثنا في كل مكان وأحصينا كل شئ بدقة... فكانت المكاتب العربية حلقة رئيسية بالنسبة للسلطات العسكرية وامتداد لقيادة الأركان... وفي هذا الإطار كانت المكاتب تقوم بأعمال في بالغ الأهمية، حيث تضع من كل قبيلة قائمة الرجال المشتبه فيهم، ومعرفة حركاتها ومكان استقرارها حتى تتمكن السلطة لأدنى شك في ثورتها أن تخطفها ليلا"[1]، أما الحملة على مدينة قسنطينة فإن كلوزيل لم يستفد من الأحداث السابقة و لم توافق الغرفتان على زيادة عدد الجنود وكان عليه أن يستقيل أو يقوم بالحملة ، وهذا ما أقدم عليه بالفعل وعلق آماله على ضوء وعود المارق يوسف، المغامر، الطائش، الذي كان يقدم التطمينات، والكلام المعسول مبررا استعداد الأهالي للتعاون مع الحملة، عمل يوسف على التباهي مستعملا مهاراته وتأثيره وكان يعلن دائما بأن الحملة ستكون سهلة بل مجرد نزهة وأن بايلك الشرق سيستسلم بمجرد ظهور القوات الفرنسية.

لقد أدت سياسة كلوزيل المتعالية وتبحج يوسف واحتقاره للقدرات الحقيقية لأحمد باي وحنكته العسكرية وارتباطه العميق بالأهالي، كل هذا أدى إلى هزيمة نكراء وتلقى كلوزيل درسا في فنون القتال، وكادا أن يفقد صوابه وهذا ما أدى إلى عزله، وأكد أحمد باي في مذكراته بأن " السبب الرئيسي لـــمقاومة سكان قسنطينة وسكان المقاطعة ومنهم سكان مقاطعتي بشكل خاص مرده دون شك إلى وجود يوسف ضمن الفرنسيين، وكانوا جميعهم يدركون"[2]، وتأثر الكثير من الضباط وخاصة ريموزا [3]واعتراف العقيد دولارى[4]، (*De laRue*)

---

[1]-Charles Richard, **Du gouvernement arabe et de l'institution qui doit l'exercer Alger**, Bastide,1848, pp.41-42.

[2]-شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص: 134.

[3]-ريموزا، شارل فرنسوىماري، الكونت(......) سياسي فرنسي (17973-1875) وزيرالشؤون الخارجية سنة 1873، نائب في البرلمان، شارك في انجاز القوانين ميثاق 1875، له مجموعة اعمال في الفلسفة والتاريخ، وكذلك بعض المذكرات.

[4] - دو لارو (آريستيد- اينودور-جان ماري، كونت)، (1795-1872)، عسكري وسياسي فرنسي، عضو في مجلس الشيوخ للامبراطورية للامبراطورية الثانية الفرنسية.

laRue) الذي تم تكليفه باجراء تحقيق رسمي، بأن أعماله:"جعلته أكثر قبحا في أعين العرب ،كما كان محل مقت منهم قبل ذلك"[1].

وفي رسالة بعث بها النقيب بيليسه ديرينو (*Pellissier de Reynaud*) إلى أحد الجرائد بفرنسا كشف فيها هذا الرجل المغامر الذي يعتقد بأنه من أصل تركي وأصبح فرنسيا وهو في الحقيقة من منطقة ليفورن (Livourne)[2]، وشهّر به بعبارات قاسية:" يبدو أن يوسف الذي ابتز تلمسان، ويوسف مغتصب قبائل بونة، والمسؤول عن اخفاقاتنا بقسنطينة، ويوسف الملطخة يداه بالدماء الملوثة بالسرقات،كان محل مقت الشرفاء من الناس وكرههم"[3]،وقام الوزير بتسليط عقوبة التوقيف الصارم على النقيب بليسية دير ينو، غير أن الوزير رفض طلب يوسف المبارزة، و لم يتعرض يوسف إلى الخطر بسبب استهتار وسوء تقديره للأمور غير أنه أحس أن هناك بعض المرارة تهز وجدانه بسبب ضياع (بايلكه) استدعي إلى فرنسا وبقى ينتظر مصيره، غير أنه حظى بالاستقبال و الحماية من طرف الرسام هوراس دي فيرني (*Horace Vernet*) وبقى يتسكع في شوارع باريس عند إحدى السيدات الراقيات، واضحى حسب دي باراى (*Du Barail*)[4]: " فاتن لصالونات ومحل دعوة رجال الدولة ومحط أنظار الحفلات الملكية " واستطاع المملوك يوسف أن يؤثر على أصحاب القرار في العاصمة الفرنسية حيث منحه الوزير رتبة مقدم في شهر فيفيري 1838 ليتسلم قيادة الصبايحية النظاميين، وأسدى يوسف خدمات جليلة للاستعمار الفرنسي فكانت مشاركته مع بداية الاحتلال واستمر في العمل طوال سنوات الحكم العسكري وانتهت به المسيرة بعد سقوط منطقة القبائل، بالرغم من ادعائه الإسلام فإنه كان سكيرا،أكلا لحم الخترير حتى في أيام شهر رمضان، ويمضي أوقاتا ممتعة صحبة بائعات الهوى من الأوربيات وأنشأ بلاط يشابه حكام الشرق، وحوله مجموعة من المأجورين والمجرمين الذين لا يخالفون له رأى وهذا ما سهل عملياته المالية المشبوهة[5].

---

[1]–شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص: 134.

[2]– **ليفورن**: مدينة ايطاليا (توسكان) ميناء تجاري وسياحي، انحدرت منه المجموعات اليهودية التي مارست التجارة عبر المحطات الاوربية وتمكنت من بسط نفوذها على الحكام في الجزائر (انظر بوشناق وبكري).

[3]–شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص:134.

[4] دو باراي(فرنسوا شارل،كونت)،جنرال فرنسي تولى وزارة الحرب بين **1873-1874**.

[5]–شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص: 132.

أما في الميدان فقد استغل يوسف توسع الحرب الفرنسية بعد إصدار اللجنة الإفريقية التمسك بالجزائر مما أدى إلى اشتعال الحرب مما سمح له بتنفيذ مخططاته، وكانت الحملات الفرنسية على قسنطينة والاستلاء على زمالة الأمير عبد القادر ومتابعته ومحاصرته والقضاء على كيان الأمير عبد القادر لعب يوسف دورا مهما في ذلك،قد سمح له بالتدرج في الرتب إلى أن وصل إلى رتبة جنرال، وأراد بعد ذلك أن يدخل في دائرة جنرالات فرنسا وتلقى دعما من المارشال بوجو لكنه أخفق حيث رفض طلبه، أصدر كتاب سنة 1851 بعنوان " الحرب في الجزائر " يقدم فيه تجربته الخاصة طوال عقدين.

وفي ديسمبر 1851 استطاع يوسف أن يلج نادي الضباط الفرنسيين، بعد تولى ماك ما هون(*Mac Mahon*) منصب الحاكم أراد ضخ دم جديد في الجيش الفرنسي فأبعده فاختار قسمة مونبلية (*Montpellier*)، ولكن تدهور حالته الصحية أجبرته التنقل إلى كان(*Cannes*) أين توفي هناك في 16مارس 1866، ومما يذكر أنه أثناء احتضاره وقف على عجزه قائلا " آغا سليمان، من الذي حولي"[1] ؟

كانت هذه آخر كلمات هذا المغامر، نهاية تنم على الهلوسة والجنون وارتبطت بأفعال بشعة وأخلاق بذيئة خدمة للاستعمار الفرنسي على أرض الجزائر .

2.4.2. الجنرال مصطفى بن إسماعيل:يعتبر مصطفى بن اسماعيل من أكبر قادة الأهالي العاملين تحت السلطة التركية فهو يمثل قبائل المخزن، فالأتراك غير قادرين من السيطرة على الايالة نظرا لضعف تواجد الإنكشارية في العقدين الأخيرين وعليه استغلت السلطة التركية هذه القبائل باعطائها امتيازات مقابل أعمال تؤدى كالمشاركة في جمع الضرائب، والاشتراك في الحملات التأدبية وكذلك لعب دور الشرطي[2].

كان عمره ستون عاما عند الدخول الفرنسي للجزائر، وهو سيد قبيلتي الدوائر والزمالات برتبة آغا للجهة الغربية (وهران)، يعتبر مصطفى بن اسماعيل فارسا مغوارا لما قدمه طوال حياته ممتطيا جواده حتى أكسبته حب ونفوذ وشهرة منقطعة النظير، عندما تقدمت القوات الفرنسية لاحتلال وهران في شهر أوت 1830حاول التواصل بالسلطات الفرنسية، لكنه لم يفلح

[1]-Paul Azan,op.cit,p. 51.

[2] – أنظر الملحق رقم:05

لتجاهل الفرنسيين اياه، وفي هذا الاطار يتحدث الجنرال ولسين استيرهازي (*Walsin Esterhazy*)[1]:"كم من أشياء تعلمناها لو استمعنا إليه وكم من أخطاء تفادينها بسبب عدم خبرتنا، هذا الشيخ صاحب اللحية البيضاء المتمرس في الحرب التي ما نكاد نعرفها وكذلك ممارسة السلطة، هو الذي مارس طويلا سلطة الآغا، أثناء ضعف السلطة التركية، أين استطاع غالبا اظهار طاقته العسكرية المعروفة لديه ضد القبائل المتمردة"[2].

ونظرا للأوضاع المتردية بقدوم الفرنسيين عمل سلطان المغرب على بسط نفوذه على إقليم وهران فالتحق مصطفى بن اسماعيل بممثل الملك ولكنه سجن وحمل إلى مدينة فاس أين استقبله الملك باحترام وتقدير.وعندما ظهر الأمير عبد القادر كسلطان للجزائر سنة 1832انطلاقا من مدينة معسكر، اعترفت به قبائل الدوائر والزمالات ولكنه لم يقدم له الولاء.وبعد تعامل غير مباشر مع الأمير قرر الالتحاق بالمغرب صحبة مريديه، وفي نواحي مدينة تلمسان التقى الجمعان وكانت أولى المعارك التي يخوضها مصطفى بن اسماعيل ضد قوات الأمير عبد القادر، وكانت فرصة هذا الأخير لاظهار ولائه للفرنسيين ولكن دي ميتشال(*Desmichels*) ألقى برسل الآغا في السجن، أصبح مصطفى بن اسماعيل في حيرة من أمره بعد تنكر كل من الفرنسيين و سلطان المغرب، اشتبك من جديد مع قوات الأمير وانهزم، عندها غادر رفقة (60) عائلة والكراغلة نحو تلمسان، عين الأمير عبد القادر آغا جديد على قبائل الدوائر والزملات وطلب منهم عدم الاتصال بالفرنسيين ولكن تم خرق الاتفاق، فأراد الأمير تأديب القبائل فاحتموا بالقوات الفرنسية . شاركت قبائل المخزن في الحملة ضد معسكر تحت،قيادة المارشال كلوزيل بوحدات متكونة من (500) فارس و (800)جمل لنقل التموين والأسلحة[3].

وعند التقائه كلوزيل قال له: " عندما أراك أنسى همومي السابقة ، أفوض الأمر إليك،ها أنا بين يديك وأقاربي وكل ما نملك . سترى منا ما يسرك"[4].

شارك مصطفى بن اسماعيل في حملة الجنرال دارلنج "*D'Arlanges*" على وهران لربط جزيرة رشقون بتلمسان، وفي معركة سيكاك "*Sikkak*" حيث تعرض لجرح خطير في يده، بعد

---

[1]- Paul Azan,op.cit,p. 38.
[2]-Ibidem
[3]-Ibid,P. 40.
[4]- Ibidem

معاهدة التافنة سلم بوجو منطقة تلمسان و كذلك مقاطعتي قبائل الدوائر والزمالات، وسهل مليطة "*Mleta*"، كانت هذه ضربة موجعة لمصطفى بن اسماعيل غير أنه لم يبد اعتراضا ولكنه قال لبوجو:"إنك تعرف أكثر مني فيما يخصك، ولكن أعتقد أنك أخطأت وستندم على ذلك قريبا"[1]، وأصبح الشيخ مصطفى بن اسماعيل جنرالا فرنسيا عن عمر يناهز السبعين عاما (1841)، وفي سنة 1843 تحرك الجنرال مصطفى بن اسماعيل صحبة لامورسيار "*Lamoriciére*" باتجاه مدينة تيارت، وفي 19 ماي وصلت أخبار عن طريق أحد الزنوج الفارين سقوط الزمالة "*Smala*" على يد الدوق دومال (*Le Duc D'Aumale*) امتطى جواده واتجه مع مجموعة من الصبايحية ووحدة الخيالة النظامية واستطاع أن يلحق بالفارين واستولى على قطعان الماشية وبعض الجمال وكثيرا من الأمتعة.[2]

وعند رجوعه إلى وهران افترق عن الجنرال لامورسيار محاولا عبور إقليم قبائل فليته"*Flitta*" و هاجمه بعض الفرسان عند أحد المضائق ونظرا لثقل الغنيمة وصعوبة تحرك البغال،أراد إعادة النظام، لكنه أصيب برصاصة أردته قتيلا، عرف الثوار أن القتيل هو مصطفى بن اسماعيل بسبب الجروح التي أصيب بها في معركة السيكاك حمل رأسه ويده إلى الأمير كجوائز حرب، لكن شهامة الأمير وسمو أخلاقه ترفعت عن هذا العمل وأمر بدفن الأعضاء[3].

سقط مصطفى بن اسماعيل عن عمر ناهز الثمانين عاما، لم يتقبل التخلي عن السلطة وهو في سن الستين واستمر في احتكارها لمدة عشرين عاما رافضا الولاء للأمير وفضل العمالة عن الجهاد وإنتقل من الأتراك إلى الفرنسيين مقاتلا أبناء وطنه مفضلا جمع الغنائم والمال عن الحرية والفداء

5.2. نبذة وجيزة عن بعض قادة افريقيا

عرفت الحرب على الجزائر تجاوزات خطيرة اقترفتها أيادي الضباط والجنود الفرنسيين، فالضباط كانوا يبررون أعمال النهب والقتل ويوافقون على إرتكاب المنكرات حيث تنقلت غرائزهم بدون رقيب أو حسيب، واختص كل قائد بتسمية ينادى بها من طرف الجنود لأنه مثلهم الأعلى ولطالما وافق هؤلاء على الفحشاء التي ارتكبت في المدن والأرياف، وكتب العقيد

---

[1]- Paul Azan,op.cit,p.41.

[2]- Ibid,p42.

دوميرباك[1]إلى كاستيلان[2] قائلا:"استسمحك الآن لكي أعالج مسألة هامة دون أن اهتم بإصدار حكم على السيد المارشال، لقد انعدم الإنضباط في صفوف وحداته، وفقدنا كل ما كان يضع مجدنا خارج المعارك...منذ أن حللنا هنا في الثاني والعشرين، يعيش على هواه فيما يسمى بأيام الراحة: هي أيام الفحشاء، ستتذكر مدينة بجاية التي تبعد بثلاثة أرباع ميل عن معسكرنا، تلك الجحافل العاصية حيث لا ترى إلا السكارى والجرحى ومكسوري الأذرع، فقد أوصد السكان الأبواب والنوافذ، وتعرض الجندرمة للاعتداء، والنساء للشتم والمنازل للنهب، وظل الصريخ بتصاعد طوال الليل، وكان مخيمنا محاذيا لمخيم الجنرال وظل يقظا طوال الليل للدفاع عن حرمته وصد السكان الذين يهزؤون من جنودي، ساخرين من حريتهم المحدودة وينتهي الأمر إلى الهتاف يحيا الأب بوجو**!**إنه شراء للشعبية بثمن زهيد، واذا استمر الأمر على ما هو عليه، فعلى الجيش السلام"[3]

وعلق الجنرال أزاف على الحادثة قائلا:" أن ميرباك كان مبالغا اذا عبر عن شعور بعض الرجال الذين لم يعرفوا أو لم يفهموا افريقيا، لقد كان الأب بوجو يترك رجاله يسترخون بعد جهد جهيد أو نجاح باهر"[4].

فمن الأب بوجو مدير المأساة الجزائرية المريعة إلى المارشال سانت أرنو الذي تتلخص مهارته الحربية في إحراق الحرث والنسل والأخضر واليابس حيث وصفه فرحات عباس بالصعلوك ويعتبره أفضع جنرالات فرنسا وأكثرها وحشية، إنه يمثل الوجه المظلم الذي يميز القرنيين الأخيرين في تاريخ فرنسا، فقد ساهم في ثلاث حملات إبادة لثلاث شعوب: القتل الجماعي للشعب الجزائري اثناء الفترة الاستعمارية، إرتكاب المجازر في حرب القرم وأخيرا القتل الجماعي لشعبه في حرب 1848م، لا يمثل سانت أرنو حالة منفردة بل هو نموذج من عدة نماذج أخرى تفننت في القتل والتنكيل . وتصدق فيه كلمة مواطنه فكتور هوجو[5]، حين يقول:" إن

---

[1]-شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص:496.

[2] Castellane(Comte De),**Souvenirs de la vie militaire en Afrique**،Paris،Calmann-Lévy،1879,p.258.

[3]-شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص: 496.

[4]- نفسه، ص: 496.

[5]–شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص:496.

لهذا الجنرال ما لابن أوى من مسار مهني"[1]، وهناك الكثير من هذه الأمثلة وكانوا كلهم في الضراوة سواء ابتداء من روفيغوا إلى تريزيل ثم كلوزيل ويوسف وسانت أرنو وشانقرني، ولاموريسير وهيربيون ومونطانياك وداميريمون وبيلسييه وكافينياك وراندون ودوماس وهيريسون وكنروبير وبودو وهوتبول وبوسكي وكامو وهلم جرا.

ونختصر في بعض التسميات فقد لقب لاموريسيار الرجل ذو الهراوة وبودو بالمطرقة تشبيها بشارل مارتل ويمثل هذا الرجل صورة الأوربي الذي هزم العرب في معركة " بلاط الشهداء."[2]

وعرف عن كافينياك العنف والقتل والعجرفة ورسم الرسامون كافنياك متوجها من الجزائر إلى فرنسا ويداه تقطران دما، لكي يطبق في فرنسا سياسته في الإنضباط الإفريقي وتطبيق طريقة الكربودين "*La crapaudine*" وهي طريقة تعذيب منهكة عمل بها في الجزائر على مدى عهود حتى أصبحت هذه التسمية لصيقة به، ذلك هو الأثر الوحيد الذي خلفته حرب إفريقيا على العقلية الفرنسية، فكل هؤلاء الضباط أصبحوا قتلة وغشاشين ومرتشين وأصحاب ألقاب مشبوهة[3].

---

[1]-فرانسوا مسبيرو،**سانت ارنو الشرف الضائع**، ترجمة احمد بلكي، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2005، ص:8.

[2] بلاط الشهداء (بواتييه) : 114هـــ/732م من المعارك الحاسمة في التاريخ العربي، الجيش العربي. وقعت أحداثها وسط فرنسا قرب مدينة بواتييه جنوب غرب باريس على بعد 332 كلم. بعد اجتياح مدينة بوردو ، وانهزم فيها المسلمين و سقط منهم الكثير من الشهداء بما فيهم الأمير عبد الرحمان الغافقي و عرفت الغزوة بهذا الإسم.

[3] أنظر الملحق رقم:06

الفصل الثاني: وسائل وأساليب السياسة العسكرية

أولا: الوسائل المتبعة للقضاء على المقاومة

1. الوسائل والأساليب المتبعة في الإبادة.

2. العوامل المساعدة، المراسيم والقوانين الزجرية.

الوسائل المتبعة للقضاء على المقاومة

1. الوسائل والأساليب المتبعة في الإبادة.

ماهي خصوصيات الحرب الاستعمارية على الجزائر؟، وماهي أبعاد الممارسات الجهنمية التي استعملها القادة الفرنسيون من أجل وأد الثورات الشعبية؟ فكم كانت من محرقة ودخان وتقتيل للمساجين والمدنيين وتدمير لمخازن المحاصيل الزراعية و غيرها؟

هذه بعض التساؤلات سنحاول الإجابة عليها، فغزو الجزائر واستعمارها عبارة عن حقل تجارب واسع، وعملت فرنسا على تطبيق المفاهيم العنصرية التي تشكلت في السياق الاستعماري،ومثال ذلك: الأعراق الضعيفة أوالسفلى، وحياة بدون معنى والمجال الحيوي ونحن نعلم اليوم كيف طبقت الحكومة هذا المفاهيم، وعلى مدار السنين العجاف طغى على السطح نوع آخر وتقنيات قمع جديدة أمثال الحجز الإداري والمسؤولية الجماعية، هذه القوانين التي حاصرت الأهالي وضيقت عليهم الخناق فأصبحت معيشتهم ضنكى.

هذه الأعمال جعلت من السلطة الاستعمارية، سلطة مبنية على حالة الإستثناء الدائم واعتمدت فرنسا الاستعمارية على عدة سياسات لربط الجزائر بفرنسا وتجسيد ذلك ميدانيا واعتبار ذلك حتمية تاريخية لا يمكن تجاوزها.

ومن أجل تثبيت ذلك مرت المرحلة العسكرية بأربع مراحل:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة الممتدة مابين 05 جويلية 1830 إلى 22 جويلية 1834 أي من توقيع معاهدة الاحتلال إلى غاية صدور المرسوم الملكي الذي ألحق الجزائر بفرنسا واعتبرها أرضا فرنسية[1]، وهي المرحلة المعروفة بمرحلة التردد، وقد تميزت هذه المرحلة بعدم الاستقرار عقب الثورة الفرنسية في جويلية التي أتت بلويس فليب، ملكا على فرنسا خلفا للملك المخلوع شارل العاشر، وشهدت هذه المرحلة تولي خمسة جنرالات منصب القيادة في الجزائر. [2]

كانت فترة دي برمون قصيرة جدا حيث تم عزله يوم 07 أوت، واستبداله بالجنرال كلوزيل كقائد لجيش افريقيا وانتهت فترته في فيفري 1831م، ثم جاء عهد بيرتيزين (*Berthézéne*) الذي لقب بقائد فيلق جيش افريقيا في الفترة الممتدة من فيفري إلى ديسمبر

---

[1]- قرار 22 جويلية 1834 على عهد لويس فليب.

[2]- XavierYacono,**Histoire de l'Agérie,** et de l'Atlanthrope France, 1993, p. 80.

1831[1]، ثم جاء بعده الدوق دوروفيغو (*Duc de Rovigo*) وهذا الرجل انفصلت في عهده السلطات المدنية والسلطات العسكرية بأمر ملكي، وأدت علاقاته السيئة مع المتصرف المدني جانتي دي بوسي (*Genty de Bussy*) والخلافات الحادة في إدارة الحكومة إلى عزله وتم استبداله بالجنرال فوارول (*Voirol*)[2]، الذي كان قائدا بالنيابة لمدة سبعة عشر شهرا، وهي أطول فترة زمنية يعيشها كقائد في الجزائر حتى سنة 1833م، وفي هذه الفترة ظهرت اللجنة الافريقية التي تكونت 1833، وأنتهت باصدار المرسوم المذكور سابقا.

أما المرحلة الثانية الممتدة بين (1834-1841) فتبدأ بصدور المرسوم الملكي الذي ألحق الجزائر بفرنسا، ونص على قيادة الجيش والإدارة العامة تكون بيد الحاكم العسكري العام ويكون تحت مراقبة وزارة الحربية وانتهت هذه المرحلة في 29 ديسمبر 1841 م وهو تاريخ عزل الجنرال فاليه (*Valée*) وتعويضه بالجنرال بوجو (*Bugeaud*) ومثلت هذه المرحلة الاحتلال الجزئي وانطلقت مرحلة الاحتلال الشامل، والذي طبعه مشهد أكثر دموية وبطش واستعمال القوة المفرطة.

وتميزت هذه المرحلة بتوالي أربعة حكام عامين على الجزائر، وكان أولهم الجنرال دروي ديرلون (*Drouet D'Erlon*) مابين (جويلية 1834–جويلية 1835) ثم المارشال كلوزيل للمرة الثانية (17 جويلية 1835– فيفيري 1837) وجاء متحمسا لتنفيذ أهدافه، ثم جاء بعده الجنرال دامر يمون (*Damrémont*) مابين (فيفري1837- اكتوبر 1837) لقي حتفه أمام أسوار قسنطينة أثناء الحملة الثانية ، ليخلفه الجنرال فالي ودامت فترة حكمه (أكتوبر 1837 – ديسمبر1840) واستطاع إسقاط بايلك الشرق في أكتوبر 1837 ليصبح مارشال لفرنسا في 12 أكتوبر 1837.

أما المرحلة الثالثة فتمتد ما بين (1841-1848) وهي تعتبر مرحلة المارشال بوجو، كانت الوضعية التي آل إليها المارشال فالي سببا رئسيا في عزله وإسناد الأمر إلى بوجو،وقد لعب الوزير قيزو (*Guizot*) دورا كبيرا في ذلك .

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص ص: 49-55 .

[2]- ولد في باريس يوم 06 اكتوبر 1773، نصبته ثورة جويلية ملكا على فرنسا في09 اوت 1830، لكن ثورة 1848 ستقضي على ملكه وتعلن الجمهورية الثانية يوم 24 فيفري، توفي في 26 اوت 1850.(انظر محمد عيساوي، نبيل شريخي مرجع سابق ص: 23 .)

وصل بوجو إلى الجزائر في 23 فيفري 1841 وصرح لسكان الجزائر بأنه جاء لاخضاع البلاد كلها وإلحاقها بفرنسا[1].

وقد عرف ذلك بقوله:" أن الحرب المستمرة إلى غاية الابادة[2]، وجاء بوجو بجحافل فاقت أعدادها أضعاف ما كان عند فالي : حيث بلغ عدد الجنود أكثر من 100.000 مدججين بالسلاح ومدربين أحسن تدريب[3]، وهو ثلث الجيش الفرنسي كله في تلك الحقبة[4]، كما أن بوجو جمع حوله أكبر القادة العسكريين وأكثرهم خبرة عسكرية وذوو كفاءات عالية.

وراهن بوجو على هذا الجيش وهذا ما جاء في رسالته إلى الوزير تيار (Thiers) في 27 جوان 1842 حيث قال:((إن الجيش هو الوسيلة الوحيدة للسيطرة على شعب يخالفنا في الدين والعادات وأن الجيش هو العون الوحيد للسيطرة على البلاد وفتح الطرق التجارية، وزيادة وتيرة الاستيطان))[5]، عمل بوجو جاهدا لتحقيق هذه الأهداف وصرح قائلا:" يجب أن نقوم في إفريقيا بحملة كبيرة شبيهة بما كان يفعل الإفرنج، وما كان يفعل القوط"[6]، وجاء بعد ذلك أحد أبناء الملك وهو الدوق دومال (*Le Duc D'Aumale*) في الفترة الممتدة ما بين (سبتمبر 1847- فيفيري 1848م)، وقد تميزت هذه الفترة بالقوة والقسوة وسياسة الإبادة الجماعية والتفنن في استعمال أساليب جديدة في القتل والتنكيل، ومنها القتل بالدخان واستعمال الرازية وغيرها من الأساليب الأكثر وحشية عبر تاريخ فرنسا الاجرامي في الجزائر.

أما المرحلة الاخيرة فحملت معها الجديد، فقد تمكنت ثورة 1848م بفرنسا عن الإطاحة بلويس فليب وملكه واستبداله بـــ: لويس نابليون[7]، وفي عهده إنطلقت دعائم الجمهورية الفرنسية الثانية.

---

[1]- Paul Azan, **Bugeaud et L'Algérie**, éditions le petit parisien, sans date, pp. 52-54.

[2]- Michel Habart ,op.cit, p.62.

[3]عميراوي حميدة،"**جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر**"،مجلة سيرتا جامعة منتوري،قسنطينة،العدد12جوان1999،ص:57

[4]- Xavier Yacono, op.cit, p: 96.

[5]- Paul Azan,**Par l'épée et par la charrue**,presse universitaire de France, Paris,1948,p.136.

[6]- اندري نوشي، اندري برنيان، ايف لاكوسا، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، الجزائر، تر اسطنبولي رابح و منصف عاشور ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص: 218.

[7]- شارل لويس نابليون(1808-1873) شقيق نابليون الاول، اصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية بعد ثورة 1848، ودبرا انقلابا ضد الجمهورية، وصار يلقب بالامبراطور نابليون الثالث، دخل في حرب ضد بروسيا، وانهزم في الحرب وأخذ أسيرا في سبتمبر 1870. (انظر محمد عيساوي، نبيل شريخي مرجع سابق ص: 126)

عرف الدوق دومال الذي دام حكمه للجزائر من الفترة الممتدة من سبتمبر 1847 إلى فيفيري 1848) نفس مصير والده، فغادر الجزائر متوجها إلى منفاه مثلما غادر والده فرنسا باتجاه أنجلترا، وعملت الجمهورية الثانية على تكريس الاحتلال حيث نصت المادة 109 من الدستور على أن الجزائر قطعة من فرنسا[1].

وعرفت هذه المرحلة تغيرات كبيرة ففي الفترة (1848-1858) م تعاقب على الحكم مجموعة من الحكام منهم شارون (*Charon*)، وفي عهده إنطلقت ثورة الزعاطشة، والمارشال راندون(*Randon*)(جانفي 1852– جوان 1860) وفي عهده استطاع احتلال الأغواط واخضاع منطقة القبائل[2].

أما الفترة الممتدة (1858-1860) ألغى نابليون الثالث النظام العسكري وأصدر مرسوما بإحداث "وزارة الجزائر والمستعمرات" إلى الأمير جيروم نابليون (*Gerome Napoléon*) والذي دام حكمه (جوان 1858- مارس 1859)[3].

وفي 10 نوفمبر 1860 تراجع الإمبراطور عن النظام المدني وتقرر الرجوع إلى النظام السابق والمتمثل في وجود حاكم عام يخضع لسلطة الامبراطور[4]، فعين بيليسيه (*Pellissier*) حاكما عاما في الفترة (1860-1864) ووقعت في عهده مجزرة غار الفراشيش، خلفه بعد ذلك ماكما هون (*Mac Mahon*) (1864-1870)[5]، وفي سنة 1870 نشب الصراع الفرنسي البروسي وإنتهى بهزيمة الفرنسيين وسقطت على اثرها الامبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الثالثة، وبعد صراع طويل بين العسكريين والمدنيين وتحت ضغط غلاه المستوطنين اعلن عن قيام الحكم المدني في الجزائر وذلك بتاريخ 09 مارس 1871[6].

وعرفت هذه المرحلة الأخيرة تدهورا خطيرا في أوضاع السكان المعيشية فزادت من بؤسهم وشقائهم وتراكمت عليهم الآفات الطبيعية من أمراض وزلازال وانتشار الجراد فكانت

---

[1]- Xavier Yacono,op.cit, p.113.
[2]- Ibid,p. 132.
[3]- Ibid,p. 152.

[4]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**، لبنان، دار الغرب الاسلامي، ط1، ، بيروت، 1997، ص: 128.

[5]- Xavier Yacono ,op. cit ,p. 440.

[6]-صالح عباد،**الجزائر بين فرنسا والمستوطنين(1830–1930)**، قسنطينة ،ديوان المطبوعات الجامعية، (د–ت)،ص ص:21-22.

أيام صعبة ومريرة، وفقدت الجزائر أكثر من ثلث سكانها، فاجتمع ظلم المستعمر الذي دمر وحرق وهجر وقتل، مع ظروف الطبيعة،فكانت الكارثة الحقيقية التي حلت بهذا الوطن، فتراجع عدد السكان إلى حوالي مليونين، أربعين عاما بعد حلول الفرنسيين بالجزائر.

1.1. سياسة النهب والخطف والتدمير والتهجير:

1.1.1. أعمال النهب والتخريب:

لم تتوقف أعمال الفرنسيين بعد سقوط العاصمة على نهب خزينة القصبة بل تعدت ذلك لتشمل الأملاك العامة وممتلكات المواطنين و لم تسلم حتى دور العبادة والأوقاف.

فعندما كان قائد الحملة يحصي أموال الخزينة ويلتهم منها الكثير كان بعض الضباط والجنود يعيثون في المدينة فسادا، فقد دخلوا قصر الباشا وإنتزعوا البلاط وقشروا الجدران في البيوت بحثا عن الأموال[1].

ويصف بول آزان حالة هذا الجيش خلال شهر جويلية قائلا " أن الجنود ارتكبوا أعمالا تخريبية حول مدينة الجزائر، فخربوا الأحواش وقطعوا الأشجار وخلعوا أعمدة المنازل لإيقاد النار ... ولقد اشتغل الجنود بالتخريب و لم يكن في حسابهم أي مشروع للبناء" [2].

كانت الحملات الفرنسية عبارة عن مشروع تدمير وتخريب حيث أشار روزي (*Rozet*)[3] أن الجنود في وهران خربوا البيوت والمنازل الأكثر جمالا ليستعملوا خشب سقوفها للطهي، وذكر أن قبائل نواحي البليدة قد نهبت وأضاف قائلا:" ... أن جنودنا المحميين في سهل متيجة كسروا وأحرقوا شجر الزيتون في سفح موزاية لتوسيع رحبتهم وأن المتيجة نفسها لم تزرع إلا بعد إنصراف جنودنا"[4].

أما حمدان خوجة فيذكر:"أن الفرنسيين قاموا باقتلاع سياجات الحديد وتهديم الحمامات وحملوا إلى الأسواق ما تبقى من أشياء فباعوها أمام أعيننا وبذلك يكون الفرنسييون قد إتبعوا طريقة البرابرة بل أنهم كانوا أكثر فسادا لأنهم هدموا ما كان مبنيا وخربوا ما كان موجودا"[5]،

---

[1]- أبو القاسم سعدالله، **مرجع سابق**، ص: 24.

[2]- Paul Azan, op.cit, p. 25.

[3]- Claude Antoine Rozet, Capitaine d'état major et historien français

[4]– نوشي ادريان وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 24.

[5]– حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة، تقديم و تعريب و تحقيق محمد العربي الزبيري، الجزائر**، **1982**، ص: 204.

وعمل القادة الفرنسيين على مصادرة أموال الأتراك المطرودين جورا وظلما، كما اتخذت أقل الحجج لمصادرت أموال الأهالي الشخصية[1].

و لم تتوقف هذه الأعمال عند هذا الحد بل إنتقلت إلى فرض ضرائب ملزمة يدفعها الأهالي، من ذلك أن الجيش الفرنسي كان في حاجة إلى الصوف لتجهيز الأسرة وأفرشة الجند فأصدر الدوق روفيغو قرارا في 07 جانفي 1832م يقضي باجبار سكان الجزائر على دفع ضريبة تقدر بـــ 4500 قنطارا من الصوف، بالرغم من أن هذا القرار أثار سخط بيشون الذي يرى فيه سلب لحق الآخرين وإثارة سخطهم[2].

كما امتدت هذه الأيادي إلى دور العباده والأوقاف ، وهذا ما نلمسه في رسالة رئيس الشرطة بالجزائر إلى الجنرال تريزيل(*Trezel*)حيث جاء فيها:" ...عزيزي إن إمام مسجد سيدي عبد الرحمان، الواقع خارج المدينة عند باب الوادي، قد أتاني مشتكيا من السرقات التي يرتكبها الجنود يوميا لهذا المسجد ويأخذون الخشب والأحجار الموضوعة بين مربعات الخزف التي تحيط بالنوافذ، إن هؤلاء الجنود الذين يرتكبون هذه السرقات هم من قسم المدفعية والذين لهم حدائق في الضواحي[3].

هذا ما آلت إليه الجزائر بعد الاحتلال من جراء أعمال الخطف والنهب التي لم تستثن شئ من جوانب الحياة ولعل النائب دي صاد وعضو اللجنة الإفريقية قد أجمل الوضعية فيمايلي: "أن الجزائر كانت مليئة بالحدائق والمحلات الجميلة ... ولكنها الآن أي بعد أربع سنوات أصبحت جميعا خرابا، وحتى أنابيب المياه التي تسقى المدينة قد خربت"، كما استنكر دي صاد التخريب الكامل لتسعمائة مترل بدون أصحابها،وبدون تعويض مما أجبر كما قال:"عشرة آلاف مواطن جزائري على الهجرة من العاصمة، منهم ثلاثمائة عائلة من الأعيان"[4].

---

[1]- عبد الجليل التميمي، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي**، تقديم روبير منتران، تونس، ط1، الدار التونسية للنشر، مارس 1972، ص: 135.

[2]- V. A Dieuzaide, **Histoire de l'Algérie (1830-1870)**,Imprimerie de l'association ouvrier 1880, T1,pp. 273-276.

[3]- عبد الجليل التميمي، **مرجع سابق**، ص: 148.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص: 78.

2.1. المجازر الجماعية المبكرة:

بعد أن استقر قادة الاحتلال الفرنسي على الرأي القائل بالاحتلال الكلي، كان لزاما عليهم القيام بحملات عسكرية لتأديب السكان و قد واجهت هذه الحملات مقاومة شعبية باسلة من أجل الوجود، وصرح كلوزيل في شهر نوفمبر 1856 بالبليدة قائلا: "إني أمرت جنودي بالتخريب وحرق كل من يعترض طرقهم، وعن حقيقة الحرب هي ليست من أجل زيادة النوع البشري"[1]

ونظرا للمقاومة الشعبية الشرسة عمدت قوات الاحتلال إلى استعمال سياسة الحديد والنار، كما أن خسائره المتتالية ماديا ومعنويا ولدت لدى جنرالاته نوعا من الانتقام، فكانت المجازر الدموية التي يندى لها جبين الإنسانية خلال القرن التاسع عشر، دخل كلوزيل وجيشه مدينة البليدة في 18 نوفمبر 1856 فاحتل مسجدها وحوله إلى مستشفى عسكري وطارد السكان حيثما كانوا، وتعقبهم حتى الغابات المجاورة، وأثناء ذلك أمر جيشه أن يجمع اللحوم والحبوب بعد ذلك صب جام غضبه على السكان الباقين بعد انسحاب المقاتلين إلى الجبال، وتسببت ضربات المدفعية في قتل حوالي ثمانمئة شهيد وكان ذلك يوم 25 نوفمبر 1830[2].

وقبل أن نتطرق إلى أهم المجازر المرتكبة كان لا بد من الحديث عن الجنرال بيرتزين (*Berthézéne*)الذي صرح سنة 1831م قائلا: "أن نظام العنف والقساوة قد أدى بنا إلى فقدان سانت دومنيغ (*Saint Domingue*)[3]، وأن الإلتجاء إليه في الجزائر، يجعلني أفكر كيف نحصل على نتائج؟"[4]،وهذا ما جعل الفرنسيين يتهمونه بضعف الشخصية وأنه عاجز عن حماية الوجود الفرنسي[5].

---

[1]- Michel Habart, op .cit, p. 59.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص: 39-43.

[3]- الاسم القديم لجزيرة هايتي، تقع شرق كوبا، سيطر عليها الفرنسيون على غربها، وتحصلت على استقلالها سنة 1804م.

[4]- Michel Habart, op. cit, p. 59

[5]- أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص: 48.

1.2.1. مجزرة العوفية:

عرفت هذه الابادة بمجزرة العوفية وكان الدوق روفيغو هو صاحب هذه المجزرة، جاء مشبعا بروح الانتقام وحب القتال فجاء بحشود جديدة محاولا القضاء على حركة المقاومة الشعبية فاستعمل المكر، المصانعة، العنف، البطش، فأحرق ودمر وذبح وسفك[1]، وتحدث المؤرخ كاميل روسي (*Camille Rousset*) أن الدوق روفيغو جاء إلى الجزائر بمؤهلات يبعث الثقة في نفوس غلاة الفرنسيين لاستعمال سياسة الظلم والاستبداد[2].

وتعتبر قبيلة العوفية صغيره تسكن ضواحي الدار المربعة قرب الحراش[3]، وعرف عليها مقاومة الاحتلال منذ البداية، وبدافع الانتقام ارتكب الدوق دي روفيغو أول عمل إجرامي ضدها في 07 أفريل 1830م، أما سبب الابادة فيعود إلى أن شيخ العرب فرحات بن سعيد (من نواحي بسكرة) – كان على عداوة مع أحمد باي – قد أرسل وفدا لطلب المساعدة والدعم ضد عدوهم فاستقبلهم استقبالا حارا وفي 05 افريل 1832 م عادوا[4] أدراجهم محملين بأنواع الهدايا الثمينة ولما وصلوا إلى أطراف سهل متيجة هوجموا من قبائل الجبل وسلبوهم أموالهم وأمتعتهم[5]، وتعرضوا لهذا الهجوم في أراضي قبيلة العوفية، فعادوا أدراجهم إلى الجزائر واشتكوا ما حصل لهم[6]، فبعث الدوق دورفيغو رجاله للقضاء على القبيلة الضعيفة دون أن يتأكد من صحة الخبر[7]، خرج ثلاثمائة من قناصة إفريقيا، وثلاثمائة رجل من اللفيف الأجنبي وأحاطوا بالقبيلة[8]، وكانت الفرقة الأولى تحت قيادة فودوس (*G.L.Foudous*) والثانية تحت قيادة العقيد شاونبرغ (*Shawenberg*) وفي جنح الظلام تم ذبح القبيلة عن أخرها أثناء نومها، وقبض على

---

[1]- عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ط3، لبنان، دار الثقافة، بيروت، 1983، ج3، ص: 383.

[2]- مصطفى الاشرف،**الجزائر الامة والمجتمع**،ترجمة حنفي بن عيسى،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1983، ص:223.

[3]- Hamdane K hodja, Mémoire، **R.A**,N^{0}57, 1913,p. 123.

[4]- Camille Rousset,op.cit, p.173.

[5]- محمد بن عبد القادر، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر**، تحقيق ممدوح حقي، مصر،ط2، دار اليقظة العربية، 1964، ص: 144

[6]- Camille Rousset, **L"Algérie de 1830 à1840**, 2emeéditions، Librairie, Plon، Nourrit,Paris 1900 ,p. 173.

[7]- Paul Azan, l'armée d'Afrique,p: 91.

[8]- Camille Rousset, op.cit,p.174.

شيخها، الشيخ الربيعة وحاكمه محاكمة صورية ثم أعدم،رغم أن التهمة لم تثبت عليه ولا على قبيلته[1].

وفي نفس الاطار يذكر دورينو نفس العبارات ويضيف: " أن الحكم ببراءة القبيلة كان يعني إدانة الذين ارتكبوا الجريمة ، ولذلك صدر الحكم بتهمة القبيلة".

ولاحظ رينو أن تنفيذ الجريمة لم يفرق بين كبير وصغير ولا بين الرجل والمرأة، وقد ثبت للمحكمة أن الذين قاموا بتجريد وفد فرحات بن سعيد أناس آخرون غير قبيلة العوفية. مع ذلك قطعت رأس الشيخ وحملت هدية إلى الدوق روفيغو"[2].

وعايش الرحالة الألماني شيمبر (*Shimber*)[3]، هذه الجريمة، فقال: "... لقد حدثني أحد هؤلاء السفاحين في كبرياء، وقال: كان هناك طفل واقف في مؤخرة الخيمة، فصحت به أخرج يا حقير وإلا فسوف أطلق رصاصة في فمك**!** ولكن البهيمة لم يضعن، وعندما ظغطت على الزناد طار نصف رأسه وتعلق بكتان الخيمة"، وعلق شيمبر على الجندي بسخرية: " كان ينبغي للطفل البدوي البرئ الفزع أن يطيع أمرا وجه إليه بلغة أجنبية لا يفهمها! هذه هي أعمال العسكريين الذين يشغلون وظائف في السجون ويجلسون فوق منصات المحاكم"[4].

وما أشار إليه الكونت هيرسون أشد وأنكى، فنقل عن أحد الضباط البارزين في جيش إفريقيا قوله: "...لقد كان هناك في زاوية الخيمة عدد كثير من الأكياس المملوءة بالرووس المقطوعة"[5].

وفي حديث بيلسييه عن عودة الخيالة من هذه النزهة وكيف كانوا يمثلون برؤوس القتلى فقال: "لقد عادوا من هذه الحملة المفزعة وكان عدد كبير من خيالتنا يرفعون الرؤوس على أسنة

[1]- أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص: 50.

[2]- Pellissier de Reynaud,**Annales Algériennes**، Paris, Dumaine,1854, p.257.

[3]- فيلهم شيمبر (1804-1878)، اخ العالم النباتي المشهور كارل فريدوش زار الجزائر سنة 1831 ولمال عاد إلى المانيا اصدر كتابا من الحجم الصغير تناول فيه الحياة في الايالة عام بعد الاحتلال وما الت اليه الامور.

انظر: ابو العيد دودو الجزائر في مؤلفات الرحالة الالمان ، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975، ص: 11-14.

[4]- أبو العيد دودو، **المرجع السابق**، ص: 20.

[5]- أوليفي لكور، **مرجع سابق**، ص: 158.

رماحهم"[1]، أما بود (*Baude*) فيدعي بأنه أرسل إلى المملوك يوسف الموجود ببايلك الشرق بعنابة واحدا وعشرين رأسا للعرب[2].

ويذكر لويس بلان (*Louis Blanc*): "أنه في سنة1832م دخل المملوك يوسف إلى مدينة عنابة، على رأس جيش كبير ونصب فوق العلم الفرنسي رأسا لأحد السكان العرب وبعض الأشياء التي اشتملت عليها الغنائم المسلوبة من قبيلة العوفية، ومن تلك الأشياء أقراط بيعت في باب عزون، وهي مضرجة بالدم، وأساور لا تزال بالمعصم المبتور"[3].

عرضت هذه المجوهرات لأبناء قبيلة العوفية للبيع في باب عزون، فمنها أساور كانت محيطة بالأيدي المقطعة، وحلقات الآذان وبها خرق من الشعر ، ولقد تقاسم هذا الريع أولئك المجرمون والقتالون من جنود وقادة[4]، وأذيع في شهر أفريل بيان يشيد بأعمال الإبادة الجماعية المرتكبة من طرف الجنود ، وأرغم سكان المدينة على إنارة المتاجر، وتركها مفتوحة إلى ساعة متأخرة من الليل كما أرغم المستشار المدني على إقامة حفل ساهر في داره بالرغم من احتجاج الادارة المدنية عن هذه الأعمال[5]، أما أملاك القبيلة فقد بيعت بدورها إلى القنصل الدنماركي كارتستا(*Cartestin*)بثمن بخس، فقد بيع له ألفين من رؤوس الأغنام بقيمة خمسة فرنكات للرأس الواحدة. أياما بعد أحداث البيع جاء بعض العرب إلى الحاكم المدني بيشون (*Pichon*) للاحتجاج على ما حل بقبيلة العوفية، فأجابهم بأنها قضية عسكرية، وعليهم الاتصال بالحاكم العام هذا الأخير الذي راسله العرب مرارا ولكن دون جدوى[6].

وبعد عمليات البحث والتنقيب عن المسروقات التي قام بها القائد لوبلان، تقدمت مجموعة من قبيلة الخشاشنة (خميس الخشنة) القاطنة بجانب الأطلس، برسالة إلى الدوق دوروفيغو لاطلاق صراح شيخ قبيلة العوفية، لم يقبل هذه الرسالة التي تنجي شيخ القبيلة و لم يعرها أي إهتمام، رغم الأدلة الواضحة لبراءة القبيلة وشيخها، و لم يلجأ الدوق رفيغو إلى مجلس الحرب لطرح القضية بل لجأ أيضا إلى الإغتيال بقوة السلاح والنار، كوسيلة وحيدة قانونية، وعليه كان

[1]- نفسه، ص: 189.

[2]- Jean Jacques Baude,D'Algérie,Paris, Arthur Bertrand,1841,T1,p. 286.

[3]- مصطفى الاشرف، **مرجع سابق** ، ص 256

[4]- V.A.Dieuzaide**,**op.cit, p. 289.

[5]- جيلالي صاري،''ابادة قبيلة العوفية''، **مجلة الثقافة**، العدد 77 سبتمبر ، اكتوبر 1983، ص ص: 125-128.

[6]- V.A.Dieuzaide**,**op.cit, pp. 290-295.

رأس الشيخ ربيعة قد تحول به أمام باب عزون في 19 من شهر أبريل 1832م[1]، وللوقوف على أهداف هذه الأعمال الإجرامية على المدى القريب والمتوسط نستعرض لتقريرين: الأول لدوق دورفيغو، والثاني للسياسي الفرنسي ألكسيس دو طوكفيل (*Aléxis De Tocqueville*) جاء في التقرير الأول المرسل إلى وزارة الحربية سنة 1832 عن سهل متيجة: "أن هناك ثلاثة وعشرون قبيلة"، وفي سنة 1840 يذكر طوكفيل: "أنه سهل مثل الألزاس، ليس فيه بيت، ولا إنسان، ولا شجرة"[2].

2.2.1. مجزرة البليدة:

هذه المجزرة الوحشية كانت من تصميم السفاح كلوزيل، وكان ذلك في 26 نوفمبر 1830، قام القائد ترولير بمهاجمة وإقتحام البليدة بقوة عسكرية مزودة بالمدافع وهي اختصاص فرنسي من عهد نابليون، ومثلت هذه القوة العمود الفقري للجيش الفرنسي، وجه هذا الضباط مدافعه صوب المدينة دون أن يميز بين سكانها فكانت مجزرة رهيبة راح ضحيتها أكثر من أربعمائة شهيد جلهم من السكان العزل، وتعرضت للمرة الثانية في 21 اكتوبر 1835 لحملة أخرى حيث قتل الكثير وتم حرق المنازل وتشتيت الكثير نحو الجبال والأحواش المجاورة ونهب كل الخيرات[3].

وانفتح الطريق أمام جيش الاحتلال فكان الأسلوب المتبع هو قتل السكان العزل والتمثيل بالجثث التي تقطع إلى أشلاء والرؤوس والأذان غنائم ثمينة من قبل الجنود والضباط لأنهم يرون في ذلك الحصول على منح الامتيازات، أما تدمير المدن والقرى والاستيلاء على الإبل والغنائم وتفريغ المخازن، وتدمير المزارع والحقول، وأخيرا كان الارهاب ضد من بقى على قيد الحياة هكذا كان أسلوب جيش إفريقيا.

---

[1]- Ibid, p. 292.

[2]- Michel Habart, op.citp. 60.

[3]- بوعزة بوضرساية، **الجرائم الفرنسية الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، 2007، ص: 123.

3.1. الإبادة عن طريق المحرقات

1.3.1. مجزرة أولاد رياح أو القتل بالتدخين:

لم تتوقف عمليات القتل والابادة التي لحقت الأهالي فيما ذكر سابقا من مذابح جماعية وفردية وتمثيل بالجثث، بل لجأ بوجو وضباطه إلى وسائل أكثر حربية ووحشية وأشد فتكا، والتي تمثلت في محاصرة القبائل داخل مغارات حتى الاختناق والإحتراق، وأول من استعمل هذا الأسلوب وطبقه العقيد كافينياك،وحسب ما أورد، المؤرخ كاميل روسي (*Camille Rousset*) قوله: "خرج كفينياك سنة 1844 في عملية عسكرية على الضفة اليسرى من واد الحراش متوجها إلى قبائل سبيعة التي اعتصمت داخل المغارات وبعد رفض أفرادها الاستسلام...أصدر كافينياك أوامره بمهاجمة إحدى المغارات... وفي اليوم التالي اظطر المحاصرون الذين مات بعضهم اختناقا على أن يخرجوا"[1].

كما اعترف نفس العقيد في إبادة قبيلة بني صبيح سنة 1844، بقوله:" لقد تولى الجنود جمع كميات من أنواع الحطب، ثم كدسوها عند مدخل المغارة، التي حملنا قبيلة بني صبيح اللجوء إليها بكل ما تملك من متاع وحيوانات، وفي المساء أضرمت النيران، وأخذت الاحتياطات حتى لا يتمكن أيا كان من الخروج حيا"[2].

واستمرت هذه الجرائم بدون وازع أخلاقي أو ديني فبعد حوالي عام قام العقيد كنروبير(*Canrobert*) بجمع الأفراد الناجين، الذين كانوا خارج أراضي القبيلة، وقادهم إلى المغارة ثانية وأمر ببناء جميع مخارجها ولقد علق السيد برار (*J.L.Berard*) على هذه الجريمة بقوله:" لقد ظلت تلك المقبرة، التي ضمت خمسمائة شخص مغلقة بداخلها رجال ونساء وأطفال، وقطعان تتآكل أو يأكلها التراب"[3]،أما سانت أرنو فقد ارتكب محرقة أخرى ضد قبيلة اختبأت في إحدى الكهوف طاف بنفسه حول المكان ليتعرف على مداخله ومخارجه، ووجد أن الكهف يمتد على مائتي متر ويحتوي على خمسة منافذ، في 09 أوت 1845 شرع في الحصار

---

[1]- مصطفى الاشرف، **مرجع سابق**، ص: 112.

[2]- سعاد الحداد وسامية خامس، ''من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر''، **مجلة المصادر**، العدد 05، ص: 28.
للمزيدأنظر الملحق رقم: 07

[3]- **المرجع نفسه**، ص ص: 28-29.

وتنظيمه ولغم محيط الكهف، خاصة أمام المداخل لكي لا يترك أي فرصة للهروب، وبعد رفض المحاصرين الاستسلام أمر باضرام النار.

وبعد ثلاثة أيام ومواصلة القبيلة رفضها للاستسلام قرر سانت أرنو إنهاء المهمة، ويروى ذلك باقتضاب ودون انفعال في رسالته لأخيه:" فأحكمت غلق كل المنافذ وجعلت من ذلك المكان مقبرة لخمسمائة لص ومتطرف لن يذبحو الفرنسيين بعدها أبداً، لم يترل أحد في تلك الكهوف، ولا أحد غيري يعلم ذلك".

وهذا قول خاطئ بما أنه هو نفسه الذي يعلمنا كتب "تقريرا سريا إلى المارشال بوجو يطلعه عما جرى ببساطة ودون أسلوب شعر رهيب أو صورة مشينة"[1]، ولماذا يخفي فعلته عن رؤسائه بما أنه لم يفعل سوى تنفيذ ما أمر به؟، بل هو يطمع في الحصول على ترقية.

لقد نفذ هذه المجزرة الشنيعة أحد غلاة المستعمرين الذي دخل التاريخ الفرنسي من بابه الواسع بسبب جرائمه الدموية على غرار العقداء في الجيش المتواجد في الجزائر ألا وهو بيلسييه.

أما أسباب هذه المجزرة فتعود إلى دعم قبائل أولاد رياح القاطنة بجبال الظهرة غرب الجزائر العاصمة [2]، المقاومة وعلى رأسها الشريف محمد بن عبد الله الملقب ببو معزة وهي المقاومة التي استمرت ما بين 1844 -1847، فقد وقعت معركة كبيرة في جانفي 1845 بناحية الظهرة تعرف بانتفاضة الطرق الصوفية[3]، ورغم حرب الإبادة التي قام بها سانت أرنو، فإن بومعزة ظل صامدا فأضاف بوجو فرقتين عسكريتين لمساعدة سانت أرنو وبليسييه[4]، وعبأ لهما ألفي جندي محاولة منه قطع الطريق لمحاصرة الثورة حتى لا تمتد إلى الجزائر عبر تنس[5]، والظاهر أن الإنتقام من قتلى الفرنسيين المتزايد زاد الطين بلة حيث قتل الضابط بياتريكس رئيس المكتب العربي بمدينة تنس ونظرا لاشتداد المعارك في منطقة الظهرة توالت الامدادات بأعداد كبيرة، كما وجه بوجو رسالة إلى بيلسييه من الشلف في11جوان 1845 يقول فيها:"إذا إلتجأ هؤلاء قطاع الطرق إلى مغاراتهم فافعل معهم فعل كافينياك بقبيلة صبيحة شدد في تدخينهم حتى يموتوا كالثعالب"[6].

---

[1]- فرانسوا مسبيرو، **سانت أرنو أو الشرف الضائع**، تر احمد بكلي، الجزائر ، دار القصبة للنشر، ص ص: 234-244.

[2]- **الظهرة**: منطقة جبلية تبعد عن مستغانم حوالي 80 كلم احتمت بها قبيلة العوفية بعد انهزام ثوار انتفاضة الطرق الصوفية.

[3]- أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص: 228.

[4]- Mahfoud Kaddache, **L'Algérie des algériens**, Editions Rocher noir, Alger, 1998, p.70.

[5]- R.B,'' L'Affaire des grottes du Dahra'', **R.A**,N⁰51.Année 1907,p.119.

[6]- Marcel Egrétaud, **Réalité de la nation algérienne**, Edition Sociale, Paris3,1961,p. 66.

أما عن أحداث هذه الجريمة فإن قبائل أولاد رياح وبعد مطاردهم من قبل بيلسييه اعتصموا بإحدى الأغوار الموجودة في جبال الظهرة المطلة على مدينة تنس أملا في النجاة ولكن بيلسييه لم يتخلص من عقدة الإنتقام فقام أول الأمر بحرق كل ممتلكات القبيلة ثم تابعهم،وصولا إلى غار الفراشيش، والمحزن أن الذين اعتصموا داخل المغارة هم من النساء، الأطفال والشيوخ والطاعنين في السن بالإضافة إلى الماشية والأمتعة التي حصنوها في المغارة، حاصر بيلسييه وجنوده الغار من جميع الجهات وطالب القبيلة بالاستسلام فأجابته بالرفض وبعض الطلقات النارية،جلب العقيد أكداس من الحطب وأحاط بها الغار وانطلق في ايقادها عند المداخل أملا منه في الخروج والإستسلام أو الموت حرقا، ظل طوال يوم 18/17 من الشهر ينتظر الخروج ولكن لا أحد وبحلول الليل جلب تعزيزات من الجيش وضاعف من إشعال النار.

وتشير الروايات أن الليل كان مقمرا وأن الرؤية جيدة بحيث لا يمكن أن يفر شخصا من الغار دون اكتشافه، ومع مطلع النهار زاد لهيب النار واستمر ذلك طوال نهار اليوم الثاني وتدخل القايد شيخ قبيلة الزريفة سيدي العربي ورغم وجود المفاوضات فإن العقيد أصر على الاستسلام أو الموت، وارتفعت سحب الدخان حتى غطت أعلى الصخور الجبلية، رغم ظهور العياء والإرهاق الذي أصابه في منتصف الليل، أعطى تعليماته قبل المغادرة بالإستمرار في عملية التدخين، وعند بزوغ النهار وقع إنفجار مهول في قلب الغار وكان ذلك إعلانا بانهاء حياة ألف شخص حوصروا وأحرقوا على مدى يومين وليلتين[1].

أشار الكثير من الكتاب على أن عدد المختنقين قد يتجاوز الألف، غير أن بعض يجعل العدد 750 وبعضهم 800، أما التقرير الرسمي فقد تحدث على أكثر من 500 شخص، أما بيليسييه فعداده توقف عند الرقم 600، ولاحظ أحد الكتاب أن هذا الرقم لم يأخذ في الحسبان الأطفال الرضع الذين كانوا ملتصقين باثداء أمهاتهم أو داخل ثيابهن، كما أنه أهمل عدد الجثث المتراكمة فوق بعضها البعض[2].

وعند اقتحام الجنود للمغارات ذهلوا لفضاعة ما شهدوه حيث واصل جندي فرنسي حديثه "... وفي الصباح لما أراد الجيش أن يقتحم باب الكهف داهمه منظر من أفضع المناظر

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص: 229.

[2]- نفس المرجع، ص ص: 229-230.

وأشنعها وبدوري دخلت... وفي باب الكهف كانت ثيران وكباش مطروحة... وفي وسط هاته البهائم وتحتها، رأيت رجالا ونساء وأطفالا،وقد رأيت رجلا ميتا جاثما على الأرض ممسكا قرن ثور ..."[1].

ويذكر أحد الضباط الإسبان الذي رافق الحملة أنه:" لا يوجد ثمة ما يمكن أن يصور حقيقة المشهد المرعب الذي كان في المغارة فكل الجثث كانت عارية ومستلقية قي أوضاع تدل على الآلآم الفظيعة التي كانوا يعانوها قبل أن يلفظوا الأنفاس الأخيرة ... كان الدم يسيل من أفواههم، لقد كان منظرا مخيفا ومرعبا لم يحدث مثله في التاريخ الحديث.[2]

إلى جانب شهادات الكثير من الكتاب المعاصرين لهذا الحدث أمثال بول آزان إلا أن أبو القاسم سعد الله نقل شهادة صحفية ألتايمز الصادرة في جويلية 1845 العدد 140 بقولها: "أن مذبحة فظيعة...جعلت حتى المتوحشين يخجلون" وكذلك جريدة إسبانية تسمى (الهيرالد) فقد نشرت حينها تقريرا لضابط إسباني كان يعمل في الفرقة التي حاصرت الغار.

وقد لاحظ الكثيرون أن الجثث كانت عارية دليلا على الاضطراب والإنتفاض العنيف الذي أصابها قبل أن تلفظ الأنفاس الأخيرة بينما كان الدم يخرج من الأفواه، لم يخرج من الغار سوى خمسين شخصا[3]، ويذكر أبو القاسم سعد الله أن ستين شخصا تمكنوا من الخروج ومات أربعون منهم في الحال وعشرة بقوا في حالة خطيرة وعشرة فقط استطاعوا التغلب على الموت وبالرغم من هذا المشهد المريع، إندفع جنود بيليسيه ينهبون الموتى وذكر أحد معاصري الحدث أن الجنود أخذوا كل الأشياء التي وجدوها مع الجثث، حتى البرانيس الملطخة بالدماء والذهب والمجوهرات وأشياء أخرى[4]. في 11 جويلية 1845 وفي جو هادي لمجلس النواب الفرنسي: " إنها الفضيحة والدهشة"، بهذه الكلمات القاسية ندد أمير موسكوفا (*Moskova*) بالقتل الذي ارتكب بسبق الإصرار والترصد من طرف عسكريين فرنسيين على "عدو بدون سلاح"، وذلك

---

[1]- فرحات عباس، **مرجع سابق**، ص ص: 86-87.

[2]- فرانسو ماسبيرو، **مرجع سابق**، ص: 241.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص:230.

حسب جريدة "الأخبار" التي نقلت الخبر، مطالبا الحكومة الفرنسية بتكذيب الخبر أو الإدانة السريعة للذين قاموا بهذه الجرائم[1].

وحاول وزير الحربية سولت (*Soult*) إخفاء حجم الجريمة، بالتكتم عن التقرير الذي جاءه من بيليسيه، وعدم نشره في جريدة المونيتور يونيفرسال (*Le Moniteur Universel*) كما جرت العادة وبعد تردد كبير صرح قائلا:" أنا صبور أكثر من أي أحد لكنني أعترف أنني لو كنت مكان بيليسيه، لفعلت مثلما فعل سأكون قاسيا، ولكن مثل هذا العمل في إفريقيا هو الحرب بنفسها"[2].

أما بوجو الذي هدد بالاستقالة إذا عوقب بيليسييه فإنه كتب إلى وزير الحربية ما يلي: "... وأرى لزاما على نفسي أعتبر الكلمات الصادرة عن النواب في جلسة 11 جويلية غير لائقة لأنها ستحدث أثرا سيئا في الجيش، وأنا أرى مراعاة القواعد الإنسانية تجعل الحرب في إفريقيا تمتد إلى مالا نهاية كما أن الثورة فيها لن تخمد أبداً[3].

أما بيليسييه فيقول:"بلغوا الناس أنني لم أكن أبداً أريد قتل القبائل المتمردة"[4]، لكن صرخته التي صعدها من أعماق قلبه هي التي استعملها في الدفاع عن موقفه حين قال: "أن حياة رجل واحد من ضاربي الطبول عندي أغلى من حياة كل هؤلاء البؤساء مجتمعين"[5].

كما برر كل من الكونت هاريسون(*Herisson*) وسولت (*Soult*) الجريمة بقولهما:"... حتى إذا كانت الحرب قد تطلبت بعض الإجراءات القاسية فليس في الأمر جريمة على الإطلاق لأن ما يعد جريمة في أوربا المتحضرة لا يمكن أن يكون كذلك في الجزائر[6]، سوف تظل " قضية قضية جبال الظهرة " واردة في كتب سير الاحتلال على أنها غلطة فادحة ولكنها عملية إجرامية فريدة من نوعها فتحت الأبواب إلى عمليات الإبادة الجماعية باستعمال أسلحة أكثر فتكا فقد

---

[1]- أوليفي لكور، **مرجع سابق**، ص: 38.

[2]- المرجع نفسه، ص: 113.

[3]- مصطفى الاشرف، **مرجع سابق**، ص: 113.

[4]- فرانسوا مسبرو، **مرجع سابق**، ص: 242.

[5]- المرجع نفسه.

[6]- عبد الله جندي ايوب، **الاستيطان الفرنسي في الجزائر**، 1870-1919، جمهورية مصر العربية، دار الطبعة للنشر و التوزيع1970، ص: 26.

مهدت لاستعمال أسلحة كيماوية، أما في الجانب الآخر فإنها لم تكن حدثا منفردا فلقد سجلت رسميا أربعة مجازر مشابهة على الأقل، نفذت كلها في تلك الناحية من طرف قادة الطوابير وفي نفس الحقبة.

4.1. الغارات والتدمير: الدمار المنهجي:

القتل بالدخان عمل مروع وفتاك لكن استعماله محدود مقارنة مع الغازات التي كانت الوسيلة الأكثر استعمالا على مدى طويل وأمتد استعمالها إلى خارج الجزائر في إفريقيا وآسيا وعرّفها الجنرال لاباسيت (*Lapasset*) على أنها: "نوع من مخلب الصقر"[1]، وتخضع هذه العمليات لقواعد محددة، ومن أجلها يجند عدد معتبر من الرجال، ويكون كل واحد منهم مكلف بمهمة مختلفة ولكنها مكملة لمهام الآخرين حتى تنجح العملية وأول عمل ترتكز عليه العملية لإنجاحها هو عنصر المفاجأة لمباغتة القبائل لكي لا يتمكن أي عنصر من الفرار أو المقاومة، ولذلك يفضل أن يكون الإجتياح في مطلع النهار، وتتمركز القوات في أماكن إستراتجية بعد تعيينها من طرف الجواسيس من قبل، وفي جنح الظلام الدامس تتحرك الوحدات بخطا ليلية خافتة لا تثير الإنتباه، يقسم أفراد الجيش إلى فيلقين، أحدهما يكلف بالحماية والمساعدة في الهجوم إذا إضطر إلى ذلك، ويأخذ موقعا يسمح له بمتابعة العمليات ومراقبتها ومن الأفضل أن يكون المكان على هضبة حتى يتمكن من إقتناص الضحايا دون أن يعرض نفسه للخطر، وكذلك دون أن يتعرض للجراح والقتل، أما الفيلق الأول الذي يسمى المغير (*Les Razeurs*) فإنه يتشكل من فرسان ومشاة يقومون بالمتابعة والمطاردة عندها يقتلون كل الرجال ويسلبون النساء والأطفال وكذلك قطعان الأغنام والأملاك، أما ما تعذر أخذه لسبب من الأسباب فيحرق ويدمر وعند نهاية الأعمال، يبدأ التحقيق في عدم فقدان أي من الرجال بعد ذلك تبدأ عملية العودة وتكون بشكل يسمح للفيلق بالدفاع عن نفسه إذا إستهدفه هجوم والحفاظ على الغنائم المكتسبة ولمنع هروب الأسرى من الأطفال والنساء، يعمل المهاجمون على وضع الأسرى في الوسط،صحبة أغنامهم و أملاكهم: الفرسان على الجانبين والمشاة في الوراء.

ويعتبر لاموريسار أول من أعطى طابعا جديدا للاحتلال فبمجرد أن تولى القيادة في مقاطعة وهران سنة 1841، بدأت عمليات التخريب والتدمير المنظم، كان لاموريسار مجرد من

[1]- Lappasset(F.Auguste), La guerre en Algérie,Instructions sommaires pour la conduite d'une colonne,Paris Mélanges Militaire,1873,p.27.

كل الأحاسيس، ومستعدا لفعل كل شيئ لبلوغ أهدافه واعتمد المبدأ القائل أن الحرب تغذي الحرب.

واشترك الكثير من الضباط في انتهاج هذه الغزوات ومن بينهم مونتاناك(*Montagnac*) وهو القائل" لقد حل المشكل الكبير الذي أخفقت عدة عقول في معالجته، وأصبح جنودنا في افريقيا يحصلون على ما يحتاجونه من غذاء دون اللجوء إلى قوافل التموين"[1].

وأصبح هذا النظام مطبقا بكل حدة وبدون شفقة حتى أصبحت الأرض على مدار خمسة عشر ميلا أرضا قفارا، حتى أصبح لاموريسار مثل الوحشية والبربرية وانتقادا لهذا الأسلوب يقول طوكفيل:" إننا أصبحنا نحارب بطريقة أكثر بربرية من العرب"[2].

ويؤكد مونتانياك أن الجنرال بوجو ليلة خروجنا في غزوة، يجمع كل ضباط الفيلق ويقول لنا:" إن الحرب التي نخوضها ليست حرب بنادق، إن الأمر يتعلق بنزع وسائل العيش من العرب وثمرات أرضهم، إنه الحل الوحيد للتخلص منهم"[3]، وعليه لم يكن شيئ يترك للصدفة.

فأمر بوجو شديد الوضوح:" الغنائم التي تكتسبها فرقة أوطابور ستوزع كما يلي: "يذهب ثلثها إلى الجنود، والثلثين يقسمان بالتساوي بين الخزينة العامة والخزينة الاستعمارية "[4].

إن استعمال هذه الغزوات وتكثيفها لا يستمد من رؤية استراتجية لإبعاد خطر داهم أو لاحتلال مواقع استراتجية للعدو، بل هدفها السلب والنهب والاستلاء على الممتلكات وتخريب وحرق ما يصعب حمله، وتتقرر الغزوات لسد حاجات القوات العسكرية وليس للمصلحة العسكرية.

فقد لاموريسار قطيعا فقال ليوسف إنه يريد قطيعا آخر في اليوم الموالي،" ولذلك سنقوم هذه الليلة بغزوة في نقطة سأكتشفها وأدرسها"[5]،وعليه لم يتم إختيار القبيلة عن جرم إرتكبته بل لسهولة الوصول والإنقضاض عليها.

---

[1]- شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص: 528.

[2]- المرجع نفسه، ص: 316.

[3]- أوليفي لكور، **مرجع سابق**، ص: 101.

[4]- L.F.Montagnac, Lettres d'un soldat, Algérie 1837-1845, Vernon, Editions .C.Destremeau 1998,p. 87.

[5]- شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص: 316.

تحولت الغزوات إلى طرق ممنهجة للدمار والاتيان على الأخضر واليابس ولم تكن هذه الأعمال من حرق وتخريب تأتى خلسة فالجنرالات الفرنسيين يتباهون في أغلبهم ويرون في ذلك مفخرة ومجدا لهم بل هي سبيل للترقية.

وقد أعجب هؤلاء بمهارة اصطياد العرب في ملاجئهم وتجريدهم من كل ما يملكون نساء، أطفلا وقطعانا من الإبل والأغنام، وكانت النساء جزء من الغنيمة وكن يعاملن كالغنائم يحتفظ ببعضهن كرهائن، تستبدل مجوعة أخرى بالأحصنة، وتباع الأخريات في المزاد العلني كالدواب، أما الجميلات فمصيرهن معروفا.

أما مراسلات سانت أرنو (*Saint Arnaud*) فكانت مراحلها مأساوية فلم يكن الجيش يقاتل بل كان يسلب وينهب بمنهجية:" امتد النهب الممارس في البداية من طرف الجنود، ليطال الضباط وعندما أخلينا مدينة قسنطينة وجدنا كالعادة أن أكبر حصة و أغناها كانت من نصيب الجيش وضباط هيئة الأركان"، " نحن الأن وسط الجبال بين مليانة وشرشال نطلق النار أحيانا نحرق كل القرى، كل الديار، كل الاكواخ، العدو يفر في كل مكان أخذ معه قطعانه"،" منطقة بني مناصر رائعة وهي من أغنى المناطق التي رأيتها في افريقيا، القرى والمساكن قريبة جدا من بعضها، حرقنا كل شيئ، دمرنا كل شيئ، آه الحرب، الحرب كم من النساء والأطفال احتموا في ثلوج الأطلس ، حيث ماتوا من البرد ، والفقر والبؤس"[1].

وفي 28 نوفمبر 1849 سقطت الزعاطشة في ايدي جنود هاريبون (*Herbillon*) بعد مقاومة دامت شهرين تعرض خلالها السكان لابشع أنواع القتل والتمثيل فاقت كل الوصف وتحدث المؤرخ لويس بوديكور بقوله:" ... أن الجنود كانوا يعبثون بالضعفاء، وبكل من وجدوا فيه روح، فهذه إمرأة طريحة عبثوا بقطع حلمة ثديها وهي لا تطلب سوى الاجهاز عليها لتخليصها من العذاب، وهذا طفل حملوه من رجليه ثم ضربوا برأسه على الحائط"[2].

---

[1]- يوسف فرحي، **فرنسا صاحبة اللطافة او132سنة عملية الاستعمار في الجزائر**، الجزائر،دار دحلب للنشر، 2007،ص:13.

[2]- يوسف فرحي، **مرجع سابق**، ص: 15.

وأمر هربيون بقتل بوزيان والاحتفاظ برأسه ليعرض أمام الناس[1]، كما أمر بقتل ولد الشيخ بوزيان بدعوى لو ترك حيا لأخذ بثأر أبيه،وأمر أيضا بقطع رأس الحاج موسى الدرقاوي وتعليقه بجانب رأسي بوزيان وأبنه[2].

أما هريبون فقد برر هذا العمل الشنيع بتكذيب الإشاعات التي يروجها اصحاب الشيخ بأن الزعماء لم يموتوا ولكنهم فروا[3].

إن هذا العمل لا يمكن وصفه إلا بهمجية وروح الإنتقام وإنعدام الوازع الأخلاقي والشرف العسكري الذي لا يسمح بقتل الأسرى.

وفي الطرف المقابل نجد أن الأمير عبد القادر قد أعاد دون شروط ودون مقابل كل الأسرى وخاطبهم قائلا: " لم يبق لي طعام لكم، لا أريد قتلكم إذن سأعيدكم " وكان جواب سانت أرنو أنها مبادرة طيبة من طرف وحشي[4]،ولم تنته هذه العملية البشعة على هذا الحد بل تجاوزت أعمال هيربيون قيصر روما كاليجولا وجنكيز خان وهولاكو، فلقد جاء في رسالة الدكتور روبو (*V.Reboud*)[5]، في المجلة الافريقية سنة 1868 بأن رأس الشيخ بوزيان ومجموعة أخرى من الرؤوس قد نقلت إلى متحف حديقة النباتات.

ولم يعرف التاريخ نماذج من هذا النوع على الاطلاق، أما عدد القتلى فقد تجاوز 800 شخص، وتم قطع أشجار النخيل وقدرت بحوالي 10 آلاف نخلة، وهكذا فقد ترك هيربون مدينة مهدمة وواحة خاوية على عروشها بعد قطع نخيلها، وبهذه العملية استطاع هريبون الوصول إلى الشهرة وتحقيق الامجاد[6].

---

[1] محمد العربي الزبيري، **مقاومة الجنوب للاحتلال الفرنسي**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972، ص: 129.(أنظر ملحق رقم:08)

[2]- أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص:331.

[3]- إبراهيم لونيسي، **القضايا الوطنية في جريدة المبشر(1847-1870)**، (رسالة ماجستيير غير منشورة)، جامعة الجزائر 1994، ص: 196.

[4]_ يوسف فرحي، **مرجع سابق**، ص: 19.

[5] _ Victor Reboud, **R .A**, N^{0}30.1886,pp. 79-80.

[6]- محمد عيساوي، **مرجع سابق**، ص: 129.

وعرفت منطقة القبائل بدورها هجمة شرسة بعد أن دخلت دائرة اهتماماتهم حيث جاء في تقرير الجنرال دوتبول (*D'Hautpoul*):((أن الحملة ضد بلاد جرجرة ضرورية ومستعجلة من أجل شرف فرنسا وقواتها، وهي ستكون في صالح الزراعة والتجارة))[1].

وشهدت الفترة الممتدة من 1851-1854 تدمير القرى وقطع الأشجار وكتبت الجريدة الممرن الجزائري:" ... لقد ترك الجنود القرى تشتعل نارا، ومئات الجثث البشرية والأحصنة المقتولة على الأرض"[2].

ودمر الفرنسيون كذلك قرية تيزتلت[3]، ودمر الجنرال كامو (*Camon*) تسعة وعشرين قرية في يوم واحد، وقال:" إن جميع قرى بني ايمال أعلن عن نهبها وحرقها، لقد أضرمنا النيران في القرى التي أصبحت ممراتها ضيقة من جراء الجثث المنثورة، أكثر من ثلاثمائة قرية بمساجدها ومدارسها وزوايا دمرت"[4].

وصور لنا الجنرال يوسف وجها من الهمجية التي رافقت هذه الحملة بقوله:" هناك عن يسارنا العقيد الشجاع، الذي لم يحصل على شيئ فلنترك له هذه القبيلة ليفترسها وتسجل له مفخرة"[5].

كما كتب القائد أوجى (*Oget*) عن إحدى عملياته في منطقة القبائل:" أن اليوم جميل، لقد قبضنا على مئة وخمسين شخصا، وأخذنا ستة آلاف رأس ماشية... ولقد طاردنا قبيلة مكناسة جبلا بعد جبل فهجروا بلادهم، إننا أحرقنا قريتهم، ودمرنا محاصيلهم وأخذنا قطعانهم"[6].

5.1. أنتهاك المقابر: الاعتداء على الاموات:

---

[1]- محمد سيدي يوسف، **مقاومة منطقة القبائل للاستعمار**، الجزائر،دار الامل للطباعة والنشر، تيزي وزو، 2000،ص: 61.

[2]- شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص: 386.

[3] – Mahfoud Kaddache,op. cit,p .67.

[4] – Michel Habart,op. cit,p .67.

[5]– نوشي، برنيان، لاكوست، **مرجع سابق**، ص: 292.

[6]– أوليفي لكور، **مرجع سابق**، ص: 149.

لا يتردد الفرنسيون عند إنجاز طريقا أو بناء جسر من تدنيس المقابر والاعتداء عليها، فكثيرا ما استعمل تراب المقابر لردم الطرق التي أنجزت على حساب أماكن العبادة والمقابر دون أدنى احترام.

وقد استعملت الشواهد لبناء الكثير من المباني بعد توسيع العاصمة، وأنجزت السلطات الفرنسية ستة مطاحن هوائية بالمواد التي سرقت من مختلف المقابر حول العاصمة[1].

وبعد أن استقر الفرنسيون عملوا على جلب الأوربيين آميلين الاستفادة من خدماتهم وكان من ضمن هؤلاء على صلة برجال الصناعة في غرفة التجارة بمارسيليا، كانت هذه المصانع في حاجة إلى الفحم الحيواني (*Le charbon animal*)[2]، وعمل هؤلاء على إرسال كميات كبيرة عبر ناقلات بحرية ولاستكمال حمولة البواخر وتخفيض التكلفة، كانوا يجمعون العظام البشرية من المقابر[3].

واشتكى حمدان خوجة إلى اللجنة الإفريقية سنة 1833 فقال:"...، أن الظلم لم يسلط على الأحياء فحسب، بل اتسع نطاقه إلى قبور الأموات، تفتح فيتاجر بعظامها المدفونة من غير تابوت"[4].

وكتب بيليسيه دورينو غاضبا من هذه الممارسات قائلا:" كانت تبدو تلك المقابر وكأنها أفواه تخرج منها صيحات الأموات وآهاتهم لتديننا، وتنضم لأصوات الأحياء الذين دمرنا بيوتهم أيضا"[5].

وتواصلت هذه العملية إلى أن تم التحدث عنها عبر جريدة السيمافور دي مرساي (*Le Sémaphore marseillais*) فلقد قام الطبيب سيغو (*Ségaud*) باجراء تحقيق معمق وراسل

---

[1] - P. Christian, **L'Afrique française**, Paris,1848,p.8.

[2]- **الفحم الحيواني**: هو فحم يحصل عليه باحراق العظام في غرفة مغلقة، و يكثر استعماله في الصناعة لازالة السوائل وللتقليص وتخفيض من بعض الاكسيدات، كما يستعمل في صناعة السكر وذلك لازالة اللون عن طريق الامتصاص داخل طبقات من الكربون الحبيبي او العظام المفحمة، المعجم العالمي الكبير للقرن التاسع عشر ، ج1، ص: 1053.

[3] - Marcel Emerit,"L'Exploitation des os musulmans pour le raffinage du sucre",R.H M, N^{0}01.Janvier 1974,p. 12.

[4]- مذكرات احمد باي، حمدان خوجة، بوضربة، تر محمد العربي زبيري، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1973، ص: 151.

[5]- Pelissier de Reynaud, op.cit,T2, p. 7.

الجريدة السابقة بتاريخ 01 مارس 1833 ومما جاء في الرسالة:" ... لقد علمت عن طريق الاشاعات أن عظاما بشرية استخدمت لصنع الفحم الحيواني ومدفوعا بشعور العطف على الإنسانية ... قمت بزيارة الباخرة لابون جوزفين القادمة من الإيالة، حيث كانت حمولتها من العظام، وبعد أن قمت بفحص دقيق جدا ... تعرفت على بعض منها، ثبت لدي أنها من النوع البشري ، كما شاهدت عددا من الجماجم والسواعد وعظام الفخذ، التابعة للمراهقين الذين دفنوا مؤخرا، وكانت غير خالية من اللحم"[1].

ونظرا لتطور الأحداث، أخذت السلطات الفرنسية الأمر بجدية فبأمر من وزير الحربية أعطيت الأوامر للوكيل المدني جنتي دي بوسي أن يجري تحقيقا معمقا وصرح هذا الأخير قائلا: " لقد أعطيت الأمر بإخلاء مخازن التجارة من العظام التي اكتشفت هناك"، وتجدر الإشارة إلى أن التحقيقات والإجراءات كانت تجري بسرية تامة وتحفظ شديدين فلقد قام جنتي دي بوسي بالتكتم حتى يتجنب الفضيحة، كما أوصى الوزير بعدم الكشف عن العقوبات المسلطة في هذا الصدد[2].

أما التأسف الفرنسي فلم يكن على إرتكاب الجريمة ولكن لما سببه الطبيب سيقو من إحراج وما ألحقه من ضرر بالمصانع لتصفية السكر التي كانت مزدهرة في ذلك الوقت[3]، وعندما سمع الأمير عبد القادر بهذه المعلومات، منع استهلاك السكر المستورد من فرنسا[4].

وقد جرت هذه الأعمال بعلم السلطات الفرنسية التي تغاضت عن هذه الأفعال وأكد آخرون بأن السفن الحربية كانت ضمن شبكة التجارة بالعظام البشرية ونقلها نحو مارسيليا[5].

وفي عريضة إلى المرشال سولت بتاريخ 03 جوان 1833 م يقول حمدان خوجة: " أنه من يوم دخول الفرنسيين للجزائر إلى يومنا هذا، لم يزالوا يحفرون مقابر آبائنا وأجدادنا

[1]- Le Sémaphore marseillais, 2 mars 1833, cité par Bannister, appel en faveur d'Alger et de l'Afrique du Nord par un anglais, Paris, Dondey-Dupré, 1833, p. 26.
[2]- Marcel Emerit, op.cit, p. 10.
[3]- Ibidem.
[4]- B. Aouli, R.Redjala et P. Zoummeroff, Abdelkader، Paris, Fayard, 1994, p. 95.
[5]- أوليفي لكور، **مرجع سابق**، ص: 170.

يستخرجون الآجر والأحجار فيبنون بها ..." فكان رد الوزارة الوصية:" أن مدافن المسلمين كانت على جانبي مداخل أبواب المدينة فكان يجب عبورها لشق طرق ضرورية"[1].

وبعث القنصل الإنجليزي سان جون(*Saint Jean*)برسالة إلى جنتي دي بوسي (*G.Bussy*) بتاريخ 23 جويلية 1833 جاء فيها:" أن مقابر الأموات انتهكت وبقاياهم الآن قد نقلت إلى فرنسا كبضاعة للتجارة ..."[2] .

وهكذا امتدت يد هؤلاء إلى الأموات في مثواهم الأخير وحرمتهم من السكون والطمأنينة فأبادوهم كما أبادوا الأحياء، لقد كانت تلك الأعمال تنم عن إنتفاء سمو الأخلاق الإنسانية عن هؤلاء، أما السلطات الفرنسية فإنها تتحمل المسؤولية الجزائية كاملة لإنها المسؤول الأول عن حماية الأماكن الدينية والعمومية.

إن الجرائم التي ارتكبت عبر الوطن، ضربت بمعاهدة 05 جويلية عرض الحائط وبينت أن تلك المعاهدة لم تكن إلا حيلة لتحقيق أهدافها الاستدمارية، وفي هذا السياق ذكر حمدان خوجة أنه حين احتج لدى القائد العام كلوزيل على خرق اتفاق 1830م بالجزائر، رد عليه:((أن فرنسا غير ملزمة باحترام هذا الاتفاق، لأنه لم يكن في نظرها سوى لعبة حرب"[3].

أما اللجنة الافريقية التي أنشأت في 07 جويلية السنة 1832 ورغم اعترافاتها الصريحة،بأن الأهالي مضطهدون ومعذبون في أرضهم وأن فرنسا لم تأت بالحضارة الموعودة بل جلبت إليهم الجهل والبؤس،فإن أعضاءها أجمعوا على ضرورة مواصلة الاحتلال وعدم التخلي عن الفريسة[4] وصادقوا على الإحتفاظ بالجزائر بسبعة أصوات ضد صوت واحد[5]، وفي 22 جويلية 1834 اعتبرت اللجنة المناطق المسيطر عليها أملاكا فرنسية في شمال إفريقيا"[6].

---

[1]- عبد الجليل التميمي، **بحوث ووثائق في تاريخ المغربي**، **المرجع السابق**، ص ص: 154-155.

[2]- نفسه ص 155.

[3] - Hamdane Khodja, op.cit، p .138.

[4]- مذكرات احمد باي، حمدان خوجة، بوضربة، **المرجع السابق**، ص: 132.

[5]- نوشي، برنيان، لاكوست، **المرجع السابق**، ص: 243.

[6]- صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين** (**1830-1930**)،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ت)، ص: 13.

وصرحت اللجنة أمام الحكومة: "لقدحطمنا...ممتلكات المؤسسات الدينية، وجردنا السكان الذين وعدناهم بالاحترام ... وذبحنا أناس كانوا يحملون عهد الأمان"[1].

وفي رسالة بعث بها حمدان خوجة إلى السلطان محمود الثاني في 16 أوت 1833:" أن ما تلاقونه من آلام ياحضرة السلطان...ليس مشابها لنا، إذا لم يعرف خلال سبعة آلاف سنة من تاريخ الإنسان، مأساة جور واستبداد يرثى لها، مثل التي نتحملها الآن"[2].

2. العوامل المساعدة: المراسيم والقوانين الزجرية:

إن القوانين الإستثنائية التي أنشئت من طرف الإحتلال الفرنسي ومنها اللجان التأدبية ومجالس الحرب تكشف بشاعة النظام الاستعماري الذي يفتقد إلى روح العدل وسمو المؤسسة القضائية، وأصبحت مجرد أداة قمعية في يد السلطات الاستعمارية على رقاب الجزائريين العزل لإرغامهم على الخضوع وقتل روح المقاومة لديهم، ثم تمادت السلطات الفرنسية في ظلمها وقهرها للأهالي المسلمين فأضافت إلى ظلم هذه المؤسسات القضائية الاستثنائية ظلم العقوبات الاستثنائية المستحدثة خصيصا لتكميم الأفواه وهي تتنافى مع مبدأ شخصية الأحكام وتشكل إنتهاكا صارخا لأبسط حقوق الإنسان ونعني بهذه العقوبات: الحجز، النفي، والمصادرة الفردية والجماعية للأملاك، الغرامات الجماعية، التي استمدت من مبدأ المسؤولية الجماعية، وهو مبدأ يتيح أخذ البرئ بجريرة المذنب[3].

وقد بادرت السلطات الفرنسية بإنشاء مناطق الحكم العسكري في نظم جديدة لم تكن معروفة سابقا حتى في الدولة الفرنسية نفسها وصنعت لها مجالس الحرب (*Les conseils de guerre*) واللجان التأديبية (*Les commissions disciplinaires*) وهي قوانين عسكرية أخضع لسلطاتها الأهالي المسلمون في المناطق التي تقع ضمن دائرة الإختصاص.

1.2. القوانين القمعية الاستثنائية:

هي مؤسسات قضائية استثنائية عسكرية، أنشئت مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر في المناطق الجزائرية التي كانت تحت سيطرة الحكم العسكري وخصصت لمحاكمة الأهالي المسلمين

---

[1]- احمد الخطيب، **جمعية العلماء الملمين واثرها الاصلاحي في الجزائر**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص: 18.

[2]- عبد الجليل التميمي، **مرجع سابق**، ص: 169.

[3] .(أنظر ملحق رقم:09)

الذين يتهمون باقتراف أخطاء وأفعال يعاقب عليها قانون العقوبات الفرنسي وتدخل ضمن إختصاص هذه المحاكم المستحدثة. كان تأثير هذه المحاكم ضعيفا نظرا لإنحسار القوات الفرنسية داخل العاصمة.

1.1.2. مجالس الحرب: عمدت السلطات الفرنسية عقب احتلالها الجزائر بتأسيس نظام قضائي استبدادي لحفظ الامن ولمواجهة حركة المقاومة التي انطلقت شعلتها.

ونظرا للخضوع المباشر لإدارة عسكرية فإن المستعمر ثبت هذا الوضع بجعل رأس السلطة حاكم عام عسكري، يشغل في الوقت نفسه منصب القائد العام، وبالتالي إستأثر الحاكم بالسلطة بكل مظاهرها، وعلى جميع المستويات.وعليه فإن الحكام العامون انفردوا بسلطات تقديرية واسعة تتنافى ومبادئ القانون الفرنسي المعمول به في المتربول، بحيث لم يعلن أي نص تشريعي على قانونيتها، إلى أن اصدر الملك لويس فيليب مرسوما ملكيا في سنة 1834 منح الحاكم العام في الجزائر ضمان الأمن العام تثبيت ما هو جار[1].

ونظرا لكثرة مهامه وتشعبها فإن الحاكم العام فوض مجالس الحرب لآداء هذه المهام نيابة عنه، وانطلقت أعمال هذه اللجان مبكرا وبدأت تبث في الجرائم المرتكبة من طرف المسلمين الجزائريين ضد المستوطنين والمصالح الفرنسية بصفة عامة، وابتداء من عام 1834 قامت السلطات الفرنسية ببعض التعديلات في ما يخص مجال سلطات هذه المحاكم العسكرية،فأصبحت تشمل فقط المناطق التي تقع خارج نطاق دوائر المحاكم المدنية الخاصة بالقانون العام أي المحاكم الجنحية (*Les tribunaux correctionnels*) ومحاكم الجنايات (*Les cours d'assises*)، غير أن هذا التعديل لم يكن له أثر كبير على عمل مجالس الحرب، لإن إختصاص محاكم القانون العام كان منتصرا فقط على مناطق الحكم المدني التي كانت محصورة عند بداية الاحتلال في بقعة جغرافيا صغيرة وهوما جعل مجالس الحرب بمثابة القضاء القمعي في مناطق الحكم العسكري

[1]- الأمر الملكي الصادر يوم 22 جويلية 1834، المادة 15، ان الصلاحيات التي منحها القائد العام لنفسه في الفترة (1830-1834)، قد جاء الامر المذكور لتأكيدها باضافة الصفة الشرعية عليها.

وظل العسكريون يحتكرون منصب الحاكم العام طوال فترة (1830-1870) ويجمعون بين المهام العسكرية والمهام المخولة للسلطة المدنية، لأن مجالس الحرب الستة (06) الموجودة لم يكن لها الحق في البث في كل القضايا المطروحة عليها[1].

كما صدر مرسوم في 15 مارس 1860 نص على تجريد مجالس الحرب من البت في الجرائم والجنح المقترفة من طرف المستوطنين حتى لو ارتكبت في نطاق إختصاص هذه المجالس وفي حالة حصول ذلك ينتقل المتهمون ويحاكمون أمام محاكم الجنايات، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من المرسوم المذكور أعلاه:" الجرائم والجنح والمخالفات التي يعاقب عليها بعقوبات جنحية وتقترف في مناطق الحكم العسكري من قبل الأوربيين والاسرائليين يتم احالتها على محاكم الجنايات والمحاكم الجنحية"[2].

وتبعا لذلك، أصبحت مجالس الحرب مهتمة فقط بالجرائم والجنح التي ترتكب من طرف العسكريين والأهالي في حدود المناطق التي تقع ضمن دائرة اختصاصها، وبذلك تم تحجيم عملها.

وقد أثبتت الاحصائيات أن عدد الأهالي والعسكريين الذين توبعوا في المقاطعات الثلاث خلال الفترة الممتدة ما بين 1840 و 1856 بأنه كان ضعيفا[3].

ويمكن القول بأن عمل المجالس الحربية كانت تتحكم فيه الأوضاع السائدة والتي تختلف من سنة إلى أخرى، فكلما اندلعت المقاومات وانتشرت الإضطربات فإن القمع الاستعماري يزداد ضراوة ويتم استعمال هذه المجالس القضائية لإنزال أقصى العقوبات على الثائرين أو الأشخاص الذين يتهمون بالمساس بالأمن العام.

وحسب الاحصائيات الرسمية لنشاط المجالس الحربية لسنة 1862 تبين أن 1782 شخصا من الاهالي المسلمين الذين عرضوا على هذه المجالس في كل أنحاء الجزائر، كانت الاحكام التي أصدرتها على النحو التالي[4]:

---

[1]- أنظر الملاحق رقم 10 و 11.

[2]- Jacques Lambert, **Manuel de législation, algérienne**, éditions la Maison des livres Alger, 1952, p. 149.

[3]- Louis Rinn, **Régime pénale de l'indigénat**, Alger, 1890, p. 06.

[4]- بورغدة رمضان،" الاقظية القمعية الاستثنائية والعقوبات الخاصة بالاهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع عشر"، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 2، جوان، 2008، ص: 232 .

- **أحكام الاعدام:** 46 متهما؛
-**السجن مع الأشغال:** 119 متهما؛
- **السجن فقط:** 931 متهما؛
- **غرامة مالية:** 11 متهما؛
- **المحولون إلى المحاكم العادية:** 08 متهمين؛
- **البراءة:** 334 متهما.

وعقد أول مجلس حرب لمنطقة قسنطينة بتاريخ 20 نوفمبر 1837 أي بعد سبعة وثلاثين يوما (37) فقط من سقوط المدينة في يد الفرنسيين[1].

وانعقد مجلس ثان بتاريخ 24 جانفي 1838 وشكل من كبار القادة العاملين تحت القيادة الفرنسية وكان تحت رئاسة بن عيسى الذراع الأيمن السابق لأحمد باي وأصدرت أحكاما بالإعدام ضد ستة (06) من الاهالي، والتهمة الموجة إليهم القتل(*Assassinat*)في منطقة الحروش وجسدت فرنسا تطبيق الأحكام عن طريق العرب أنفسهم[2]، ولكن سرعان ما تخلت السلطات الفرنسية عن هذه السياسة التي ترى فيها تناقضا مع مبدأ السيادة.

وفي شهر جوان 1839 أحيل إثنان من الاعيان وهما: بن عطار قايد ميلة وبن زرقين: قائد الساحل وعدد كبير من الاشخاص بتهمة الخيانة العظمى أمام مجلس الحرب الذي انعقد في قسنطينة وأصدر أحكاما بالإعدام في حقهم لأن السلطات الفرنسية علمت بوجود اتصالات بين هؤلاء القادة بالحاج أحمد باي، ولكن لحسن حظ هؤلاء خففت العقوبات.

وبعد انتفاضة سنة 1871، أصدرت مجلس الحرب المنعقد في قسنطينة يوم 07 مارس 1873 أحكاما بالإعدام ضد ثلاثة(03) أفراد من الأهالي بتهمة إرتكاب جرائم لها علاقة بالثورة ونفذ حكم الاعدام في الاشخاص بمدينة باتنة يوم 19 أفريل 1873م[3].

وفي هذا الإطار كتبت يومية "المرشد الجزائري" قائلة: "كالعادة حضر الأهالي بكثرة لمشاهدة إعدام إخوانهم، وهكذا فالدروس الدامية تعلمهم جيدا أن محاولات التمرد تعد جنونا وأنهم

[1] - Mercier Emerit,**Histoire de Constantine**, imprimerie M.B, Constantine,1903,p.273.
[2] - Ibid,p .476.
[3]- Ibid, p.474.

ليسوا سوى وسائل بين أيدي مغامرين يحمون أنفسهم بالقائهم لقمة سائغة أمام العدالة حينما تحين ساعة القصاص".

والأدهى من ذلك أن القادة العسكريين كانوا كثيرا ما يلجئون إلى إعلان الأحكام الإدارية كالحجر وفرض الغرامات المالية ضد متهمين الذين صدرت في حقهم أحكام تثبت براءتهم.

وقد أثارت هذه الاجراءات التعسفية اشمئزاز الأمير جيروم نابليون(*Jérôme Napoléon*) الذي حظر على هؤلاء القادة إعلان الأحكام الإدارية مباشرة بعد توليه منصب وزير الجزائر والمستعمرات (24 جوأن 1858– 25 مارس 1859) ولكنهم استطاعوا انتهاج سبل ملتوية لإحباط مفعول هذه الاجراءات، فعمل على إحالة المتهمين على الحجز الوقائي، ولذلك بادر جيروم بإنشاء قضاء استثنائي جديد اطلق عليه اللجان التأديبية[1].

2.1.2. اللجان التأديبية (*Les commissions disciplinaires*):

أنشأت هذه اللجان بموجب قرار وزاري مؤرخ في 21 سبتمبر 1858م واختصت في النظر والبت في أعمال الجرائم والجنح المقترفة من طرف الأهالي غير الحاصلين على الجنسية الفرنسية، والتي تخرج عن إختصاص القانون العام ومجالس الحرب والمجالس التأديبية لا تتمتع بأية سلطة قضائية لأنها لا تصدر أحكاما بل تقدم إقتراحات إلى الحاكم العام الذي بيده سلطة الموافقة أو الرفض أو التعديل.

وحسب المادة الرابعة من قرار 21 سبتمبر 1859 أن اللجان التأديبية تشبه أكثر المجالس التأديبية، وهو تصنيف جديد ومقصود من طرف جيروم نابليون، وبالرغم من التعديلات التي مست عمل اللجان في سنوات 1860 و1874 فإنها لم تمس المبادئ الأساسية التي أنشئت من أجلها[2]، أما من الناحية التنظمية فإن هذه اللجان أنشئت في عدة مقاطعات أما تركيبة اللجنة فتكون على النحو التالي: تتشكل من أربعة أعضاء، واحد من الجهاز المدني القضائي وثلاثة من العسكريين.أما بمدينة الجزائر اللجنة التأديبية تضم الحاكم العام ورئيس محكمة الإستئناف بالجزائر، وقائد سلاح المدفعية وقائد سلاح الهندسة العسكرية.

---

[1]- Claude Bontems, **Les institutions algériennes de la domination turque à l'indépendance**,Tome1, Editions, Cujas,Vendome, France, 1976,p. 406.
[2]- Ibid, p. 407.

والواقع أن أعمال هذه اللجان محدودة جدا, فالقضايا التي تعرض عليها وتدخل إختصاص المحاكم المدنية أو المجالس الحربية تلزم هذه اللجان بإعلان عدم إختصاصها فيها،وعليها أن تحيلها على المحاكم المختصة للبت فيها , ولا يمكن لها النطق إلا بالغرامة والحجز على أن لا تزيد العقوبة عن سنة واحدة سجنا نافذا والف (1000) فرنك كغرامة مالية[1].

ونص القرار على وجوب قيام موفدين يعينهم الوزير للقيام بزيارات لرؤية المحتجزين وتقدم هذه الوفود اقتراحات للوزير لتخفيض أو تمديد الأحكام، أو إعادة المنفيين عندما يتعلق الأمر بالأهالي المحتجزين خارج الوطن[2].

أما الهدف من هذه الإجراءات فهو وضع حد للأحكام التعسفية التي يصدرها الحكام العسكريون ضد المتهمين من الأهالي دون مراعاة لمبادئ العدالة[3].

وحاول العسكريون الإلتفاف على هذه الاجراءات لأن النظام في نظرهم لايمكن أن يقوم الا بواسطة السيف، فقد جاء في رسالة للجنرال يوسف مؤرخة في 30 نوفمبر 1859،((أن إنشاء اللجان التأدبية ستكون نتيجة انتشار "شائعة بين العرب مفادها أن السلطات أصبحت مجردة من السلاح"))[4].

ومع تولي شاسلوب–لوبا(*Chasseloup-Loubat*)منصب وزارة الجزائر والمستعمرات[5] ضاعفت السلطات العسكرية من مجهوداتها لإلغاء قرار 1858 واستطاعت الوصول إلى هذا المسعى بداية من سنة 1860[6].

وقد اعترف الامبراطور نابليون الثالث الذي حكم فرنسا في الفترة (1852-1870) بتعسف هذه العقوبات وبدافع من مستشاره إسماعيل أوربان (*Ismayl Urbain*)[1]، بدأ في إصلاح

---

[1] – Ibidem.

[2] – Claude Bontems , op.cit ,p.408.

[3] – Ibid,p .411

[4]- بورغدة رمضان، **مرجع سابق**، ص: 241، انظر

Bulletin judiciaire de l'Algérie،**R**. **B** (doctrine،jurisprudence،législation) Librairie Jourdain (A), Alger, 1891, p. 27.

[5]- Claude.B, op.cit, p. 413.

[6]- Louis Rinn, op.cit, p. 58.

Chasseloup-Laubat, Ministre de la marine et des colonies sous le second Empire.Il oeuvra en faveur de l'annexion de la Cochinchine et du Cambodge

المؤسسات المذكورة غير أن هذه الرغبة لم تجسد على أرض الواقع،لم تكن هذه القوانين الاستثنائية كافية لإخضاع الأهالي ولهذا، تجاهل المشروع الفرنسي الفصل بين السلطات، فقام بمنح أعوان الإدارة فرض عقوبات خاصة على الاهالي، وهذه العقوبات تشكلت على مراحل كالتالي:

أ- النظام العقابي الخاص بالاهالي:

عملت السلطات الفرنسية على إعطاء القائد العسكري كل الصلاحيات التي تسمح له بإصدار أحكام النفي، الحجز، الغرامة المالية أو مصادرة الأراضي وهي السلطات التي إستأثرت بموجب مجموعة من الأوامر والمراسيم وهي:أمر 22 جويلية 1834م ومرسوم 10 ديسمبر 1860 وغيرها الكثير[2].

تعتبر هذه الاجراءات عقوبات وليست اجراءات ادارية وهي ذات طابع سياسي في عمومها ولا تنتمي لقانون العقوبات الفرنسي ولا تدخل ضمن أي و صف من العقوبات، فهي ليست

---

[1]- اسماعيل اوربان، ولد توماس (اسماعيل) اوربان بمدينة كايان عاصمة غويانا بتاريخ 31 ديسمبر 1812 م، عاش حياة ملؤها الفقر والشقاء، درس توماس بمرسيليا وحصل على شهادة الثانوية والتحق بكلية الطب، انخرط في السانسيمونية بتاريخ 15 جويلية 1832، ودخل بذلك عهدا جديدا مؤمنا فيه بالفكر السانسيموني ثائرا على الجمهوريين والاقطاعيين من الاسرة المالكة، وباشر مشروعه الجديد من جنوب فرنسا وكوريسكا عزم وامل على ان تختفي مظاهر العبودية.

اتجه اوربان إلى مدينة ازمير اول محطة شرقية ، غادر اوربان تركيا يوم 14 ماي 1833 باتجاه مصر ونزل اول مرة بالاسكندرية ومنها إلى سوريا ولبنان وقبرص.

أعلن أوربان إسلامه في 29 افريل 1835 ونطق بالشهادتين أمام مسجد مدرسة المشاه بدمياط الشيخ " علي خفاجي" بحضور نحو عشرين أمام.

دخل الجزائر يوم 22 افريل 1837 حاملا امر تعيينه في رسالة من لامورسيير إلى مدير المكاتب العربية " بيليسيه " عمل في عدة وظائف بدأها كمترجم بجيش افريقيا ثم مستشارا في الشؤون الاهلية ثم مستشارا للحكومة العامة ديسمبر 1860 – أكتوبر 1870.

بعد وفاة ابنه (اوفيد) رجع إلى الجزائر في ديسمبر 1882 اي بعد حوالي شهر من وفاة الابن . وظل على تلك الحالة المعنوية المنهارة ، إلى ان وافته المنية بالجزائر 20 جانفي 1884 ودفن في المقبرة المسيحية بسانت اوجان (بولوغين حاليا).

من مؤلفاته :1- الجزائر للجزائريين "L'Algerie pour les Algériens"

2- الجزائر الفرنسية "L'Algerie Francaise" وله عدة رسائل وبحوث منها " نبذة اقليم قسنطينة " Notice sur la province de Constantine"ونبذة عن اقليم التيطري"Notice sur la province de Titteri"والكثير من التقارير

[2]- Claude Collet, **Les institutions de l'Algérie Durant la période coloniale (1830-1962)** éditions O.P.U, Alger, 1987, p.191.

جنائية، و لا جنحية وليست عقوبات مؤقتة ولا هي دائمة ولا تنتمي إلى صنف العقوبات السياسية أو العامة وهي عقوبات تضرب مجموعة من الأشخاص دفعة واحدة على عكس مبدأ شخصية العقوبات[1].

ب– النفي: **(*L'Expulsion*):** يأخذ النفي أشكال: النفي النهائي ويخص مساحة الوطن أو جزء منه ويكون النفي مؤقتا أيضا، منحت السلطات بموجب قرار وزاري صدر في 22 جويلية 1834م الحاكم العام سلطة:"إبعاد كل الأشخاص عن الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية، الذين يتسببون في إضطراب الأمن العام"[2].

كانت هذه العقوبة فعالة في يد الحاكم العام إذ بواسطتها كان يبعد كل الجزائريين والمغاربة غير المرغوب فيهم، خاصة المدرسين الذين ينتقلون بين الزوايا والمدارس القرآنية [3].

أما الإبعاد فهو إجراء لم يكن معروف في فرنسا نفسها، وهو يعني إبعادهم إلى أوطانهم الأصلية، أما أن يبعد أشخاص عن أوطانهم الأصلية مهما كانت المبررات، فلا شك هذا الأمر يعتبر إعتداء على أبسط حقوق الإنسان.

أما أشهر المبعدين فكان أحمد بوضربة رئيس لجنة البلدية بالجزائر بقرار الحاكم العام في 26 سبتمبر 1836، وعوقب بذرائع لا علاقة لها بتهمة الاخلال بالأمن العام[4].

وهكذا بدأت قرارات النفي الصادرة عن الحاكم العام غير متوافقة والأفعال المعاقب عليها . وصدر مرسوم في سنة 1845 يحث على موافقة المجلس الإداري ومصادقة وزير الحربية قبل إتخاذ أي إجراء من هذا النوع، ثم ألزم الحاكم العام سنة 1848 بتبرير قراره اعتمادا على القوانين المطبقة في فرنسا[5]، غير أن هذه الاجراءات تبدو ضعيفة إذ لم تنجح في كبح جماح الحكام العامون في الجزائر طوال الحكم العسكري في الجزائر.

والمثال الآتي يعطي صورة لما آلت اليه أوضاع الجزائريين، خلال سنة 1843،حيث وصل عدد الأهالي المحتجزين في فرنسا حوالي1600 مسلم، وفي سنة 1849 وصلت تكاليف الحجز إلى

---

[1] - Claude Collet, op.cit, p. 191.

[2]- بورغدة رمضان، **مرجع سابق**، ص: 250.

[3] - Ali Becherirat, **Les droits de l'homme en Algérie de 1830 à 1962**، Casbah éditions 2013, p. 535.

[4] - Ibidem.

[5] - Claude. B, op.cit, p. 415.

178000 فرنك منها 80.000 فرنك تكاليف حجز الأمير عبد القادر ورفاقه أي 5.03% من ميزانية الجزائر[1].

ج- الحجز (*L'Internement*):

نظرا لمقتضيات الحرب الدائرة في الجزائر رأت السلطات الفرنسية ما يبرر الإعتقال الإداري ويعني هذا النوع من العقوبات حق الحاكم العام في تحديد حرية التنقل لعدد من الأشخاص يندرج تحت هذا المفهوم جملة من المفاهيم القانونية كالحجز العقابي والحجز الإداري، والاقامة الجبرية والعقوبة التأديبية العسكرية، وهي وسيلة فعالة لاخضاع الأهالي المسلمين. وتم تحديد وضع هذه القوانين بأمر وزاري صدر سنة 1834م، وتمم في افريل 1841م وأوت 1845، وبالتدرج أخذ طابع العقوبة الدائمة و دون علاقة مع حالة الحرب التي بررتها في البداية، وهو ما يشهد على إبتذال هذا الإجراء الذي أصبح بالتدريج قانونا عاديا يسري على "العرب" وحدهم وفي تاريخ 27 ديسمبر 1858 حدد أن الأهالي الذين يعترضون لعمل الإدارة أو الذين يتورطون في مؤامرات سياسية لخلق صعوبات للسلطات العمومية معرضون للاعتقال، وأصبح الإعتقال إجراء قمعي دائم.

وعليه من المستحيل أن يرفع اعتراض ضد أي قرار يتخذه الحاكم العام وحده وبدون أي مشورة، وفقا للتقارير البوليسية فيمكنه من تنفيذ أحكام الاعتقال التي تنفذ على الاشكال الآتية:

- حبس داخل سجن الأهالي أو داخل قرية دون حق الخروج منها، أو في شكل اعتقال سجن كالذي بكورسيكا، وزيادة على ذلك لم تكن مدة الاعتقال محددة مسبقا، ولا مكانه ولا شكله ويبقى ذلك كله مجهولا، وهناك خاصية تجعل من الاعتقال إجراء غير عادي، وهو أنه قد يكون حكما أساسيا أو حكما ثانويا يضاف إلى حكم سابق نطقت به محكمة ما وهو أمر في غاية الخطورة، فيمكن الاعتراض على الحكم الاساسي لكن ليس على الحكم الاستثنائي الذي يؤخذ بتعسف.

وعليه لا يمكن للمحكوم عليه ولا للقاضي أن يستأنف الحكم وفي الحقيقة تم التنديد بهذه الأعمال وتم فضحها[2]،ويقول جورج ماسونييه:" لا نريد أن يسئ القارئ فهمنا، ولا يمكننا

---

[1]- Louis. R, op.cit,p.59.

[2]- George Massonnié, **La question indigéne en Algérie**، l'internement des indigénes, son illégalité,Paris,ligue des droits de l'homme, 1905,p. 415.

بالطبع أن نحكم الأهالي كما نحكم الفرنسيين إنهم مختلفين في كل النواحي: عددهم، تطرفهم ذهنيتهم، طباعهم، لكن هل هذا يعني أن نعاملهم بتعسف؟ بالطبع لا"[1].

والواقع أن المحتجزين لم يكونوا أسرى حرب، بل محتجزين سياسيين، اتهموا بالعمل على تهديد السيادة الفرنسية في الجزائر، ولهذا تم تطبيق هذه العقوبة على نطاق واسع، غير أن التكاليف المالية لهذه العملية كانت مرهقة، مما دفع السلطات إلى بعض الإصلاحات المقترحة من طرف وزير الحربية وصادق عليها مجلس الوزراء في 26 سبتمبر 1843م[2].

ونظرا لعدم تأثير هذه المقترحات على أرض الواقع، صدر قرار وزاري سنة 1855 ألزم قادة الفرق العسكرية بعدم إعلان الحجز ذي الطابع السياسي لمدة تزيد عن ستة أشهر ولكن العسكريين حاولوا الإلتفاف باللجوء إلى إستعمال الحجز الوقائي لمدة أشهر معدودات ثم الرجوع بعد ذلك إلى الحجز لمدة ستة[3] أشهر, وهكذا يتم حجز الأهالي إلى أقصى مدة، كما استخدم أيضا القرار السابق ذكره لإعلان عقوبة الحجز على الأهالي الذين تصدر في حقهم أحكاما بالبراءة.

وبعد الفضائح السياسية والأخلاقية التي بلغ صداها باريس قام الأمير جيروم نابليون بإلغاء الحجز الإداري بعد تعيينه وزيرا للجزائر والمستعمرات، ولكن القادة العسكريين تفننوا في استعمال طرق وأساليب بشعة من ممارسات عمليات الحجز، واشتهر منهم الجنرال لالموند (*Lallemand*) الذي قام بإختطاف مجموعة من الأهالي ليلا وسجنهم في أقبية بمدينة الشلف لمدة أسبوعين بموافقة الحاكم العام ماك ماهون.

أما تطبيق هذه العقوبة لطالما اتحدت لمدة طويلة مع عقوبة النفي حيث تم نقل المحتجزين إلى جزيرة سانت مارغريت وبعض القلاع مثل قلعة سانت بيار (*Saint Pierre*)، وفور بريسكو (*Fort Brescou*)، وسانت لوي (*Saint Louis*)، أما أوضاع المحتجزين فكانت سيئة في أغلب الأحيان، وعملت كذلك الإدارة الفرنسية إلى أسلوب الحجز لدى القبائل الأخرى غير القبيلة التي ينتمي إليها المحتجزين، وهو نوع من الاقامة الجبرية، وبعد إلغائه عملت السلطات الفرنسية

---

[1]- George Massonnié, op.cit .P. 7.

[2]- Emile Larcher et Georges Rectenwad, **Trois années d'études algeriénnes**, législatives,،sociales pénitentiéres et pénales,Paris, Rousseau and compagnie éditeurs، 1902, p. 535.

[3]- Ibidem.

على جحز الأهالي في مؤسسات عقابية أو داخل أقبية المكاتب العربية، وفي إدانة هذه الأعمال يقول لارشر (*Larcher*): "إن تطبيق عقوبة الحجز يعد إنحرافا غير شرعي بل اجرامي لأن كل قرار حجز يشكل – دون شك- المساس الأكثر وضوحا بالحريات الفردية"[1]. واستمر هذا الإجراء طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، و لم يتم إلغاؤه إلا بموجب قانون 15 جويلية 1914م.

د– الغرامة الجماعية (*L'Amende Collective*):

تعتبر هذه العقوبة جزءا من الترسانة القمعية المستعملة من طرف السلطات الفرنسية وتطبيق على أفعال غير منصوص عليها، وحسب المختصين في القانون الاستعماري، لا يمكن معرفة أصل هذا الإجراء بدقة، وأول من قام بتقنينه هو بوجو ببلاغ مؤرخ بتاريخ 02 جانفي 1844م وكان الجيش الاستعماري يلجأ إليه منذ البداية، ففي الوقت الذي يضرب فيه الحجز على الفرد تضرب الغرامة الجماعية القبيلة أو الدواوير والمشاتى[2].

وفي هذا الصدد يرى لويس رين إن:" الغرامة الجماعية، أصبحت بسرعة وسيلة طبيعية للقمع في حالة رفض الخضوع لأوامر السلطات الإدارية[3].

وفي الحقيقة تكتسي الغرامة الجماعية طابعا مزدوجا بما أنها عقوبة وتعويضا ينتزع بالسلاح[4]، عن التخريب الذي يقوم به الأهالي واذا كان الحجز يقمع الأعمال التي تطال السيادة الفرنسية، فإن الغرامة الجماعية تستخدم لمعاقبة القبائل التي تمثل خطر على السلطة ولذلك يمكن أن تقوم السلطات بتغريم قبيلة في الحالتين الاتيتين:

– في حالة اقتراف جنحه بشكل جماعي.

– في حالة رفض القبيلة تحديد المتهم وتسليمه إلى السلطات.

أما قيمتها فلم يحددها نص، إذ ترك الأمر للحاكم العام يحددها في إطار سلطته المطلقة، ومن الواضح أن هذا العمل يعد إنتهاكا لأبسط المبادئ و القوانين، لأنها تبيح أخذ البرئ بجرم غيره

---

[1]- E.Lacher et Rectenwald, **Traité élémentaire de législation algérienne**, Paris, Rousseau & Cie, éditeurs,1923,p. 535.
[2]- Ibidem.
[3]- Louis Rinn, op.cit, p. 60.
[4]- Ibid,p.32.

الذي قد يبقى دون عقاب[1].وعملت السلطات الفرنسية على تطبيق هذه الاجراءات منذ بداية الاحتلال، ثم أصبحت جزءا من قانون الأهالي.

وقد شكلت القيمة للغرامات الجماعية في فترة الممتدة من سنة 1861 إلى 1863م حوالي 5% من قيمة الضرائب العربية[2]. ولا شك أن أضخم غرامة سلطتها الإدارة الاستعمارية على منطقة القبائل بعد ثورة 1871م، مست حوالي ثمان مئة ألف (800.000) شخص وبلغت 64.733.075 فرنك وهذا يمثل 70% من رأسمال القبائل المتهمة بالمشاركة في الثورة بطريقة أو بأخرى، والذي قدر بحوالي 92.000.000 فرنك[3]، ولعدم تمكنهم من دفع هذه القيم الخيالية اضطر الكثير إلى بيع أغنامهم وأراضيهم، وكان ذلك سببا مباشرا في إفقار سكان المنطقة كانت تلك العقوبة مخالفة لأكثر المبادئ وضوحا في القانون الجنائي[4].

ه- المصادرة (*Confiscation/Expropriation/La Séquestration*):

هذه الكلمة المعروفة في القانون المدني الفرنسي ليس لديها توافق في التطبيق فيما يخص ممتلكات الجزائريين.في فرنسا الكلمة تعني إجراء إداريا مؤقتا لحفظ الحقوق بعد متابعة قضائية أو تنفيذية وعند إصدار الحكم تسلم الحقوق لأصحابها.

أما في الجزائر فالمصادرة تمر بمرحلتين، المرحلة الأولى هي وضع الأملاك المصادرة تحت الرقابة العمومية لمدة من الزمن، وبعد ذلك تنظم وتقسم على المستوطنين الجدد ويعطى بموجبها التنازل عن الأرض مع مساعدة مالية وعقد الملكية، فالكلمة إذن لا تعني حجزا ولكن مصادرة لأملاك الأهالي، إنها ممارسة أخطر من الغرامة، وتضاف إلى الإجراءات القانونية الأخرى التي بحوزة الحاكم العام، إن المصادرة عقوبة خاصة بالعرب،وهي مقننة بأمر صادر بتاريخ 31 اكتوبر 1845 ويمكن تعريفها بأنها:" وضع الدولة يدها على الثروات المنقولة وغير المنقولة التي يملكها فرد أو جماعة"[5]، طبقت هذه العقوبة منذ بداية الاحتلال إذ مست في البداية أملاك الداي

---

[1]- E.Larcher, op.cit, p.535.
[2]- Claude Bontems, op.cit, p. 419.
[3]- رمضان بورغدة، **مرجع سابق**، ص: 247.
Délégation générale du gouvernement général de l'Algérie:Correspondances du docteur Vital à Ismayl Urbain(1845-1874)‹lettre du 06 juin‹imprimerie Imbert‹Alger,1858,pp .325-326
[4]- E.Larcher ,op.cit, p. 537.
[5]- Ibid ,p. 540.

والبايات والموظفين والأتراك الذين غادروا مباشرة بعد دخول الفرنسيين، ثم انتقلت وأصابت ثروات الأتراك الذين آثروا البقاء في الجزائر[1].

وقد أثبتت هذه العقوبات فعاليتها وأصدر الحاكم العام سنة 1855 خمسة (05) قرارات مست أملاك أولاد ميمون بعمالة وهران، كما مست أملاك قبيلة أولاد حسينات التي تقدر بـــ 5650 هكتار حيث وصلت مساحة الأراضي المصادرة في سنة 1855 وحدها، (100.000) مئة ألف هكتار[2]، وأعتبر بنتوم كلود وهو رجل قانون متميز أن هذه العقوبة الجماعية تعد بمثابة بداية تقليد دام مدة طويلة، واستهدف استبعاد الرجال، بواسطة التهديد بمصادرة أملاكهم وتجريدهم من مصادر معيشتهم[3]، وكشف مستشار عام فيما بعد أهداف الإدارة الإستعمارية من هذه العقوبات الجماعية المدمرة فقال:" أن الهدف ليس فقط معاقبة الأهالي، وإنما أيضا تزويد الدولة التي تمكنها من الحصول على تعويضات لها"[4].

وأهم عملية مصادرة جماعية سلطتها الادارة الفرنسية على الأهالي هي - منطقة أحداث ثورة المقراني والشيخ الحداد سنة 1871 م و التي قدرت بـــ500.000 هكتار من أجود الأراضي ووضعت مباشرة لفائدة المستوطنين القادمين من منطقتي الألزاس واللورين بعد هزيمة فرنسا في الحرب ضد بروسيا في معركة سيدان، ومهما يكن الأمر فإن العقوبات المسلطة على الأهالي وحدهم وكرسها فيما بعد قانون الأهالي تعد الأكثر غرابة والأكثر بشاعة في تاريخ التشريع الفرنسي، وما يؤخذ على هذه العقوبات أنها تعلن من طرف الحاكم العام وليس من قبل محكمة مختصة، وأنها تخرج عن تصنيف العقوبات المقبولة على العموم إذ لا نستطيع أن ندخلها ضمن العقوبات الجنائية ولا بين العقوبات الجنحية و لا ضمن العقوبات السياسية، وعليه فإن أرنست مارسييه (*Mercier Ernest*)انتقد هذه العقوبات الجماعية الاستثنائية وكان من مناصري سياسة الإدماج فقال:" من وجهة نظر أخلاقية، لا يمكن دعم مبدأ المسؤولية الجماعية والدفاع عنه لكونه أحد المبادئ الأكثر ظلما لأن أكثر من الأبرياء يعاقبون مع المتهمين، بل ربما لا يطال العقاب أبداً المجرمين الحقيقيين"[5].

---

[1]- Ali.B ,op.cit, p. 542.
[2]- Louis.R, op.cit,p. 546.
[3]- C.Bontems, op. cit, p. 419.

[4]- شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص ص: 206-208.
[5]- رمضان بورغدة، **مرجع سابق**، ص: 250.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسة الفرنسية في الجزائر في المجال السياسي والثقافي

الآثار السياسية

1. التنظيم الإداري للجزائر الفرنسية مراحلها وأجهزتها

2. المؤسسات الدينية والثقافية.

الفصل الثالث : انعكاسات السياسة الفرنسية على الجزائر في المجال السياسي والثقافي

أولا : الآثار السياسية

1. التنظيم الإداري للجزائر الفرنسية: المراحل و الاجهزة

رغم الاتفاق بين الداي حسين ودي بورمون في 05 جويلية 1830 والذي يلزم السلطة الفرنسية بإحترام الشعب الجزائري إحتراما كاملا ويشمل الأرض والعرض والدين إلا أن فرنسا تنكرت لهذه المعاهدة واستحلت مدينة الجزائر سلبا ونهبا لمدة ثلاثة أيام حتى تنشر الرعب والترويع والتخويف كأسلوب جديد لنشر الحضارة الفرنسية .

عرفت الفترة الممتدة بين 1830- 1834 تطورات خطيرة مست الاهالي حيث عمدت السلطات الفرنسية في تكميم الافواه بالطرد او النفي او القتل، مما ادى الى انفلات الامر وانطلقت المقاومات الشعبية التي اربكت القوات الفرنسية واجبرت على التقوقع واضطرت الى امضاء معاهدات مع زعماء الأهالي.

طبقت فرنسا نظاما عسكريا ساد الفترة الممتدة بين 1830-1870 بإستثناء تجربة الحكم المدني في عهد الامبراطور نابليون الثالث والتي دامت سنتين (1858-1860) تحت حكم وزارة الجزائر والمستعمرات.

وأنشأ النظام العسكري الحكومة العامة بالجزائر وتكفل بادارة المستعمرات من قبل قائد عسكري بداية من سبتمبر 1834 من خلال الحاكم العام وأول من تسلم القيادة هو الجنرال " درويت ديرليون" (*Drouet D'Erlon*) الذي يتبع مباشرة وزارة الحربية في باريس وتم تقسيم الجزائر إداريا إلى ثلاث ولايات وكل ولاية إلى دوائر وكل دائرة إلى بلديات وهو نظام شبيه بالنظام الاداري العثماني، واعتمدت السلطات الفرنسية في تسيير حكمها على ثنائية تتمثل على المركزية العسكرية، معتمدة في ذلك على المساعدات التي يمكن أن يقدمها رجال المخزن والزمالة بعد سقوط الحكم العثماني الذي كان يستمد منه القوة والعنفوان، أما العسكريون فاستمدوا قوتهم ونفوذهم من المكاتب العربية المؤسسة منذ سنة 1833م، كما كانت السلطة تضم عدة وزارات تتوزع فيها الصلاحيات والمسؤليات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والتعليمية، ومنها إدارة شؤون الأهالي (خاص بالمسلمين) ومن ثم نلاحظ أن مصالح الجزائريين كانت جزء فقط من اهتمامات الحكومة العامة.

• **التنظيم الإداري:** طرحت السلطات الفرنسية مشكل التنظيم الإداري للجزائر بحدة وعمق، فالتنظيم يعتبر أساسي لديمومة هذا الوجود، خاصة بعد الفراغ الذي عانت منه المؤسسات بعد نفي الاطارات العثمانية.ولذلك كان لزاما عليها خلق هياكل مسيرة جديدة تشمل كل المستويات وقد ركزت السلطات الفرنسية على نقطتين محوريتين:

- الإدارة المركزية للجزائر.
- الإدارة المحلية في الجزائر.

** **الإدارة المركزية:** عرفت فترة الحكم العسكري الممتدة بين 1830-1870، هناك سبع وعشرون عاما كانت كلها صراع بين السلطات الاستعمارية وزعماء المقاومة، وعليه لا يمكن تحديد أي نوع من السلطة في الجزائر إلا السلطة العسكرية، فالإدارة المركزية كانت متنوعة سواء تعلق الأمر بالاحتلال الضيق أو الواسع، وفي ظل تركيز السلطات وتسخيرها لدى الحاكم العام فإن الجانب الاداري لم يعط الأهمية المطلوبة، وبالتالي فإنه بإنتهاء إخضاع البلاد يمكن وضع مؤسسات تكون لها نفس القدرة على التسيير مشابهة للنمط الفرنسي، وهذا ما أدى إلى ظهور نوعين من التسيير عبر مراحل كالتالي:

– تمثل الإدارة المركزية في المرحلة الممتدة بين 1830 و1845 والمتتبع للسياسة الفرنسية في تلك الفترة يدرك جيدا كيف أدت إلى التعفن والتسيب والفوضى، وأعمال دنيئة لا تشرف جنسا يدعي التمسك بعادات عريقة ووصف بيليسيه ديرينو (*Pellissier De Reynaud*) .مرارة هذا السلوك فقال:" لم يقع ربما أبدا احتلال حتى في القرون الهمجية في فوضى إدارية مثل ما جرى في الجزائر، حتى الحشود القادمة من الشمال والتي قضت على بقايا الامبراطورية الرومانية كان سلوكها اكثر حكما واكثر تعقلا"[1].

وتداخلت في هذه الفترة الوظائف المدنية بالوظائف العسكرية و إلى غاية سنة 1840 انحصرت القوات الفرنسية في اطارها الضيق عدا بعض المدن الكبرى شرقا وغربا إلى جانب مدينة الجزائر و ضواحيها، أما التسيير فاتبع السلم التالي: على الرأس يوجد جنرال وهو قائد

---

[1]- محفوظ سماتي، **الأمة الجزائرية نشأها وتطورها**، تر محمد الصغير بناني، عبد العزيز بو شعيب، الجزائر، منشورات دحلب 2007، ص: 142.

قوات الإحتلال وهو في نفس الوقت الحاكم العام ومقره الجزائر العاصمة كما يوجد تحت إمرته قادة المدن الكبرى مثل وهران وقسنطينة وغيرها[1].

وفي الحقيقة فإن الحكام الذين تداولوا على وهران كانت لهم بعض الاستقلالية عن الجزائر العاصمة، ومثال الحاكمان دي متشال وبوجو كانا يتلقيان الأوامر من وزير الحرب مباشرة ، ويتعاملان معه دون الرجوع إلى الحاكم العام في العاصمة.

وقد تم تحديد مؤسسات الإدارة المركزية ما بين 1830و 1845 بخمس أوامر ملكية : اثنان سنة 1831، واحد عام 1834،1832و 1838 إلى جانب (05) تعليمات وزارية، وفي هذه المدة جرت عدة محاولات لربط الجزائر بفرنسا قام بها القادة العسكريون، كما أن الحكومة الملكية حاولت هيكلة الحكومة العامة للجزائر.بعد سقوط العاصمة حلت الفوضى على كل المستويات وفي ذلك يقول غابريال إسكير:" ليس هناك مدينة في العالم قد شهدت عند احتلالها الفوضى التي شهدتها مدينة الجزائر"[2]، ومما زاد الأمر سوء أن القائد العام دي بورمون ترك الحبل على الغارب، ترك إلى قائد الأركان ومسؤول التموين وكلاهما غير قادر على ممارسة أية سلطة، ويعد إلغاء وظائف الخزناجي، وقائد الشرطة، ومراقبي الأسواق، والأمناء، وضع حد للوجود العثماني والانطلاق نحو إدارة جديدة، ولكنها كانت إدارة فاشلة ومرتجلة وأدت إلى كثير من المشاكل عوض وجود الحلول، وفي يوم 06 جويلية تم تأسيس اللجنة الحكومية والتي تتلخص مهمتها النظر في: "حاجات وامكانيات البلاد والنظم التي يجب تعديلها أوالغاؤها والفائدة من استخدام أعيان الجزائريين من مختلف الطبقات الأهلية والفرنسية لملىء اطارات الموظفين وممارسة الوظائف المدنية"[3].

ويرأس اللجنة وكيل التموين، وتضم الجنرال تولوزي (*Tholozé*) والجنرال فيرينو (*Firino*)، والقنصل الفرنسي السابق في عنابة الاسكندر دوفال (*Deval*)، أما كاتبها فقد كان دي بوسير (*Bussiére*) الذي كان من موظفي وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، ويساعده المترجمان هما: جيراردان (*Girardin*)، والمستشرق دي صال (*De Salle*)، وكانت مهمتها تأسيس الإدارة الفرنسية في الجزائر، على أنقاض الإدارة العثمانية وهي المهمة الأكثر

---

[1]- بوعزة بوضرساية، **مرجع سابق**، ص: 51.

[2]- Gabriel Esquer, **La prise d'Alger 1830**, Paris, Nouvelle édition,1929, p. 411.

[3]- Ibid، p. 408.

صعوبة، والظاهر أن قائد الحملة دي بورمون اختار أعضاء اللجنة حسب اختصاصهم لتجنب المشاكل الداخلية ذات الصلة بالإدارة، كالمالية والاقتصاد والشرطة[1].

وكان للجنة هدفان: جمع المعلومات عن الإدارة العثمانية السابقة للاستفادة منها في الإدارة الجديدة وتوفير السكن والمستشفيات للجيش الفرنسي ، لكنها لم تستطع أن تحقق شيئا في النقطة الأولى، لأن السجلات والوثائق اختفت، وفي هذا الاطار يأسف ألكسلى دي طوكفيل (*Tocqueville*) لسلوك مواطنيه العشوائي، وقد أصبحوا سادة الجزائر فقال: " لقد قمنا أحسن قيام من البداية بتمزيق أو بإحراق كل الوثائق المكتوبة من دفاتر إدارية ومراجع أصلية وغيرها التي كان من الممكن أن تبقى إلى الأبد أثرا لما تحقق قبلنا ، وهذا لتزيل إزالة تامة بقايا هيمنة العدو، ولقد فتح الاحتلال عهدا جديدا، وخشية أن يمتزج بطريقة لاعقلانية الماضي بالحاضر هدمنا عددا كبيرا من شوارع مدينة الجزائر بغرض إعادة بنائها على طريقتنا ، وأطلقنا أسماء فرنسية على التي رضينا أن تبقى قائمة وهذه الطريقة معناها أن الاستعمار هو الإبادة"[2].

أما النقطة الثانية فإن اللجنة الحكومية أنشأت " هيئة مركزية " تضم ممثلين عن المنظمات السبع الهامة في المدينة وهم على التوالي: الحاج علي بن أمين السكة، وابن المرابط، وابراهيم بن المولى محمد وحسين قلعاجي ومحمد بن الحاج عمر، وأحمد بوضربة، والحاج قدور ابن عشاش، انضم بعد ذلك إلى الهيئة يهوديان هما بكري وابن دوران[3].

لم تستطع اللجنة تحقيق الأهداف المنوطة بها وانحرفت عن عملها، حيث قام كل من دييني (*Denniée*) وفيرينو بسرقة كنوز القصبة وفشلت هذه المؤسسات في تأسيس إدارة فرنسية في الجزائر وتجعل من أرض الجزائر قطعة من فرنسا، وباعتلاء كلوزيل الحكم حاول تنظيم الإدارة ففي 16 أكتوبر أنشأ لجنة حكومية مكونة من خمسة أعضاء يتقاسمون المهام الإدارية والقضاء، الداخلية والمالية، وحاول كلوزيل إعادة تنظيم اللجنة الحكومية التي أنشأها دي بورمون وقد تم تعيين أعضاء اللجنة مباشرة بإسم القائد الأعلى لقوات احتلال افريقيا بحيث

---

[1] أبو القاسم سعد الله،تاريخ الجزائر الحديث،الجزائر،دار المعرفة للنشر ،2009،ص:58.

[2]- Tocqueville (A.de), **De la colonie en Algérie ''Textes réédités''**، Editions Complexes , Paris ,1998 ,p. 39.

[3]- – احمد بوضربة: احد اعيان الجزائر، قال عن نفسه:" لقد وهبت نفسي للفرنسيين"، متزوج من فرنسية، وصفة حمدان خوجة بالكافر اللعين، ورغم تعاونه مع الفرنسيين في بداية الامر الا انه نفي الى فرنسا بعد سوء تفاهم مع القيادة الفرنسية، انظر عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص ص: 175-180.

تم الفصل بين مصارف الطرف المدني ومصارف الطرف العسكري، وكان الهدف منها الحد من المشاكل التي تعترض التقدم والمعروف أن هذه اللجنة كانت مؤلفة من الحضر واليهود برئاسة الفرنسي دي فو (*Desvaux*)، فأعاد كلوزيل تركيب العضوية فيها وضرب هذا بذاك وخلق حساسيات بين الأعضاء، وسـمى عليها ممثلا الملك ومساعدا له[1]، وما إن تمكنت ثورة جويلية 1830 الملكية من فرض سيطرتها في باريس حتى وضعت حدا لطموحات كلوزيل الفوضوية وبدأت ملامح التعليمات الملكية الخاصة بالجزائر والقائمة على اعتبار الجزائر قطعة فرنسية[2]. لم تستطع الإدارة الملكية ايجاد حل توفيقي ونهائي لربط الجزائر بفرنسا إداريا فسعت جاهدة لمعالجة هذه المعضلة من خلال فصل السلطات المدنية والعسكرية لكن هذه السياسة لم تجد نفعا وفشلت، وأصبحت في يد شخص واحد وهو الحاكم العسكري. نصت هذه التعليمة الملكية الصادرة في 01 ديسمبر 1831 عن عموميات ولكنها تجسد في آن واحد الرؤية الفرنسية الرامية إلى ربط الجزائر بفرنسا بإصدار القوانين والمراسيم عن الحكومة في باريس، وحاولت الحكومة الفرنسية وضع حد لنزوات بعض القادة العسكريين الذين تجاوزوا المهام التي أعطيت لهم، ومن هؤلاء الحكام الكونت دي بورمون وكلوزيل ودي روفيغو، وللخروج عن دائرة الضوء فإن الإدارة العامة لشؤون الجزائر أصبحت في يد ثلاثة أجهزة هي[3]:

-المقتصد المدني (*President du Conseil*): ويشرف على تسيير كل المصالح المدنية، كما يخضع له كل عمال المصالح الادارية بما في ذلك الذين تم إلحاقهم وإدماجهم بالمصالح القضائية والمصالح المالية، ويتم تعيينه من طرف رئيس مجلس الوزراء الفرنسي، والمفتش المعين هو كازمير بيري (*Casimir Perier*) وحاول ادخال سياسة جديدة قائمة على الإدماج مرتبطة بعدة وزارات منها الخارجية، الحرب، الثقافة والتجارة والمالية، وعليه فإن أي قرار يتخذ من طرف المقتصد يكون ذا مصداقية بالنسبة للوزارات المسؤولة، وبالتالي فإنه عبارة عن وساطة بين مكاتب الوزارات والمصالح المدنية[4].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص: 42.

[2]- اديب حرب، **التاريخ العسكري والاداري للامير عبد القادر الجزائري(1808-1847)**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ج1، 1983، ص ص: 38-46.

[3]- Hocine Bouzaher, **La justice repressive dans l'Algérie coloniale (1830-1962)** ,Houma éditions ,Alger , 2009,p. 72.

[4]- عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص ص: 120-121.

- **مسؤول وحدات الاحتلال في افريقيا**: هو المسؤول المباشر ذو صلاحيات واسعة ويشرف على كل ما يتعلق بالعمليات العسكرية ومن مهامه:
المسؤولية الكاملة في الدفاع عن مصالح فرنسا في افريقيا والمحافظة على سلامتها وأخذ الاحتياطات اللازمة تجاه جميع القضايا السياسة والقانونية [1].
– **المستشار الاداري**: يتشكل مجلس الإدارة من القائد العام ونائبه المسؤول الإداري والمالي المدني إلى جانب عسكريين اثنين ومدنيين، ويكون أحد العسكريان مسؤول البحرية والآخر المقتصد العسكري، أما المدنيان فهما: المفتش العام للجمارك ومدير الأملاك.[2]

ما يمكن أن نسجله هنا هو طبيعة الحكم العسكري وما نتج عنه من تهميش للمسؤولين المدنيين في شؤون التسيير، فظهرت صراعات بين أصحاب السلطة من الفرنسيين، ومنها ما وقع بين الدوق دورفيغو القائد العام لقوات الاحتلال والبارون بيشون (*Pichon*) المقتصد المدني: حيث أن الدوق دي ريفقو كان يعارض كل المبادرات و القرارات المتخذة من طرف المقتصد المدني، هذه الصراعات أثرت سلبيا على الأوضاع داخل الجزائر، على إثر ذلك تم استدعاء المقتصد المدني السيد بيشون إلى باريس ليعوض بالسيد جنتي دي بوسي (*Genty de bussy*) كمقتصد جديد ولكنه كان يخضع لأوامر القائد العام، وبذلك فقدت وظيفة المقتصد المدني استقلاليتها.[3]

دام فصل السلطات ستة أشهر وبعدها أصبحت غير قابلة للتطبيق، ولم تستطع سلطات الاحتلال تطبيق القانون الفرنسي على أرض الجزائر التي أصبحت خارج القواعد العادية، وهذا ما كرس الهيمنة العسكرية على دواليب الإدارة وأستمر هذا الحكم إلى سقوط الامبراطورية في معركة سدان.

وبعد تأزم العلاقات الفرنسية الفرنسية تم تنصيب لجنة تحقيق شكلت لهذا الغرض في 12 ديسمبر 1833 يرأسها ديكازيس (*Duc De Cazes*) عضو بمجلس الشيوخ، رفعت هذه اللجنة تقرير مفصلا للسلطات الفرنسية.

---

[1] بوعزة بوضرساية،**مرجع سابق**،ص:57.
[2] أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق،ص**:49.
[3] بوعزة بوضرساية،**مرجع سابق**،ص:58

- **الادارة المركزية الموحدة**

– **الحاكم العام**: بعد اجتماعات مارطونية وبعد عقد ستة وخمسون جلسة تبنت اللجنة اقتراحات اللجنة السابقة ونصحوا السلطات الفرنسية ببسط نفوذها على الأرض الجزائرية بكاملها، والعمل على استغلال الأرض والسيطرة على الثروات الطبيعية، وأظهرت اللجنة تحيزها وكانت معول شر عن العباد والبلاد، وأصبحت وسيلة لتنفيذ برامج الحكومة[1]، وفي هذا الإطار يقول حمدان خوجة "فقد أجمع أعضاء اللجنة على مواصلة الاحتلال وعدم التخلي عن الفريسة، لأن الجزائر تقدم لفرنسا منافع كثيرة في الميادين الاقتصادية والسياسية والحربية، فهي سوق لترويج بضائعها ومنفى للمشوشين من أبنائها، ومركزا استراتجيا تستعمله في حروبها، وفي نشر سلطاتها على البحر الأبيض المتوسط"[2].

واشتملت اقتراحات اللجنة على الأبعاد التالية:

– خلق منصب الحاكم العام بالجزائر ويتم تعيينه عن طريق مجلس الوزراء وباقتراح من وزير الحرب.

– إعطاء صلاحيات للحاكم العام بادخال عناصر جزائرية في المجلس البلدي.

– إنشاء مجالس بلدية في كل من الجزائر، وهران، عنابة.

– إنشاء ميزانية خاصة للجزائر.

– تخفيض عدد أفراد الجيش إلى 21000 جندي .[3]

وأصبحت الجزائر تحت الحكم العسكري خاضعة لوزارة الحرب، وبناء على صدور الأمر الرئاسي يوم 22 جويلية 1834 تقوم على أساس وجود حاكم عام(*Gouverneur général*) ينفذ السياسة العسكرية الفرنسية ويعتبر المسؤول في الجزائر على السياسة الخارجية، بحيث يحق له تسيير العلاقات مع السلطات السياسية للدول المجاورة ومع مندوبي الدول الأجنبية المتمركزة في الجزائر، كما يراقب الحاكم العام كل المصالح الإدارية ذات الطابع المدني، ومنها المصالح المالية بحيث يحضر الميزانية الخاصة بالمدن المحتلة وتدخل هذه المشاريع ضمن وزارة الحرب، قبل

---

[1]- ابو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، **مرجع سابق**، ص ص: 104-105.

[2]- مذكرات احمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، **مرجع سابق**، ص ص: 130-140.

[3] ابو القاسم سعد الله،الحركة الوطنية، **مرجع سابق**،ج1،ص:113.

المصادقة عليها من طرف البرلمان، كما أنه يشرف على قضايا جمع الضرائب وفرضها ومعاقبة من يحاول التهرب من آدائها، وفي مرحلة ثانية اهتم بجهاز القضاء والعدالة ومراقبة رجال هذا السلك مع امكانية اجراء أية عقوبة ضدهم وبصفة الحاكم العام فإنه المسؤول الأول عن قضايا الأمن والشرطة وكل المسائل العسكرية[1].

وبالتالي فإنه يعتبر نظريا المشرف الأول على العمليات العسكرية ضد الشعب الأعزل ما عدا ضربات المقاومة التي تعود المبادرة فيها إلى وزير الحرب مباشرة، هذه السلطات المخولة للقائد العام وخاصة التعليمة الملكية لعام 1834 والبند 15 مكنته من التصرف حتى في قضايا الزواج بناء على البندين 145 و 164 من قانون الحالة المدنية[2].

– **الموظفون السامون**: وهم ستة يمثلون مجموع القيادات السامية منهم ثلاثة أعضاء يمثلون العمود الفقري للإدارة وهم على التوالي: القائد العام وقائد البحرية والمقتصد العسكري، أما الصف الثاني في القيادة فهم: المقتصد المدني المسؤول على كل الإدارة المدنية بما فيها المفوضون المدنيون ويتم تعيينه من طرف الملك وباقتراح من وزير الحرب، وتم تغيير التسمية إلى مدير الداخلية.والنائب العام المسؤول على المنظومة القضائية، وهو الذي يقترح على الحاكم العام التعيينات والتسبيقات المالية وكذلك التحويلات والعزل المتعلقة بالمصالح القضائية. ومدير المالية واوكلت له مهمة تسيير القضايا المالية منها: تحضير الميزانية وتغطية الضرائب وجبيها، وهناك شخص آخر هو كاتب الحكومة وهي شخصية محورية تتكفل بالمراسلات بين كافة القطاعات وهذا ما سمح له من احتلال مكانة مهمة نظرا لاطلاعه الواسع على كل القضايا، ولذلك أصبح أحد أبرز الدعائم الأساسية التي ترتكز عليها الإدارة.[3]

– **المجلس الإداري**: من المهام المنوطة بهذا المجلس النظر في الميزانية، وكذلك مراقبة الأعمال الجمركية وجهاز الشرطة ومراقبة الشعائر الدينية، ويعتبر المجلس منظم لإدارة المدنية عدا القضايا العسكرية التي ليست من صلاحياته، كما أن الاقتراحات والأراء لهذا المجلس لا تلزم الحاكم في شئ، واقتصر دوره في نقل هذه الأراء والمقترحات إلى وزير الحرب باعتباره الهيئة الوطنية في اتخاذ القرارات، وبعد أن استقر رأي المسؤولين الفرنسيين على الاحتفاظ بالجزائر ضمن فرنسا

[1]- Claude Bontems، op.cit ,pp. 183-184.
[2]- Galibert Léon, op.cit ,p.528.

[3] بوعزة بوضرساية،**مرجع سابق**،ص:62.

سنة 1845، تركزت السياسة الفرنسية على فكرة إقامة إدارة مشابهة للإدارة الموجودة في فرنسا، ويتضمن هذا تقسيم الجزائر من الناحية الإدارية إلى ثلاث مقاطعات وهي[1]:

– **أقاليم مدنية**: وهي الأماكن التي تقيم فيها المجموعات الأوربية وتخضع للإدارة المدنية.

– **أقاليم عربية**: وهي الأقاليم التي تتحكم فيها الإدارة العسكرية.

– **أقاليم مختلطة**: وهي الأماكن ذات أقلية أوربية وتخضع للحكم المدني وأكثرية عربية تحت السندان العسكري كما صدر مرسوم في 09 ديسمبر 1848 ويقضي بتقسيم الجزائر الى منطقتين رئسيتين.

– **منطقة الجزائر الشمالية**: قسمت إلى ثلاث مقاطعات إدارية مقسمة بدورها إلى بلديات منتخبة وتخضع للحكم المدني.

– **منطقة الجنوب الجزائرية**: تخضع للحكم العسكري.[2]

يتضح لنا من هذه السياسة أن الجزائر أصبحت مقاطعة فرنسية تابعة إداريا لوزارة الحرب، وهو الامر الذي استمر إلى غاية 1870 تاريخ انهزام فرنسا أمام بروسيا وسقوط الإمبرطورية ولكن التغيير الجذري الذي حدث في سنة 1848م طالب المعمرون الفرنسيون بادماج الجزائر في فرنسا بصفة رسمية وإعطائهم 04 مقاعد في البرلمان الفرنسي وقد تحصلوا على هذا المكسب السياسي بمقتضى الدستور الجديد الصادر بتاريخ 04 نوفمبر 1848 والذي نصت المادة 109 منه على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية.[3]

وبعد انتخاب لويس نابليون رئيسا للدولة من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية في شهر ديسمبر 1848م غير مجرى الأحداث وفاجأ الجميع بانتهاجه سياسة خاصة به، فعمل على كسب ولاء الجيش، والشرطة وكبار المسؤولين في الدولة، وفي شهر ديسمبرمن عام 1852 تم الغاء النظام الجمهوري وإنشاء الإمبراطورية الثانية، وادعى الإمبراطور نابليون الثالث أن دور الجيش الفرنسي في الجزائر قد انتهى بعد الإستيلاء على منطقة القبائل سنة 1857م، وتحقيقا لأهدافه قام

---

[1]- احمد محيو، **محاضرات في المؤسسات الادارية**(تر محمد عرب صاصيلا)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1979، ص: 124.

[2]- Claude Collet, **Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962)**, Alger، O.P.U, 1987 ,p. 07.(voir annexe n°12).

[3] - Yacono Xavier ,op.cit ,p.113.

لويس نابليون في 24 جوان 1857م بإنشاء وزارة المستعمرات يوجد مقرها بباريس ويترأسها الأمير جيروم نابليون[1].

تعمل هذه الوزارة على توحيد جميع المصالح الحكومية والهيئات الإدارية على أن تكون تحت سلطة مركزية واحدة، هذه الوزارة بدور الحاكم العام، وفي 24 نوفمبر 1860 قرر نابليون الثالث إلغاء هذه الوزارة التي أثبتت فشلها في الميدان بسبب الصراعات بين المجندين للتخلص من الحكم العسكري وإنهاء المكاتب العربية[2]، وبين المؤيدين لابقاء سلطة مركزية.

وبداية من 1844 اعتمدت السلطات الفرنسية بطريقة رسمية على المكاتب العربية، والتي كانت بمثابة الوساطة بين إدارة الجيش الفرنسي في الجزائر ممثلة في الحاكم العام والأهالي، وصل عدد المكاتب العربية عام 1865 وفي مقاطعة الجزائر 14 مكتبا وفي مقاطعة قسنطينية 15، وبمقاطعة وهران 12[3]، وبالتالي فإن الجزائر صار يديرها ما بين 1500 إلى 2000 رجل، بالإضافة لـــ 600 أو 700 قائد معين[4].

لكن دور المكاتب العربية انتهى بسقوط الإمبراطورية الثانية بعد انهزام وأسر الإمبراطور إثر معركة سيدان (*Sedan*) وانتقل الحكم تدريجيا من السلطة العسكرية إلى السلطة المدنية، وبناء على المرسوم الصادر في 24 اكتوبر 1870 تقرر:

- إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر ويعوض بحاكم عام مدني يوضع تحت تصرفه 3 رؤساء مقاطعات إدارية.
- حصر سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط ولا يحق له أن يتدخل في الشؤون المدنية.

---

[1] جيروم نابليون: (1784-1860)، شقيق نابليون و ملك وستفاليا، المنجد لاروس 2012، ص: 1245.

[2]- تم انشأها من طرف الادارة الفرنسية لتكون همزة وصل بين الاوربين والاهالي يرأسها ضابط عسكري بمساعدة رؤساء العشائر الذين يلقبون بالاغوات والمترجمين، واول من شغل هذا المنصب النقيب لاموربيسيير لانه كان يحبذ اللغة العربية، وتتشكل المكاتب في كل مقاطعة على النحو التالي: مدير، ضابط مسؤول عن دفع المكافات المالية، مترجمان، ضباط صف، خوجة،كاتب عربي، وكيل الالضياف، حاجبان(الشواش)، دامت هذه المكاتب من 01 فيفري 1844 الى غاية 10 نوفمبر 1870، وتم تحويل المناطق التابعة للمكاتب العربية الى مناطق مدينة تابعة للنظام المدني.(انظر عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر،2013، ص:134)

[3]- عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص: 130.

[4]- شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص: 53.

– أن يقوم الحاكم العام بتطبيق سياسة الحكومة في الجزائر.

– أن يقوم رؤساء الحملات بانشاء مجالس عامة منتخبة من طرف الفرنسيين فقط، وفي كل مجلس عام يحق لوزارة الداخلية أن تقوم بتعيين 06 مقاعد للمستوطنين في البرلمان الفرنسي.[1]

وحسب المرسوم المؤرخ في 24 ديسمبر 1870 تم إلغاء المناطق العسكرية وتحول تلك المناطق تدريجيا إلى يد السلطة المدنية بحيث تمكن المعمرين من بسط نفوذهم على جميع المناطق التي كانت تحت السلطة العسكرية[2] ومن الشخصيات التي لعبت دورا هاما في وزارة العدل الفرنسية ادولف كريميو (*Adolphe Isaac Cremieux*) الذي قام بإصدار جملة من القرارات التي تصب في صالح فئة المستوطنين واليهود[3].

الآثار الثقافية والدينية:

عرفت الجزائر تنوعا كبيرا في مؤسساتها الدينية التي كانت العروة الوثقى في تماسك الشعب وتضامنه وتآخيه، مما زاد في انتشار هذه المؤسسات عبر ربوع البلاد بل امتدت إلى خارج الوطن اقليميا ودوليا.

وللوقوف على تطور المجتمع الجزائري من خلال اهتمامه بهذه المؤسسات الدينية كالرباط والزوايا والكتاتيب والجوامع والأضرحة والمدارس القرآنية كان لا بد من إدراك طابعها العربي الإسلامي و الذي شكل لبنة حضارية في قالب جزائري موريسكي عثماني.

هذه البوتقة أزعجت إلى حد كبير الاحتلال الفرنسي، فكانت العائق الكبير في تحقيق أهدافه، وأدرك المستعمر أن هذه المؤسسات تمثل الرابط القوي الذي يربط بين أفراد المجتمع الجزائري في مواجهة كل غريب يطأ أرض الوطن وخاصة إذا كان الدخيل صليبيا وهذا ما دفع الإدارة الاستعمارية إلى إستخدام سياسة الهدم.

---

[1] عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص:163.

[2]- نوشي اندريان وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص: 367-369.

[3]- **ادولف كريمو (1796- 1880)**: هو شخصية سياسية فرنسية تنحدر من اصول يهودية ماسونية، كان من اكبر المناصرين للوجود اليهودي في الجزائر، مارس المحماة (1828)، استقر في باريس، سافر الى سوريا، تقرب من محمد علي باشا عضو في الحكومة المؤقتة (1848)، وزير العدل، نائب بالمجلس التشريعي (1869-1870) وزير العدل (1870-1871)، نائب بمجلس الشيوخ (1880-1881) زار الجزائر سبع عشر مرة.(انظر عفرون محرز، مرجع سابق، 2008 ص: 300)

لقد عرفت المؤسسات ذات الطابع الثقافي والديني ازدهار كبيرا مما جعل أعدادها تتزايد وترتفع ، ويعود هذا الإزدهار إلى الاهتمام المتزايد من طرف سدنة هذه المؤسسات وتعتبر هذه المؤسسات عبارة عن شبكة تنسج خيوطها عبر المدن والقرى بالوطن حيث وصل عددها سنة 1830م إلى أكثر من 176 مؤسسة دينية حسب الإحصاء الذي قام به رايموند أندري والمنشور في كتابه " المدن العربية الكبرى " ومما ذكره أن (مدينة الجزائر لوحدها كان بها ثلاثة عشر جامعا ومائة وتسع مسجدا صغيرا و اثنان وثلاثون ضريحا (مزار) ، واثنا عشر زاوية)[1] ونفس العدد ذكره كل من ديفو وكذلك بيليسييه دي رينو الذي ذكر أكثر من ثمانية عشر زاوية وتسعا وثمانين مسجدا للمالكية وأربعة عشر مسجدا للحنفية .

- **تدمير وتدنيس المساجد والجوامع:**

- لقد سخرت فرنسا وسائل عدة من أجل إبعاد الجزائريين عن كل ما يمت بصلة لموروثهم الثقافي والديني واستخدمت ما تستطيع حتى تفكيك البنية الفكرية و العقيدية لهذا الشعب.ومن المؤسسات الثقافية التي تأثرت بهذه السياسة المساجد.

عرف عن القيادة الفرنسية مدى حقدها عن الإسلام والمسلمين فبمجرد أن دخل جيش الاحتلال إلى القصبة قام بقرع طبول نشيد الشكر للكنيسة الكاثولكية "*Te Deum*" ومرددين كلمات (*Te Deum Laudamus*) رباه نحمدك، وفي نفس الاطار بعث الملك شارل العاشر إلى رئيس أساقفة كنيسة السيدة الواقعة في باريس (*notre Dame de Paris*) بقرع أجراس نشيد تسبيحه الشكر، وكتب إليه قائلا: " مولانا رئيس الأساقفة إن أملنا في أن نحظى بالعناية الإلهية، لقد باركت السماء جيوشنا "

لقد انتصرت العدالة والدين والإنسانية أسقطت مدينة الجزائر**!** فلنحمد حمد أبديا المقتدر، الذي توج حملتنا المجيدة صوب افريقيا بنصر عظيم"[2].

كما أن السلطة الفرنسية التي تعهدت بحرية المعتقد تقول أيضا: " إن الأيام الأخيرة للإسلام قد وصلت، لن يكون لدى الجزائر، بعد عشرين عاما، من إله غير المسيح، في هذه اللحظة بدأ العمل الرباني ...**!** لن يكون العرب لفرنسا إلا بعد أن يصيروا مسحيين"[1].

---

[1] Charles Robert Ageron,**Les algériens musulmans et la France ,1871-1919,** Editions Bouchene, t1,2005، p. 546.

[2]- Pierre Péan, **Main basse sur Alger (enquête sur un pillage juillet 1830)**، Editions Plon، Paris ,2004 ,p. 106.

نذكر أن في المادة المتعلقة بحماية وصيانة الممتلكات وأماكن العبادة تنص: "حرية ممارسة الديانة الإسلامية واحترامها وعدم تعرضها لأي مساس، ومنع دخول أي عسكري من جيش الاحتلال إلى المساجد وتدنيسها".

وحافظت هذه المعالم الدينية على مقومات الشعب الجزائري، والتي كانت منارة للجهاد ضد الغاصبين، وهذا ما فعله زعماء القبائل من المجاهدين أمثال محي الدين وزعموم وغيرهم، لذلك لم تنم عين الاحتلال وعمدت على الاستيلاء عليها لتحويلها إلى مرافق ومصالح مختلفة والبقية منها تعرضت إلى الهدم الممنهج وشملت هذه العمليات أغلب المدن الجزائرية .

1-2تحويل المساجد إلى هياكل صحية وصيداليات وأشياء أخرى:

-مسجد ميزو مورتو (*Mezzo-Morto*): وهو مسجد واقع في شارع باب عزون وشارع شارتر (*Rue de Chartres*)، وقد بناه الحاج حسن في حدود عام 1685 اشتهر بقبته الأصلية وصومعته المشوقة المصفحة بالخزف تم تحويله إلى مستشفى سنة 1830 ثم صار ملكا للعقار سنة 1836، بعد ذلك تم تهديمه بموجب قرار صادر عن نفس الجهاز[2].

- مسجد علي بتشين (*Piccini*): المتواجد بشارع باب الوادي في أسفل القصبة، قام علي بتشين ببنائه ما بين 1622 و1623، بني هذا المسجد على النمط البزنطي المتبع في إسطنبول. به قبة كبيرة ذات زوايا ثمانية واقعة فوق قاعة مربعة الشكل، يحوي في مخلفاته حديقة جميلة تتوسطها نافورة، تم تحويل هذا المسجد إلى صيدلية مركزية للجيش الفرنسي عام 1830 ليتم تحويله إلى كنيسة سميت سيدة الإنتصار (*Notre Dame des Victoires*) وكان ذلك في يوم 27 مارس 1842، واستمر الأمر على هذا الحال إلى غاية الاستقلال في 1962[3].

- مسجد خيدر باشا: الواقع بشارع باب عزون حول إلى مستوصف مدني.

- مسجد سيدي الراحلي: يعود إلى القرن السادس عشر يقبع بباب الوادي حول إلى صيدلية عسكرية أثناء الفترة الممتدة ما بين 1830و 1840[4].

---

[1]- Colette et Francis Jeanson، op.cit ,p. 49.

[2]- **ميزو مورتو**: ايطالي اعتنق الاسلام تحت اسم الباشا الحاج حسن وهو الذي وضع قنصل فرنسا لوفاش في فم مدفع وقذف به سفينة دوكين سنة 1683(المدفع باسم بابا مرزوق).

[3]- **بتشيني**: من اصل ايطالي، اعتنق الاسلام تحت اسم بتشين، كان اميرالا وقائد الرياسي.

[4]- Mustapha Khiati, **Histoire de la médecine en Algérie de l'Antiquité à nos jours** , ANEP , Alger,2000 ,pp. 280-282.

– **جامع سيدي الرحبي**: حول عام 1833 م إلى صيدلية مركزية ثم هدم فيما بعد.
– **جامع القشاش**: حول هو الآخر إلى مستشفى مدني ثم أصبح مخزنا مركزيا ثم هدم عن آخره.
– **مسجد سيدي الشامي**: الواقع على واجهة من حديقة مارينقو، في جهتها السفلية قام الدرك باحتلاله منذ 1830م، وأوكل أمره بعد ذلك إلى الترابيست (*Les Trappistes*) (جمعية مسيحية)، اللذين احتلوا في وقت لاحق، سهل سطاوالي وأنشاؤا ملك لاتراب (*La Trappe*)، يوجد على مقربة من هذا المسجد ضريح سيدي يحيى، وهو الآغا ما قبل الأخير في الجزائر.
– **مسجد كتشاوة:** تم بناؤه عام 1612 في المكان الذي كانت تتواجد فيه الحمامات العامة الرومانية، ظهرت هذه الآثار وكانت جلية للعيان في القرن السادس عشر.[1]
أعاد حسن باشا بناء هذا المنشأ ما بين 1794-1795 وتم توسيعه بعد ذلك، تعود أصول منبره الموصنوع من الرخام المتعدد الألوان، وكذا حوض نافورته المخصصة للوضوء إلى جانب قسم من زخرفته الداخلية تعود كلها إلى المسجد الأصلي.[2]
وخلال عملية التحويل ونقلا عن شاهد عيان ومترجم في الجيش الفرنسي يدعى جوني فرعون ما يلي:" حتى يحول روفيغو مسجد كتشاوة إلى كنيسة بشئ من الشرعية، كون لجنة يرأسها بربروجر (*Berbrugger*) وضمت مفتيين جزائريين وشخصيتين مسلمتين، وخلال المناقشات احتمى الجزائرين بمعاهدة القصبة ورفضو التحويل وأن جوني فرعون كتب بأنه ينوي تحطيم كل شيئ وإلقاء القبض على المفتيين والدخول للمسجد بالقوة وقطع رؤوس كل من يعترضون ارادته"[3].

واقترح بيشون (*Pichon*) – الحاكم العام – بناء كنيسة بدل تحويل المسجد إلى كنيسة ، وخلال اللجنة المشكلة تجمع الكثير من الناس في تظاهرة أمام قصر الحكومة، وقد تمكن بوضربة من الحصول على عقد بختم المفتيين، يعطي للفرنسيين مسجد المسمكة (المسجد الجديد)، بدل

---

[1] محمود باشا محمد،**الاستيلاء على ايالة الجزائر**،تر عزيز نعمان،الجزائر ،دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2009،ص:91
[2] نفسه،ص:92
[3]- **شاوش حباسي**: "من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي في الجزائر" **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد01، 1997، ص ص: 82-83.

مسجد كتشاوة[1]، وعندما أخبر روفيقو بذلك، غضب لذلك وقال:" لا أريد هذا المسجد بل أطلب الأجمل، نحن أسياد البلاد والمنتصرون، لا أود أن أكون مثار ضحك[2].

تم توضيب ذلك: " في 18 ديسمبر 1832 على الساعة الثانية عشر زوالا، قامت السرية الرابعة بالتمركز في شارع فينيقر (*Rue de Vinaigre*)، تم تنصيب مدافع الميدان في ساحة السودان، لجأ حوالي أربعة آلاف من الأهالي محاولين وضع بعض الحواجز ... قام أولئك العسكريون بردع الأهالي داخل المسجد ... فسقط الكثير صرعى أو متخبطين في جراحهم. واحتلت سرية المدفعية المعبد طيلة الليل"[3].

تم تحويل اذن هذه المنشئة الجميلة إلى كنيسة كاثولكية في أول الأمر، ثم كنيسة أسقفية بتنصير اسمها وجعلها القديس فليب (*Saint Philipe*)، وهي الكنيسة التي ستقلب عموما بالكاتدرائية الكبيرة للجزائر (*La Grande Cathédrale d'Alger*)، لتمجيد المسيحية المنتصرة، أقيم القداس (*Messe*) الأول يوم 24 ديسمبر 1832 بحضور: الجنرالات والضباط والجنود وبقيادة الكاهن الذي بدأ باللحن المشيد بقدسية التضحية ليردد كلمات الانجيل، علما أن تلك الأماكن كانت لا تزال زاخرة بذكرى الديانة الإسلامية.

و لم تستثن السلطات الاستعمارية باقي المدن الجزائرية الكبرى ففي قسنطينة التي كان بها قبل الاحتلال سبعون مسجدا تصرف فيها الفرنسيون بالاستهتار، فجامع رحبة الصوف حولوه إلى مخزن للشعير ثم أسقطوا منارته، وكذلك استولت السلطات العسكرية على جامع القصبة وهدم بعد ذلك، كما هدمت مساجد أخرى منها: جامع سيدي فرج، وجامع سيدي الفرجاني، وجامع سيدي مسلم وحولت مساجد أخرى إلى ثكنات مثل، جامع سيدي بوناب، وحول جامع سوق الغزل – الذي كان من أجمل الجوامع – إلى كاتدرائية كاثولكية[4].

أما مدينة وهران فقد طالها عبث الفرنسيون هي الأخرى بمساجدها بحيث حول مسجد سيدي محمد الهواري الذي تأسس عام 1799 إلى مخزن عام لجنود الاحتلال .

-جامع خنق النطاح حول إلى مستشفى عسكري عام1831.

---

[1]- شاوش حباسي، **مرجع سابق**، ص 83.

[2]- عبد الجليلي التميمي، **مرجع سابق**، ص ص: 135.

[3]- Colette et Francis Jeanson, op.cit, p.48.

[4]- ابو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، ص: 88.

كذلك مدينة تلمسان التي كان بها أكثر من (18) جامعا ، فقد تعرض البعض منها إلى الهدم والتحويل وكان مسجد سيدي ابي الحسن الذي بني عام 1792 من أعرق المساجد حول إلى متحف، ونفس الوضع شهدته مدينة معسكر عاصمة الأمير عبد القادر حول فيها جامع العين البيضاء إلى مخزن للحبوب لتموين قوات الاحتلال، علما أن هذا الجامع، كان المنطلق الأول للجهاد من طرف المقاومة الشعبية في الغرب بزعامة الأمير عبد القادر وكذلك مدينة عنابة التي كان بها (37) سبع وثلاثون مسجدا كانت موجودة قبيل الاحتلال، لم يبق منها إلا جامع واحد هو جامع صالح باي، حيث حول جامع سيدي ابي مروان إلى مصالح عسكرية بعد أن هدم .[1]

أما بجاية فهي الأخرى لقيت جوامعها نفس المصير ومنها :

-الجامع الكبير هدم بعد احتلال بجاية عام 1833.

- جامع سيدي الموهوب تعرض إلى التخريب الكامل. [2]

2-الزوايا: عرفت الزوايا نفس أعمال التدمير، والبيع والتحويل، وحسب الاحصائيات فإن عددها تجاوز 349 (ثلاثة مئة وتسع واربعون) وكانت ذات بعد اجتماعي وديني وثقافي، وكانت مأوى للأيتام والمحرومين والعجزة وعابري السبيل والغرباء فإنها في الجانب الآخر تمثل محطات لطلب العلم والمعرفة لحفظ كتاب الله وأصول الدين وعلم المنطق وعلم الحساب والتصوف والحديث والفقه، وهذا الدور الريادي هو الذي جعل السلطات الاستعمارية تنظر إليها بعين الريبة ودفع هذه السلطات إلى محاولة القضاء عليها بكل الوسائل المتاحة، ومن هذه الزوايا:

-زاوية القشاش تعرضت للهدم مع المسجد الذي كانت ملحقة به.

-زاوية الشبارية (الشبارلية) التي يعود تأسيسها إلى الشيخ الحاج محمد خوجة الكتاجي عام 1786م، حولت إلى مقر للدرك عام 1830 إلى غاية عام 1835 وفي عام 1840 أصبحت تابعة إلى أحد الأسواق.

---

[1] بوعزة بوضرساية،**مرجع سابق**،ص:155

[2] نفسه.

-زاوية الشرفة التي أسسها محمد بقطاش 1709، استولى عليها جيش الاحتلال جزئيا ثم استكملت نهائيا عام 1841م، ثم حولت إلى فندق .

– زاوية سيدي عامر التنسي هدمت عام 1830، وبنيت على أنقاضها ثكنة.

كما واجهت كثير من الزوايا نفس المصير، مثل زاوية سيدي الجودي التي بيعت إلى أحد المعمرين، كما هدمت عن آخرها كل من زاوية سيدي البصروي، فزاوية سيدي لخضر، وزاوية الصباغين[1].

وهناك زوايا أخرى كان لها دور ريادي في نشر العلم والمعرفة وبعث روح الجهاد والحفاظ على مقومات الشعب الجزائري، وهذا ما جعلها عرضة للهدم والتخريب .

3–المدارس: لم تقتصر الاعتداءات الفرنسية على الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية فحسب بل عمدت إلى شن حرب على مقومات الشعب الجزائري وفي مقدمتها الدين الإسلامي واللغة العربية باعتبارهما ينقضان ويعرقلان الأهداف والمشاريع الاستعمارية.

لهذا الغرض أصدرت الحكومة عدة قرارات ومراسيم تهدف تدريجيا لتصفية أملاك الحبوس من مساجد ومدارس وزوايا الخ، تم تدميرها وتحويلها وبذلك تقطع شرايين الحياة العلمية والثقافية تطبيقا لكلمات الجنرال دوكرو: " يجب أن نضع العراقيل أمام المدارس الإسلامية والزوايا كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا"[2].

وهناك الكثير من المدارس التي أغلقت أبوابها بسبب هجرة معلميها إلى مناطق آمنة بعيدة لأن المستعمر الفرنسي كان يعتبر المعلم الأهلي خطيرا يجب محاربته لأنه يحافظ على المقومات الشخصية للشعب فأحيل الكثير منهم على المحاكمة فمنهم من سجن ومنهم من نفي ومنهم من طرد.

وبهذه الطريقة اختفت الكثير من الكتاتيب القرآنية ومدارس التعليم الإسلامي، التي كانت مزدهرة قبل الاحتلال الفرنسي وتناقص عدد المعلمين حتى أصبحت مادة اللغة العربية تكاد لا تدرس ، وهذا ما أكده الضابط الفرنسي "رين" في مذكراته قائلا:" لقد جاء الغزو

---

[1]- ابو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص: 87.

[2]- عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ ، ما قبل التاريخ الى 1962**، الجزائر، دار المعرفة، ج2 ، 2006، ص: 311.

الفرنسي للجزائر نكبة قاسية على أهل البلاد ... فلم يبق الغزاة على شئ من أماكن التعليم والعبادة، فقد استولوا على تلك الأماكن وعاثوا فيها فسادا"[1].

كما أن الاستيلاء على المساجد والزوايا والمدارس كان له تأثير على التعليم والذي وإن لم يشرف عليه العثمانيون فإنهم لم يقفوا حجرة عثرة أمام نشاطاته، فقد ذكر الرحالة الألماني شيمبر :" لقد بحثت قصدا عن عربي واحد في الجزائر، يجهل القراءة والكتابة، غير أني لم أعثر عليه في حين وجدت ذلك في بلدان جنوب أوربا"[2]. كما ذكر أن التعليم العربي الإسلامي كان على العموم مزدهرا سنة 1830م [3].

وهذا ما صرح به الجنرال ماري ألفوس بودو[4] قائلا " في مرحلة الغزو، عام 1837 م كان ثمة وجود بمدينة قسنطينة وحدها لمدارس تعليم ثانوي وعالي يدرس فيها قرابة 600 او 700 تلميذ في مختلف طرق تفسير القرآن ويتعلمون كل السنن المرتبطة بالرسول صلى الله عليه وسلم، كذلك كانوا يتابعون دروسا يعلم أو يهدف من خلالها لتعليم الحساب وعلم الفلك وعلم البلاغة والفلسفة.

وكان ثمة بقسنطينة، في نفس المرحلة تقريبا 90 مدرسة ابتدائية يتردد عليها ما يتراوح بين 1300و1400 طفل، أما اليوم فقد تقلص عدد الشبان الذين يزاولون دراسات علياّ 60 وتقلصت عدد المدارس الابتدائية إلى 130 وعدد الأطفال الذين يترددون عليها إلى 350." [5]

وفي محاضر جلسات اللجنة الافريقية، وفي جلسة جانفي 1834 م، لاحظ الجنرال فالازي (*Valazé*) [6] أن جميع العرب تقريبا يعرفون القراءاة والكتابة وأضاف أنه توجد في كل قرية مدرستان و بالإضافة إلى المدرسة توجد الزواية[7].

---

[1]- عمار عمورة ، **المرجع السابق**، ص: 312.

[2]- ابو العيد دودو، **مرجع سابق**، ص: 13.

[3]- ابو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، لبنان ، ط1،دار الغرب الاسلامي، بيروت، ، ج3، 1998، ص: 22.

[4]- **الجنرال ماري الفوس بودو (1804-1963):** قائد عسكري فرنسي،كان حاكما سابقا بالنيابة ثم صار وزيرا للحرب عام 1848م.

[5] محمود باشا محمد، **مرجع سابق**، ص:14.

[6]- **فلازى (*Valazé*):** جنرال فرنسي كان من المتحمسين لاحتلال الجزائر، شارك في الحملة العسكرية،كان عضوا في اللجنة الافريقية التي اقرت الاحتلال بسبعة عشر صوتا مقابل اثنان.

[7]- مصطفى الاشرف، **مرجع سابق**، ص: 81.

وقد عممت ظاهرة تخريب وتحويل هذه المؤسسات الثقافية على باقي المدن الكبرى للجزائر، ووضع البقية تحت تصرف الإدارة الاستعمارية للحد من نشر التعليم العربي.
ولهذا لم تسلم المدارس مثل المساجد من تحويلها و تخريبها، فمدرسة الجامع الكبير حولها الفرنسيون إلى حمام فرنسي، وهدموا كلا من مدرسة الأندلس، ومدرسة جامع السيدة مريم، ومدرسة جامع صباط الحوت، ومدرسة جامع السلطان[1].

كما حاولت الإدارة الفرنسية تفريغ التعليم العربي من محتواه من خلال إصدار مرسوم 14 جويلية 1850 الذي بموجبه تأسست المدارس المختلطة الفرنسية – الإسلامية[2]، وفتح هذه المدارس لأبناء الجزائر لم يكن يقصد منه تعليم الجزائريين ورفع مستواهم بل الهدف منه تجريد الشعب الجزائري من شخصيته العربية الإسلامية بقتل الروح الوطنية التي أدت به إلى إشعال الثورات المتتالية، ومحاولة صهره في البوتقة الفرنسية باعطاءه تعليما بسيطا وهزيلا يجعله أسهل انقيادا لسياسته فلا يستطيع منافسة المستوطنين في الوظائف ولا يشكل خطرا على وجودهم، ومع ذلك هناك قلة متعلمة تعمل على تثبيت وجود المستعمر وتخدم سياسته ويعمل هؤلاء كمترجمين وقضاة وكتاب إداريين، وهذا ما صرح به فلمان (*Fellman*) الذي يتساءل عن سبب إنشاء هذه المدارس فيقول: " إن الغاية ليست لتكوين موظفين مختصين ... وليس لتكوين مدرسين للتعليم العمومي، كما أنه ليس من أجل تعليم العربية للفرنسيين، ولا من أجل تعليم الفرنسية للعرب، إنما من أجل تكوين رجال يكون لهم تأثير على مواطنيهم يساعدوننا على تحويل المجتمع العربي وفق متطلبات حضارتنا"[3]، ومن جهة اخرى عملت السلطات الفرنسية على نهب التراث الجزائري كل هذه المدة فلم تنجو المخطوطات ولا الوثائق ولا أمهات الكتب من السرقة والإتلاف والحرق، وفي هذا الإطار ذكر فاغنر بان بيربروغر– عضو البعثة العلمية – كان يحاول شراء ما وجده عند الجنود من مخطوطات نفيسة، مثل "كتاب القضاة " وتاريخ مدينة قسنطينة" وأضاف فاغنر بأن أغلب هذه الكتب قد ضاعت في الطريق إلى عنابة، لأن الجنود لم يكونوا يعرفون قيمتها، ولذلك تركوا على الطريق عدة صناديق[4].

---

[1]- ابو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، ج1**، ص: 85.
[2]- بوعزة بوضرساية، **مرجع سابق**، ص: 159.
[3]- عمار عمورة، **مرجع سابق**، ص: 313.
[4]- ابوالعيد دودو، **مرجع سابق**، ص: 89.

واعترض فاغتر عن هذه الجريمة بقوله:" ...إن الأربعمائة أوالخمسمائة كتاب التي أرسلت إلى مكتبة الجزائر لخزنها في قاعاتها المغبرة كان من المفروض أن تبقى في أيدي أصحابها، أما وقد حدث خلاف ذلك، فإن هناك الكثير من الأسر العربية، قد حرمت من العلم ومتعة القراءة"[1].

وكان من المسلوبات أيضا، مكتبة الأمير عبد القادر بعد سقوط الزمالة، هذه المكتبة مكونة من أندر المخطوطات العربية، والتي كانت فخمة التجليد، وكانت قيمتها تقدر بخمسة الآف جنيه استرليني[2]، إلا أن قيمتها الحقيقية لا تقدر بثمن، فلقد قضى الأمير فترات طويلة لجمعها، وقال عنها: " كان لي نية في اقامة مكتبة في تاجدمت، لكن الله لم يعطن الوقت للقيام بذلك فالكتب التي وجهتها للزمالة استولى عليها ابن الملك"[3].

وكانت أهم مجموعة مكونة من 37 مجلدا ومخطوطا، وهي محفوظة في مكتبة شانتي (*Chantilly*) بفرنسا[4]،كما تعرضت كتب ومخطوطات أخرى للضياع، فلقد كان الأمير عبد القادر يسير على أعقاب طابور ابن الملك، مستشردا بالأوراق الكثيرة المتناثرة على طول الطريق، والتي كان الجنود الفرنسيون يعبثون بها ويمزقونها ويرمون بها أثناء سيرهم[5].وقد إنتاب الأمير عبد القادر حزن شديد لما حدث لمكتبته الخاصة ومما نستخلصه من هذه الأعمال أن الإدارة الاستعمارية أصرت على تفريغ التعليم من مقوماته الحضارية ورسالته النبيلة واحلال محله التعليم الفرنسي لتهجين المجتمع الجزائري، ليكون في خدمة ثلة من المستوطنين المتطرفين تستمد قوتها بالحديد والنار.

4-الأضرحة والقباب: لم تنحصر أعمال الهدم والتدمير التي طالت المساجد والزوايا والمدارس إنما انتقلت هذه المظاهر والفضائح إلى الأضرحة والقباب التي لم تسلم ويظهر هنا سقوط القواعد الأخلاقية والعادات التي فرضت إحترام الأموات، ونذكر بعض هذه الأضرحة والقباب على النحو التالي:

---

[1]- ابو العيد دودو، **مرجع سابق**، ص: 90.

[2]- **شارل هنري تشرشل**: حياة الامير عبد القادر، ترجمة وتقديم وتعليق ابو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص: 213.

[3]- Musée Condé à Chantilly Sonagi, **Abdelkader et l'Algerie**, édition d'Art, Paris, 2000, p: 102.

[4]- Ibid, pp. 103-106.

[5]- مصطفى الاشرف، **مرجع سابق**، ص: 236.

- ضريح سيدي بتقة بالعاصمة احتله مهندسون عسكريون وحولوه إلى مصلحة الجسور والطرقات التابعة لهم.

- ضريح سيدي السيد تم إلحاقه بثكنة الدرك عام 1833م ليحول عام 1844 الى مدرسة الطرز التي كانت تشرف عليها المعمرة لوسي بن عبان.

- ضريح سيدي عيسى الذي يعود إلى 1628م، مباشرة بعد احتلال العاصمة حول إلى إقامة للجيش الفرنسي وبعدها حول إلى سينما وفي عام 1875م أصبح مبنى خاص بمصالح الجمارك.

- ضريح الوالي سيدي دادة، تم إلحاقه بأحد الأديرة المسيحية، لكنه دمر عام 1864 قصد توسيع الدير ليصبح كملحق له ويحول فيما بعد إلى مدرسة.

- ضريح سيدي فليح، كان به مسجدا قبل الاحتلال الفرنسي لكنه مع احتلال العاصمة حول إلى مخزن لقوات الاحتلال مع بداية عام 1836م، وبعد ذلك نقلت ملكيته إلى مصالح الدومين عام 1842م.

- ضريح سيدي يعقوب الأندلسي كان يوجد بالقرب من منطقة بوزريعة، وهو الأخر تعرض للتشويه، ثم ألحق بأحد مستشفيات الجيش الفرنسي.[1]

أما القبب فهي الأخرى لم تسلم ونالها ما نال الأضرحة من هدم و تدمير و منها:

- قبة بنت جعفر الكتانية وقع لها ما وقع للضريح وسويت بالأرض لتوسيع منطقة باب الوادي

- قبة سيدي بن سالم ألحقت بالثكنة العسكرية عام 1830 ثم ضمت بعد ذلك إلى الثانوية الجديدة سنة 1862م.

- قبة بوشاقور نقلت ملكيتها إلى الدومين سنة 1844م.

- قبة بوطويل تم الحاقها بالخدمات العسكرية عام 1830، ثم حولت سنة 1860 إلى مقر لفرقة المدفعية.

- قبة سيدي عبد المولى تعرضت للسطو عام 1840م ثم أصبحت ملكية لأحد المعمرين .[2]

---

[1] بوعزة بوضرساية، **مرجع سابق**، ص:162.

[2] نفسه، ص:162.

وهناك عدد كبير من الأضرحة والقباب التي انتشرت في ربوع الجزائر أثناء الاحتلال وتعرضت هي الأخرى إلى الهدم والتدمير الممنهج لا شئ إلا لكونها ذات بعد ديني وهذا الذي يغضبهم ولا يرضيه.

تعتبر هذه السياسة البشعة المتبعة من طرف السلطات الفرنسية على رموز الشعب وخاصة أماكن العبادة والزوايا والكتاتيب محاولة لتوقيف الحركة العلمية، وبمجرد دخول الجيش الفرنسي عمل على تدمير مصادر رزق القائمين عليها، ولهذا كانت نتائج هذه الأعمال وخيمة على الطبقة المثقفة حيث أجبر العديد من الأعيان و المثقفين إلى الهجرة أو التهجير خارج وداخل الوطن، وإلى جانب ما تم ذكره من مساجد وزوايا و قباب و أضرحة كانت الأوقاف هدفا لتلك السياسة

5-أملاك الأوقاف: عرفت الجزائر إبان الحكم العثماني انتشار الوقف الذي كان دوره كبيرا في حياة الجزائريين اليومية، وأظهرت الاحصائيات قبل الاحتلال أن عددها بلغ 1558 ما بين البنايات والعقارات، وقدرت عائداتها السنوية 43.222.70 فرنك[1].

وعمل الفرنسيون على الإستيلاء على هذه الأوقاف حيث قام الجنرال كلوزيل باصدار قرار 08 سبتمبر 1830م ،متضمنا سبع مواد، وملخصه اعتبار كل البيوت والمحلات والحدائق والأراضي، التي كانت تحت سلطة الداي والبايات بعد خروجهم من الجزائر أملاكا عامة، واعطاء هذا المتعجرف مهلة ثلاثة أيام من صدور القرار كمهلة للتصريح بالأملاك، مع التهديد بالعقاب لمن لا يحترم هذه المهلة[2].

هذا الإجراء أثار غضب الجزائريين وقام العلماء ومفتو الجزائر، وبينو للجنرال كلوزيل أن أملاك مكة والمدينة ليست للعثمانيين، فتراجع كلوزيل عن قراره، وكان ضمن المحتجين المفتي الحنفي محمد العنابي[3]، فدبر له كلوزيل مكيدة وأرغمه على مغادرة الجزائر بتهمة التآمر للقيام بانقلاب ضد الوجود الفرنسي في الجزائر من أجل اقامة حكم إسلامي فيها[4].

---

[1]- Devoulx," Corporation de la Mecque et Médine", **R.A**،N°04 ,1859-1860، pp. 469-471.

[2]- Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie, imprimerie du gouvernement, Alger، 1856 ,p. 02.

[3]- هم محمد بن الحسين الجزائري (1775-1851) تولى الافتاء اربع مرات، وبعد نفيه تولى الافتاء في الاسكندرية سنة 1851 وتوفي فبها.(انظر ابو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص: 109.)

[4]- خديجة بقطاش، **الحركة التبشرية في الجزائر (1830-1871)**، الجزائر،مطبعة دحلب، 1992، ص: 23.

وبعد ثلاثة أشهر من إصدار القرار الأول، أصدر كلوزيل قرار ثانيا وهو معروف بالارتجالية والتخبط في قراراته – في 07 ديسمبر 1830م وتضمن سبع مواد وأضاف هذه المرة الأملاك الدينية (أملاك مكة والمدينة) وضمها إلى الأملاك العامة[1].

وكلف البارون لويس (*Baron Louis*) في شهر اكتوبر 1831 وكان وزيرا للمالية، المفتش المالي فوجرو (*Foujro*) بمراقبة الوكلاء الذين أوكلت لهم جمع مداخيل الأوقاف في الجزائر بعد أن إطلع على سوء نيتهم وتحويل مبالغ من دخل الأوقاف إلى مصالحهم الخاصة[2].

ولإعطاء صورة توضحية عن حجم هذه المداخيل نضرب مثلا عن أملاك الجامع الأعظم بالعاصمة وتضم 125منزلا و39 متجرا، 03 أفران، و19 بستانا، و107 ايرادا، وضمت هذه الحبوس إلى الإدارة الفرنسية[3]، وقدرت مداخيل مكة والمدينة في سنة 1835 م ب 138.376.65 فرنكا[4].

وتم تحويل اثنان وثلاثون مسجدا إلى مراكز ومصالح إدارية فيما بين سنوات 1830-1832، ويذكر المقتصد المدني بيشون أن السلطة العسكرية تمكنت من بسط نفوذها في نفس الفترة على حوالي خمسة وخمسين ملكية تابعة لأوقاف مكة والمدينة[5].

أما العريضة التي قدمها حمدان خوجة إلى وزير الحربية سولت جاء فيها: " أن أول ما وقع من المخالفة بعد نفي القاضي والمفتي بغير حق، أن استولوا على أوقاف مكة والمدينة، وهي صدقة مِنّا ومن والدِينَا على الفقراء ...ونطلب ردها، كما كانت، وأن يردوا كل ما اخذوا من نقود وكراء، وما سكنوا من ديارها وبساتينها"[6]، فكان رد الوزارة،" ...أما أحباس مكة والمدينة فإنهم استولوا عليها كما هو الشأن بالنسبة للمساجد والأملاك الأتراك، أما القرار الذي اتخذه بيرتزين بتاريخ 10 جوان 1831م فإنه لم يقض إلا بالحجز"[7]، فما هو الفرق بين الحجز

---

[1]- Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie, op.cit, pp. 4-5.

[2]- خديجة بقطاش، **مرجع سابق**، ص: 25.

[3]- عبد الجليل التميمي،" وثيقة على الاملاك المحتسبة باسم الجامع الاعظم"، منشورات **المجلة التاريخية المغربية**، عدد 05، تونس، 1980، ص: 14.

[4]- A.Devoulx, op.cit, pp. 469-471.

[5]- خديجة بقطاش، **مرجع سابق**، ص: 27.

[6]- عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، **مرجع سابق**، ص: 146.

[7]- المرجع السابق، ص: 147.

والمصادرة في قاموس وزارة الحرب الفرنسية؟ إنه عمل إستفزازي وإستهتار بمقومات الشعوب، أما كلوزيل فهو معروف بشطحاته وعرف عليه العجرفة ولا نعرف هل كانت أحباس مكة والمدينة من أملاكه حتى يبيعها، أما بيرتزين فقد تطاول بحجزه هذه الأملاك مخل بمعاهدة دي بورمون والتي تنص على إحترام الدين والممتلكات في ما دتما الخامسة.

وهكذا فقد امتدت يد اللوصوصية إلى الأوقاف التي كانت في خدمة المجتمع بكل طبقاته، ولكن السؤال المطروح لماذا هذه الأعمال من القادة الفرنسيين باختلاف توجهاتهم وشعاراتهم؟ ولقد أجابنا عثمان بن حمدان خوجة بقوله: " أعتقد أنني عثرت عن السبب الذي جعل الموظفين الفرنسيين يشيرون على الحكومة الفرنسية بالإستيلاء على تلك المؤسسات، إنهم فعلوا ذلك أولا: للحصول على وسيلة يكسبون بها ثروة طائلة ... ولو على الإنسانية وشرف الأمة، وثانيا: لافتتان الأنفس، وترغيب فرنسا في الاحتفاظ بالإيالة لنفسها، عندما يظهرون لها أن المدخول معتبر"[1].

كما عمل الفرنسيون على اجتثاث اللغة العربية وهذا ما نستشفه من رسالة بعث بها الدوق روفيغوا إلى وزارة الحرب في 15 اكتوبر 1832م والتي جاء فيها: " إن إيالة الجزائر لن تكون حقيقة من الممتلكات الفرنسية، إلا بعد أن تصبح لغتنا لغة قومية فيها، وحتى تتأقلم فيها الفنون والعلوم التي يقوم عليها مجد بلادنا ... والمعجزة التي ينبغي تحقيقها، هي احلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية تدريجيا، ومتى كانت اللغة الفرنسية لغة السلطة والإدارة فانها سوف لا تلبث أن تنتشر بين الأهالي"[2].

6-الانعكسات السلبية على أعيان الجزائر ومثقفيها :

أحدثت القوانين الجائرة أعيان الجزائر (العلماء – الحكام – شيوخ الطرق الصوفية ، وشيوخ العشائر) هجرة كبيرة نحو الدول العربية ومنها المغرب الأقصى وتونس ، فعمل الاحتلال على إزالة المؤسسات التي كانت من حواضر العالم الإسلامي واستبدالها بمؤسسات أجنبية عن الدين والعباد أدرك الأعيان خطره الداهم وضربه صميم مقومات الشعب.

---

[1]- حمدان خوجة، **مرجع سابق**، ص ص: 276-275.

[2]- ابراهيم لونيسي، **القضايا الوطنية في جريدة المبشر(1847-1870)**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1994/1993، ص: 20.

واجتمع في أول خميس بعد دخول الفرنسيين العاصمة مجلس مكون من العلماء والفقهاء لدراسة آداء صلاة الجمعة التي كانت تلقى باسم أمير المؤمنين " السلطان العثماني " وبعد تداول الرأي فيما بينهم استقروا على الصيغة التالية "اللهم أيد الملة الحنيفية وأحـــي قلب من أحيا السنة النبوية ونجنا من الفتن الدنيوية والأخروية إنك على كل شئ قدير"[1].

لقد أدرك العلماء أن زوال المؤسسات التي بنيت على مدى عشرات السنين والتي كانت منارات للعلم والمعرفة وجمعت كلمة المسلمين وصانت أعراضهم وأرزاقهم ، وفقدان هذه المؤسسات كان له وقع سيئ على المجتمع وعليه كانت الهجرة الطوعية بدافع الخوف على الملة والدين، أما الهجرة القصرية فقد طالت القادة والرموز الدينية والاجتماعية وأصحاب النفوذ السياسي والعسكري، والملاحظ أن سنوات الجهاد للمقاومة الشعبية الأكثر تنظيما، اعتمدت إعلان راية الجهاد باسم هؤلاء العلماء والفقهاء وشيوخ الطرق الصوفية، فكانوا الزاد القوي والشحنة المتفجرة لاثارة القبائل ضد الاحتلال الفرنسي لكونه صليبيا مسيحيا ضد الاسلام والمسلمين، وعليه كان الجهاد أمرا حتميا ولكن تقدم جيوش الفرنسية أدى إلى العد التنازلي للمقاومات الشعبية، مما أثر سلبيا، بل كان عاملا أساسيا في دفع العلماء والفقهاء إلى الهجرة خوفا على أرواحهم ودينهم فكانت قبلة جماعة منهم المغرب الأقصى مفضلين الغربة عن البقاء تحت سلطة الكفار، واحتضنت مدينة فاس أول دفعة و منهم:

-الفقيه محمد بن الأخضر المجاجي الحسني.

- الفقيه أحمد بن الهاشمي الجعفري.

- الفقيه محمد بن عبد الله المجاوي الجليلي التميمي.[2]

والملاحظ أن هؤلاء الفقهاء لم ينتقلوا بمفردهم إنما هاجروا بعائلاتهم وأقاربهم وذويهم.وفي ظرف قصير لا يتجاوز عقدين فقدت الجزائر نخبة لا يستهان بها من أعيانها وعلمائها وفقهائها وسياسييها وعسكرييها واستمر هذا النزيف طيلة القرن التاسع عشر، وكلما انطلقت مقاومة هنا أو هناك شهدت البلاد هجرة جماعية أو فردية وأكبر عملية تهجير وقعت أثناء الانتفاضة الكبرى بقيادة الحاج المقراني سنة 1871 وهذه الهجرات هي التي مكنت رجل

---

[1]- بوعزة، بوضرسابة، **مرجع سابق**، ص: 171.

[2] خير الدين شترة ،المهاجرون الجزائريون،الجزائر،دار كردادة للنشر و التوزيع ،2013،ص:295.

مثل بوجو وكامبون بعده من الحصول على فتوى شرعية تحرم على الجزائريين القتال والمقاومة ما داموا عاجزين على قتال المحتل ومن ثمة كانت بعثة ليون روش وكذلك كانت منافي أعيان الجزائر نحو كاليدونيا الجديدة وسان مرغريت، وكورسيكا حيث قضوا نحبهم بعيدا عن الأوطان وعليه كان لا بد من رفع الأصوات عاليا للدفاع عن حقوق هؤلاء المهجرين والمهاجرين اليوم ؟ لماذا طويت هذه الاحداث ونسينا هؤلاء الذين قدموا أرواحهم لكي تبقى الجزائر واقفة .

والحقيقة التي غابت أو غيبت من طرف الاستعمار أنها لم تستطع القضاء على هوية المجتمع الجزائر بالرغم من القتل والتشريد والتهجير للعلماء والفقهاء، حتى يعم الجهل و الأمية ومن ثم طرح بدائل أخرى تعليمية المتمثلة في المدارس الفرنسية وعليه ربطت السلطات الفرنسية التهجير بغلق المدارس العربية والمعاهد الدينية التي استطاعت أن تعري الاستعمار على حقيقته بالإضافة إلى التمادي في الإستيلاء على الأوقاف وكذلك تخريب وتدمير وتحويل المساجد، والزوايا والكتاتيب هذا إلى جانب استعمال الاختلافات المذهبية بين أطياف الشعب الجزائري، وكذلك استعمال المدارس باللغة الفرنسية حتى يتكون جيل لديه قابلية للاستعمار بل يكون المدافع الأول عن المؤسسات والقيم الفرنسية داخل الجزائر، وهذا يعني تهجين المجتمع ورفضه مقاومة المستعمر وقد استطاعت الإدارة الفرنسية انتاج طبقة من الاندماجيين أمثال شريف بن حبيلس صاحب كتاب " الجزائر الفرنسية كما يراها أنديجان" وكذلك المحامي بالقاسم أبعزيزن المدعو عستين وحنفي الأحمق[1]، وبذلك أصبحت هذه الطبقة عبر مراحل التواجد الاستعماري هي المدافعة عن انجازات هذا الاستعمار أكثر من الفرنسيين وحتى المعمرين أنفسهم، وتعتبر جريدة (*La voix des Humbles*) خير دليل على ذلك.

[1]- Guy Pervillier, **les étudiants Algériens de l'université francaise 1881-1962**, Casbah editions, p. 81.

الفصل الرابع: الآثار الإقتصادية والإجتماعية

1. ملكية الأراضي قبل الإحتلال وبعده

2. الإستيطان والمستوطنين ومراحل قدومهم

أولاً: ملكية الأرض في الجزائر قبل الإحتلال وبعده

منذ أن وطئت أرض الجزائر جحافل المستعمرين تعددت أشكال تشتيت وتفكيك المجتمع المباشرة لانجاح المخطط الاستعماري، وكان هناك أنواعا أخرى من الابادة لاتقل خطورة عن تلك المجازر بل تفوقها فضاعة وتتمثل في طبيعة الحكم العسكري ونتائجه الوخيمة على المجتمع الجزائري.

وقد بدأت الابادة مع الاحتلال العسكري واستمرت طوال مدته لكن مقاومة الشعب الجزائري أفشلت هذه الظاهرة الخطيرة مقارنة بما حدث في مناطق مختلفة من العالم وخاصة العالم الجديد واستراليا، حيث نجح الانجليز في تمكين المعمرين من إنشاء مستوطنات بلغ عدد ساكنيها في سنة 1861 حوالي مليون ومئة ألف وافد.

اما الاحتلال الفرنسي فلم يتمكن بعد اثنين واربعين عاما من حشد اعداد تستطيع ان تؤثر على الواقع الديمغرافي، ووصل عدد المستوطنين الى 279.691 منهم ما يقارب 164175 فرنسي فقط حسب احصائيات سنة 1872[1].

وما يمكن ملاحظته من خلال تزايد حركة الإستيطان ما يلي: في سنة 1831، أي بعد عام فقط من احتلال الجزائر وصل عدد المستوطنين ما يقارب 3228 نسمة، وما بين 1832 إلى 1852 أي بعد عشرين عاما ارتفع عدد المستوطنين إلى 124.401 نسمة بما في ذلك معمري سنة 1848 وفي سنة 1864 وصل العدد إلى 235000 نسمة وبحلول عام 1871 الذي واكب انتفاضة ثورة الشيخ المقراني ضد الوجود الفرنسي، وصل عدد المستوطنين إلى 245000 بما في ذلك العدد المتوافد من منطقتي الألزاس واللورين.

إن نسبة إرتفاع أعداد المستوطنين الوافدين من فرنسا ومختلف المناطق الاوربية لم تكن بالشكل الذي كانت تحبذه الإدارة الفرنسية، ففي نظرها بقي عدد المعمرين ضعيفا جدا ، سواء بالنسبة للفرنسيين أو مختلف الأجناس الأخرى، لأنها كانت تطمع في ترجيح كفة العنصر الأوربي على السكان الأصليين أصحاب الأرض وبذلك تكرس مفهوم الجزائر الفرنسية بشريا إلى جانب استعمال القوة العسكرية اعتمادا على إغراء المستوطنين بتوفير أحسن الاراضي لهم.

[1]- Kamel Kateb, **Européens, Indigénes et juifs en Algerie(1830-1962)** ,Alger, Editions El-Maarifa ,2010,p. 29.

1. الأراضي في الجزائر قبل وبعد الاحتلال

لقد استطاعت السلطات الفرنسية من خلال التقارير المقدمة اليها من طرف الجواسيس الذين ارسلوا في مهمات سرية من اعطاء وصف دقيق عن طبيعة الاراضي الجزائرية والمناخ المتنوع الذي تتميز به، ومما جاء في بعضها أنها أراضي خصبة ومياهها عذبة وغزيرة ومناخها شبيه بالدول الأوربية ويوجد في الأفق الهكتارات التي تنتظر المحراث.

وفي نفس الاطار ذكر أوجان فرومنتا (*Eugéne Fromentin*)[1]، ان خصوبة الأرض الجزائرية جعلت منها مستعمرة فلاحية كبيرة، مما يجعلها تساهم في توطين الوافدين الأوربيين، لكن الأراضي التي بني عليها الفرنسيين آمالهم وآحلامهم لتوطينها حثالة المجتمع الغربي من شذاذ الآفاق، لم تكن أرضا بكرا غير آهله بالسكان بل لها أهل يذودون عنها ونظام حكم وسيادة،لذلك عند دخولهم البلاد وجدوا نظاما قائما فيها معتمدا على قوانين مطبقة حتى أنهم انبهروا بهذه القوانين الإسلامية المطبقة والملكية الفردية التي اعتبرت فريدة من نوعها وأن الأملاك الخاصة هي في الغالب غير قابلة للتقسيم.

وعملت فرنسا على استباحة كل شئ وفرضت على المجتمع الجزائري قوانين دخيلة عنه تصب كلها في صالح المستوطنين قصد الاستيلاء على الأراضي التي هي ملك للقبائل والعروش بما في ذلك الأراضي المشاعة، ولم تستثن حتى أراضي الأعيان وهي الأراضي التي كانت تحيط بالمدن الكبرى مثل الجزائر والبليدة وعنابة وتلمسان وقسنطينة وغيرها.

وقد وجدت فرنسا ظالتها في مصطلح الأرض الميتة (*Les terres mortes*) والمقصود بها الأراضي عديمة الانتاج وهي ليست ملكا لأحد، وهذا ما يسمح للسلطات الفرنسية بالسطو عليها واستصلاحها وتوزيعها بالمجان على غلاة المستوطنين، أما الأراضي الحية فهي الأراضي المنتجة والتي تعود في أغلبها إلى أصحابها ولكنها غير قابلة للتقسيم، فعملت السلطات الفرنسية على مدى 40 عاما في طمس الحقائق وإصدار قوانين جائرة تمت على أثرها ضم الكثير من هذه الاراضي وتوزيعها دون عناء على المستوطنين.

---

[1]- **أوجان فرومنتان (1820-1876)**، كاتب ونحات فرنسي، له عدة لوحات واشتهر بلوحة الصيد بالصقور في الجزائر سنة 1863،وهو صاحب كتاب حكايات السهر.(المنجد لاروس، مرجع سابق، ص: 1419 .)

لم تجد الإدارة الفرنسية عند دخولها الجزائر شغورا في ملكية الأراضي بل وجدت الأراضي مهيكلة و منظمة تنظيما محكما على النحو التالي:

1. **أراضي الملك**: تعتبر هذه الاراضي مرتبطة بالملكية العقارية للأفراد، وهذا النظام كان سائدا قبل دخول الفرنسيين إلى الجزائر، وتخضع هذه الأراضي إلى القانون الوراثي الإسلامي وأصل الملك في الجزائر ينقسم إلى نوعين حسب الإدارة الفرنسية:

أ. الأملاك ذات الأصول الرومانية وتغطي قرابة ثلاثة (03) ملايين هكتار وهي ملك للعديد من القبائل المنتشرة عبر التراب الجزائري.

ب.الأملاك ذات الأصول الإسلامية وهي تغطي مليونان ونصف مليون هكتار وتمثل ممتلكات العائلات العربية في الجزائر[1].

وتعتبر هذه الأراضي غير قابلة للتقسيم وهي موزعة على أفراد القبيلة ولكل فرد حق في استغلال الأرض حسب الوحدة النقدية التي تمثل 192هكتار من المساحة الاجمالية للملك،هذه الأملاك لا يمكن بيعها إذا رغب أحد الأفراد في ذلك لأنه يصطدم بحق الشفعة وكذلك فإن أي فرد من العائلة له الحق الطعن في البيع على أساس أنها ملكية جماعية وغير قابلة للتقسيم وإلى جانب حق الرهن هناك البيع بالوفاء والذي يعطي حق استرداد المبيع بالوفاء دون تحديد تاريخ الاسترداد الذي يبقى فرضيا[2].

2. **أراضي العرش**: وهي أراضي ذات ملكية جماعية تغطي مساحة خمسة ملايين هكتار وهي أراضي الخراج التي ينص عليها القانون الإسلامي ويرجعها البعض إلى ممتلكات القبائل المنهزمة وقد أشار السيد ارثو جيرولت إلى هذا النوع من الأراضي وأطلق عليها أصحابها اسم "مزارعي الإسلام" "*Les fermiers de l'islam*" وذلك لخضوعهم لدفع الضرائب للمستوطنين الغزاة وأغلب هذه الأراضي موجودة في المناطق التلية, أما ضريبة الانتفاع لهذه الأرض تماثل ما يدفع عن سكن ترابي[3].

[1]- Clamgeran.(L.J), **l'Algerie** ,Impression de voyage, Paris ,1874,p. 69.
[2]- Giraurlt Arthr, **Principes de colonization et de législation coloniale**, Algérie, 1931, p. 204.
[3]- Ibid, p. 205

3. **أراضي البايلك:** وهي الأراضي التي تمتلكها الدولة ذات عقار واسع ومهم وقد زادت مساحات هذه الأراضي بالاستلاء على جل أراضي القبائل المنتفضة على الإحتلال الفرنسي وتتوزع هذه الأراضي على الشكل التالي:

أ. الأراضي الحية وهي المستغلة من طرف البايلك، ويعمل بها مجموعة من الخماسين تحت إشراف أحد المراقبين وفي بعض الأحيان تؤجر لبعض القبائل مقابل سكن وفي هذه الحال تعتبر الأملاك المستأجرة أملاك العزل .

ب.الأراضي الميتة وتشمل الغابات والاحراش والاراضي المهملة والمستعملة كمراعي لقطعان الحيوانات المتنوعة وقد حددت مساحتها بحوالي (2) مليون هكتار، وقد أطلق عليها اسم بلاد الاسلام وهي الاراضي المسموح التنقل فيها للافراد والحيوانات.

ج. الاراضي التي منحت لبعض القبائل التي تقدم خدمات عسكرية وضمان جمع الضرائب وهي المعروفة بقبائل المخزن[1].

وهذه الامتيازات مرتبطة بالخدمات التي تقدمها القبائل للسلطات، وقد عملت السلطات الاستعمارية إلى استمالة بعض القبائل حيث أبقت على النظام القديم محاولة إخضاع هذه القبائل عن طريق الإغراء واستطاعت استمالة قبائل الدواير والزمالة التي قاتلت إلى جانبها في الحرب ضد الأمير عبد القادر، واشتهر من هذه القبائل مصطفى بن اسماعيل الذي قتل على يد قوات الأمير، وقد منحته سلطة الاحتلال رتبة جنرال لكن كانديجان وليس كفرنسي.

4.**أملاك الحبوس:** هي الأملاك التي منحت كصدقة أو هبة لبعض الجمعيات أو المؤسسات الدينية . إن القانون الأساسي لأملاك الحبوس يسمح بتحقيق أهداف نبيلة ومختلفة في آن واحد.إن أملاك الحبوس كانت مزدهرة في الجزائر قبل الدخول الفرنسي ولكن القوانين الفرنسية والمراسيم عملت على تثبيت المستوطنين في الجزائر.وعلى هذا الأساس سارعت الإدارة الفرنسية إلى أخذ الاحتياطات الضرورية واللازمة لتغيير إدارة أملاك الحبوس تماشيا مع مصالحها الضيقة وقد جاء هذا التغيير ضمن مجموعة من النصوص القانونية والمراسيم الحكومية.

---

[1]- Claude Bontems,op.cit, p. 144.

ومن هذه القوانين: الأمرية الحكومية الصادرة عام 1844، والبند السابع عشر من القانون الصادر في 18 جوان سنة 1815 والمرسوم الصادر في 30 اكتوبر من عام 1858 والذي يمدد اجراءات الأمرية الحكومية لعام 1844.

وعملت إدارة الاحتلال على تقنين القوانين والمراسيم محاولة تمليك المستوطنين، والذي كان في السابق محصورا على المؤسسات الدينية التي استفادت من الهبات سواء فردية او جماعية.

أ. **الاستيطان في ظل التردد:** شهدت الجزائر ما بين 1830-1835 مرحلة احتلال ضيق انحصرت في المستوطنين الذين هم جنود الحملة على الجزائر وكذلك الطبقة المعارضة لشارل العاشر، وكانت بداية الاستيطان العسكري باغتصاب ألف هكتار تابعة لحوش حسن باشا بنواحي الحراش، وأعطيت إلى مجموعة من الجنود لتسييرها، وأطلق عليها اسم المزرعة النموذجية الافريقية وقد اعتمد المستوطنون على اليد العاملة الجزائرية في انتظار وصول دفعات المستوطنين ومن دعاة الاستيطان في هذه المرحلة كلوزيل والدوق دي رفيغو.وكان الهدف من هذا الاستيطان هوتغيير الجغرافية البشرية للجزائر بإسكان العناصر الأروبية المتعددة و من خلال ضمان استقرار وبقاء فرنسا ومحافظتها على المستعمرة الجديدة، والتمكين لمؤسساتها بتثبيت وجودها بالجزائر.

وكان الدعم المعنوي لحركة الاستيطان ظاهرا في خطابات الحكام و تصرفاتهم، ومن هذا المنطلق فإن تشجيع الأوربيين على التوجه إلى الجزائر وتعميرها كان ضروريا للسلطة وعليه عملت على مساعدتهم ماديا، موفرة لهم السكن ورواتب تفوق رواتبهم في باريس وقد كانت بداية الاستيطان في المناطق الساحلية وهو ما سمح بظهور قرى استيطانية مثل بئر خادم والقبة وسحاولة وشراقة ودالي ابراهيم ليمتد ابتداء من سنة 1835م إلى كامل التراب الوطني وأول مستوطنة أوربية أقيمت خارج الجزائر هي مستوطنة بوفاريك سنة 1836م ورعت بمناسبة تدشينها 563 قطعة أرض مساحة الواحدة منها ثلث هكتار[1].

وإلى جانب المجموعات التي وفدت مع جيش الاحتلال هناك فئة أخرى اطلق عليها اسم أصحاب القفازات الصفراء (*Les colons en gants jaunes*) وتتكون من الفرنسيين الذين بقوا أوفياء للملك شارل العاشر واختاروا الهجرة طواعية للجزائر بدل العيش تحت حكم النظام

[1]- عمار عمورة، **مرجع سابق**، ص: 301.

الجديد وهؤلاء كان يسخر منهم أبو الاستيطان المارشال بوجو حيث ينعتهم بسخرية (بالمعمرين ذوي القفازات الصفراء والقباعات الحريرية) (*Les colons en gants tannés et en chapeaux de soie*).

كان أغلب هؤلاء ينتمون إلى العائلات الاستقراطية تمكنوا من شراء مزارع كبيرة في مختلف المناطق الجزائرية، وكان هدفهم بالدرجة الأولى جلب أكبر عدد من العائلات الفرنسية الراغبة في الهجرة نحو الجزائر، وعمل هؤلاء على انشاء مشروع استيطاني إنساني يعتمد على إستصلاح الأراضي وهي محاولة لكسب ود الأهالي وهو ما اصطلح عليه بالجزائر الزراعية انطلقت الأعمال في سهل متيجة، وقد برز اسمان هما السيدان أو غستين دوفيلار (*Augustin de Viallar*) وطوناك دوفيل ناف (*Tonnac de Villeneuve*) فالأول صرف مليون فرنك فرنسي لشراء عقارات وأملاك على الساحل والقبة وبئر مراد رايس وتقصراين، وقام باسكان عدة أسر فرنسية أما دوفيل ناف فقد اشترى مع السيدان توناك والطبيب الجراح بودان (*Baudens*) أراضي في سهل متيجة.

وعرف على دوفيل ناف تكوينه في اللغة العربية وله معرفة واسعة بالعادات والتقاليد العربية واستطاع ولوج قلب الأهالي، فكان يلبس مثلهم وكان يدخل الأسواق في بوفاريك دون حراسة بالرغم من سوء الأوضاع الأمنية في ذلك الوقت[1]، واستطاع فيلار جمع أموالا كبيرة من فرنسا وبنى مستوصفا في بوفاريك تحت اشراف الطبيب بوزان (*Pouzin*) وفتح المستوصف للمستوطنين والأهالي على حد سواء[2].

كما ظهرت عدة أسماء أخرى من مدعمي حركة الاستيطان عبر مناطق الوطن منهم سانت غيلهام (*Saint Guilhem*) وروسات بولبون (*Raousset Boulbon*)، واستطاع طوناك الوصول إلى رئاسة بلدية بئر خادم، واستطاع هؤلاء الملاك الجدد الاستعانة بمزارعين أتو بهم من عدة بلدان أوربية ومنحوا لهم مرتبات مضاعفة لما كانوا يتقاضونه في البلد الأم، غير أن هذه التصرفات لم تعجب السلطات العسكرية التي رأت أنها سابقة لأوانها، فالأوضاع الأمنية غير

---

[1]- Lardiller.A, **Le peuplement francaise en Algerie** ,Editions Athanthrope, Paris,1992 ,p. 112.

[2]- شارل أندري جوليان، **مرجع سابق**، ص: 22.

مستقرة والقبائل العربية تهاجم من حين لآخر المعمرين وتلحق بهم خسائر كبيرة رغم حماية الجيش الفرنسي لهم[1].

في هذه الفترة ظهرت عدة تبريرات للأطروحة الرسمية حول الاستيطان المحدود بل الخروج من الجزائر، وفي تصريح رسمي للمارشال بوجو عند ما كان جنرالا في سنة 1840 في محادثة بينه وبين متزعم الرومانسية "فيكتور هيجو" وهو الكلام الذي سيقدمه في الغد في المجلس الوطني الفرنسي قال له «تلقيت تعليمات بأن أفرغ البلاد من السكان وأن السفن جاهزة لنقل ما تبقى من السكان إلى جزيرة المارتينك ولكن تبين بأن عدد الجزائريين أكبر مما قيل لي» لأنهم قالوا له بأن عدد الجزائريين 400 ألف وهذا العدد تستطيع أن تقضي عليه في أقرب وقت فلم يتمكن، وقال له «سأطلب غدا من المجلس الوطني أن يعفيني من هذا الاحتلال ونسحب جيوشنا ونعود إلى بلادنا لأنه من غير الممكن إفراغ البلد من سكانه.»

هنا تدخل "فكتور هيغو" وقال له «لو تقوم بمثل هذا التصريح سأجرك على التراب، أطلب التعزيزات وسنعطيها لك، أما أن تخرج من الجزائر فلا سبيل لك في هذا لأن مستقبل فرنسا في الجزائر[2].»

واهتم لوروا بوليو(*Paul Leroy Beaulieu*) بمشكل الاستعمار فلاحظ أن فرنسا الاستعمارية عملت عكس البلدان الاستعمارية الأخرى لأنها لم تحسن اختيار مواقع مستعمراتها، هذه الأخيرة تتطلب اثمان باهظة ومجهودات معتبرة تستنزف قدرات الدولة، فقال :" كل الأمم التي أسست مستعمرات وضعتها في أراضي خالية أو فيها قلة من السكان، فاستحوذوا على مناطق سهلة الاحتلال تحتوي على أراضي شاسعة وسهلة والأهالي فيها قليلون وموزعون على الأرجاء وبدائيون لا يستطعون المقاومة، وبالعكس استولت فرنسا في سنة 1830 على أرض آهلة ومفلوحة يحرسها أهالي كثيرون أولو عزم وثبات، وقد نزل هذا الجنس بهذه الأرض الافريقية منذ قرون، وكانت له حضارة متقدمة ويشكل مجتمعا سليما توفرت فيه كل عناصر الحياة والقوة كما أن له شعور حاد بجنسيته وعاداته وأفكاره وله دين ينفره من الاختلاط بأي

[1]- Lardiller.(A), op.cit ,p.118.

[2]- شيخي عبد المجيد، "**الهجرة الجزائرية في مواكبة المقاومات**"، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة ابان مرحلة الاحتلال، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص: 35.

جنس كان، وهذا ما يزيد في التعقيد لأن دين هؤلاء الأهالي دين في أعلى الروحانيات، أو من حيث بساطته ووضوح فلسفته فهو يشكل قوة دفاعية لا تخضع لبشر"[1].

إن هذا الكلام يدحض أقوال غلاة المستعمرين أرض الجزائر، فالجزائر لم تكن شاغرة بل عامرة بأهلها وأراضيها خضراء مليئة بالحدائق و البساتين.

واستمرت الدعاية والتقارير تتحدث حول صعوبة استعمار الجزائر ومنها تقرير"موريس آلار"(*Maurice Allard*) الذي يقول فيه:" الجزائر بلد فقير لا تنمو فيه الزراعات لا الأوربية ولا الاستوائية، زاد على ذلك غياب اليد العاملة بسبب عداء الأهالي ولهذا لا مستقبل لفرنسا في هذا البلد"[2].

لقد عرفت حركة المهاجرين الأوائل تنقلاً محدوداً للمستوطنين، فجل هؤلاء قادم من جزر الباليار وألِكانت وصقلية ومالطا، وكانت البواخر تنقل فقراء ومعدومين، أناس لا مستقبل لهم ومستعدون للمغامرة بحياتهم، لكن بعد سنة 1835م تغيرت نظرة الفرنسيين بعد إعطاء اللجنة الافريقية الضوء الأخضر للمحافظة على الجزائر مهما تكلف ذلك من ثمن، وفي هذه الحال اضطرت لتوسيع ميدان الاحتلال وأصبحت حرب شاملة لا تبقي ولا تذر ولم يسلم لا البشر ولا الحجر، ما جعل ألكسيس د ي طوك فيل (*Alexis de Tocqueville*) يقول في كتابه العمل في الجزائر (*Travail sur l'Algérie*): "لا أظن أن فرنسا تفكر جديا في مغادرة الجزائر، إن مجرد التفكير في التخلي عنها في نظر العالم بداية نهاية فرنسا وللإشارة فإن وجود المستوطنين واستقرارهم في الجزائر لم يكن دفعة واحدة بل كان عبر مراحل كالتالي:"[3].

أ. **حركة الاستيطان في عهد بوجو**: يعتبر بوجو المؤسس الأول لحركة الاستيطان الواسع حيث اهتم بعملية الاستيطان اهتماما بالغا فترك بذلك أثرا قويا في حركة الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

واعتبر بوجو أن الغاية من الاحتلال هو استيطان الجزائر وجعلها مقاطعة فرنسية فقال: "إن الحرب تحقق لنا شيئا واحدا وهو الاستيطان، وبدون ذلك ماذا تعني الحرب؟ إنها بلا نهاية وبلا نتيجة، ويجب في النهاية السعي نحو تحقيق الهدف الاسمى، والمتمثل في تأسيس مقاطعة

---

[1]- PAUL(Leroy-Beaulieu), **De la colonisation chez les peuples modernes**, 2[eme]Edition، Paris ,1882, p.294.
[2]- Lardiller.(A) ,op.cit, p.215.
[3] Alexis de Tocqueville, op.cit, p.629.

فرنسية"[1]، وأكد بوجو أن الاستيطان هو الوسيلة الوحيدة للمحافظة على الاحتلال فقال :" إذا كنا نرغب في البقاء فإن الاستيطان هو الذي يحافظ لنا على الاحتلال، ويحرر شيئا فشيئا جنودنا"[2].

ومن أجل السيطرة على العرب اعتبر الوسيلة الأفضل هي الإتيان بأكبر عدد من الأوروبيين[3]، في مقابل زيادة هجرة الأهالي وتعويضهم بشذاذ الآفاق وألا تعلن عليهم الحرب السريعة والمرعبة والإخضاع أو التدمير[4]، وأما الدور المنوط بالجيش فإن بوجو لخص ذلك في قوله:" ... والجيش بوضعه البندقية والحقيبة، يجب عليه أن يأخذ المعول والرفش ويقوم بذلك بتفاني ووفاء"[5].

وفي سنة 1842 م شرع بوجو في بناء قواعد جديدة للاستيطان وقرر إنشاء قرى و مزارع بصفة جماعية ومشتركة لكن بعد سنة واحدة من التجربة ، طلب البعض إنهاء العمل المشترك نظرا للتفاوت في بذل المجهود وكذلك المردود فيما بينهم، وتم العمل التجريبي في المناطق التالية: بني مراد وفوكا والمعالمة والشلف، و لم تنجح إلا في هذه الأخيرة (شلف) نسبيا، و إثر ذلك اوقف بوجو التجربة.

وفي هذه البداية تساءل لويس فينيو (*Louis vignon*) أمام السلطات قائلا:" كيف يهاجر 20 الف فرنسي سنويا نحو العالم الجديد فيما يبقى هذا العدد محدودا في حوالي (04) آلاف فقط نحو الجزائر كيف يمكن تغيير الاتجاه بدعاية ذكية؟"[6].

لذا حث بوجو على جلب المعمرين بكل الطرق الممكنة فقال:" إبحثو عن المعمرين في كل مكان، خذوهم بأي وسيلة، خذوهم إلى المدن والأرياف يجب أن يكون هناك مائة وخمسون ألف معمر خلال سنوات قليلة"[7].

---

[1]- Paul Azan, op.cit, p.51.
[2]- Ibidem.
[3]- Louis Beaudicour, **Histoire de la colonnisationde l'Algerie**, édition Challamel Ainée ،Paris، 1860 ,p.166.
[4]- Michel Habart,**op.cit**,p. 63.
[5]- Thomas Bugeaud **,L'Algérie des moyens de conserver et d'utiliser cette conquête** ،Brachet et Bastide librairies, Alger, 1842, p.39.
[6]- بوعزة بوضرساية، **مرجع سابق**، ص: 217.
[7]- Paul Azan, Bugeaud et l'Algerie, op.cit, p.51

أما لاموريسير فقد كان أكثر توحشا وصلابة بقوله: " من أجل تحقيق الهدف يجب الاستعانة بالمعمرين الأوربيين، وذلك أننا لا نستطيع أن نثق بالاهالي ... والشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل أن نتمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر هو إسكان هذه البلاد بمعمرين مسيحيين ..."[1].

وإذا كانت رغبة السلطات هي جلب المستوطنين بأية وسيلة فما هي المغريات وسبل التوطين وكيفية التوطين؟.

جاء حل هذه المعضلة لدى برفوس بارادول (*Prevost Paradol*) في كتابه فرنسا الجديدة حين يقول:" لنا حظ لا مزيد عنه من حظ... وهذا الحظ هو الجزائر، هذه الأرض الخصبة التي تتلائم تربتها مع شعب كشعبنا يحب الفلاحة ... أضف إلى ذلك أن هذا القطر قريب من فرنسا، ولذا فإن الفرنسي الذي يكره بطبعه الابتعاد عن قريته، لا يجد نفسه غريبا عن هذه المستعمرات ولن يحرم من تتبع أحوال الوطن الأم بعينه ..."[2]، وفي هذا الصدد يقول الدكتور بوديشون في كتابه خواطر عن الجزائر 1845": " لا يهم فرنسا أن تخرق في سياستها الاستعمارية المقاييس الأخلاقية وقيمها، لكن الذي يهمنا قبل كل شيء هو تأسيس مستعمرة نملكها بصفة نهائية وننشر على الشواطئ البربرية المدنية الأوربية، ومن البديهي أن أقصر الطرق لبلوغ غايتنا هو نشر الرعب ففي استطاعتنا أن نحارب أعداءنا الافريقيين بالحديد والنار وأن نضرم نار الفتنة بين قبائل التل والصحراء، وأن نبلو السكان باستهلاك الكحول ونشر الفساد وبث عقارب الفوضى بينهم".

ومن هذه الأضرار الألمان، وبعد فشلهم في الهجرة نحو العالم الجديد وتعرضهم إلى الاعتداءات وسلبت منهم أموالهم قبل مغادرة موانئ المانش (*Manche*) ولوهافر(*Le Havre*) تلقوا بعض التشجيعات وتأثروا بالدعاية نحو بلاد الأحلام، بأن الجزائر جنة الله في الأرض، لكن هؤلاء لم تسعفهم الأوضاع ففتكت بهم الأمراض والآفات الاجتماعية مع الفقر المدقع، بالرغم من تجاوزهم عدد 10 الآف في سنة 1855 تقلص عدد هؤلاء إلى حوالي 05 الآف في بداية السبعينيات من القرن التاسع عشر

[1] مصطفى الأشرف ، مرجع سابق ،ص 86

[2] فرحات عباس ، المرجع السابق ، ص70

وبعد ثورات 1848، ولتقليص الضغط وتخفيف الأزمة الاقتصادية سعت الحكومة الفتية في ايجاد الحل المواتي ألا وهو الجزائر ففي 20 سبتمبر 1848 أصدرت الجمعية الوطنية مرسوما يقضي بإنشاء مستعمرات فلاحية في الجزائر، وفي 23 سبتمبر نشر نداء يدعو المواطنين مهما كانت مهنتهم والراغبين في الانظمام لــ 12000 مستوطن سيتجهون نحو الجزائر وعلى هؤلاء التعريف بأنفسهم.

وأنشأت لجنة يوم 24 سبتمبر من نفس السنة ودرست ملفات المترشحين للاستيطان حيث بلغ عددهم 100 آلف ودرست ملفات المترشحين حالة بحالة.أما المشروع المطروح فهو: " يحصل المستوطنون على قطع أرضية تتراوح بين هكتارين و10 هكتارات، والحصول كذلك على وسائل العمل، والبذور وبعض المواشي ويقوم الجيش بالتكفل بتموينهم إلى غاية توفير المحاصيل الزراعية، ولقد عرف هذا المشروع نجاحا باهرا حيث وصل إلى الجزائر 13903 مستوطن في بداية شهر مارس عام 1849 بالاضافة إلى 391 طفلا تقل أعمارهم السنتين ، ثم تلاهم فوج ثان بلغ 6000 مستوطن جديد وذلك لإنشاء 12 قرية .

ولكن هؤلاء المستوطنين تعرضوا لعدة صعوبات منها المناخ الجديد وظروف الإقامة وكذلك تصرف الجيش معهم، فأجبر الكثير منهم على التراجع وتم التعويض بعناصر من الجيش بموجب قانون 20 جويلية 1850. ويمكن تقييم هذه المرحلة حسب المعطيات الاتية:

بلغ عدد المستوطنين بالجزائر ما بين 1848 و1850 حوالي 20 الف مستوطنا منهم 10 آلاف استقروا في الجزائر و 3000 توفوا و 7000 رجعوا إلى البلد الأم. ومن بين العشرة آلاف الذين بقوا في الجزائر هناك 3071 مستفيد من الأرض، منهم 1851 مزارع و831 من الجنود السابقين. اما فيما يخص استصلاح الأراضي فمن بين 26000 هكتار الموزعة على المستوطنين في سنة 1848 تم استصلاح حوالي 1500 هكتار أنشأت على إثرها الى حوالي 42 قرية[1].

يمكن القول أن الأحداث التي مرت بها فرنسا داخليا استغلت كل المشاكل وذلك بتهجير المغضوب عليهم سياسيا وأمنيا حتى تستقر الأمور لأصحاب الجمهورية الثانية[2].

ب. مرحلة الامبراطورية الثانية:

---

[1]- Mahfoud Kaddache,op.cit,p.159.

[2] - أنظر ملحق رقم:13

وفي هذه المرحلة ضعفت الدعاية والإشهار حول تشجيع الاستيطان، وانتشرت الأخبار السيئة من طرف العائدين البائسين إلى فرنسا حاملين معهم تجربة فاشلة، وكان أغلبهم يحمل معه هماً وكرها لما آلت إليه أوضاعهم المادية والنفسية وحسب ألكسيس دي طكفيل:"... عادوا وفي قلوبهم كراهية لافريقيا وبشائع الحرب"[1].

وبقى عدد الأوربيين غير الفرنسيين أهم من الفرنسيين الأصليين في الجزائر، ولم يتغير هذا العدد حتى سنة 1871 مع إعطاء الجنسية الفرنسية لليهود بموجب مرسوم كريميو (*Decret Cremieux*) الصادر في 1870/10/24 ويمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة غير مجدية في ميدان الاستيطان.

وقد صدر مرسوم في أفريل من عام 1851 يجعل توزيع الأراضي مقابل مبلغ مالي بعد ما كان مجانا من قبل مؤسسة جينيفواز (*La Compagnie Genevoise*)، في سنة 1864 م، وتحصلت شركة الهبرة والمقطع (*La société de l'Habra et la Macta*) على 2400 هكتار وفي سنة 1868 تحصلت الشركة الجزائرية (*La société Algérienne*) على 100 آلف هكتار مقابل فرنك واحد للهكتار سنويا ولمدة 50 سنة غير أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح بسبب تقلص عدد المستوطنين، ولو لا العمل الذي قام به الماشال راندون (*Randon*) الذي تمكن من توطين 15000 شخص.

وبعد انشاء وزارة المستعمرات عين نابليون ابن عمه جيروم (*Jérôme Napoléon*) وبذلك أصبحت الجزائر مُسيَّرة مباشرة من باريس، حاول الأمير جيروم تخفيف الضغوط الممارسة على الأهالي من طرف المستوطنين المتطرفين وبعض الضباط من قيادي المكاتب العربية، حاول نابليون الثالث تخفيف آلآم الجزائريين وإقناعهم بأن الفرنسيين دعاة حضارة وأنهم لم يأتو للسلب والنهب، واعتبر نفسه امبراطور العرب والفرنسيين، وكان متأثرا بجماعة السانسيمونية وعلى رأسهم اسماعيل أورбان صاحب كتاب "الجزائر للجزائريين (*L'Algérie pour les Algériens*) الذي يدعو إلى مشاركة الأهالي والمعمرين من أجل بناء الجزائر الفرنسية[2].

---

[1]- بوعزة بوضرساية، **مرجع سابق**، ص: 221.

[2] Anne Levallois, **Les écrits autobiographiques d'Ismayl Urbain** ,Maisonneuve, La Rose ,Paris, 2005 ,pp.64-65.

وهذا ما نلاحظه في نص الرسالة إلى المارشال بيلسييه: " اليوم يجب العمل أكثر ويجب اقناع العرب أننا لم نأت إلى الجزائر لقمعهم أو لسلبهم، وإنما جئنا بالحضارة وبمنافع و لنبحث عن كل الامكانيات لمصالحة هذا الجنس الذكي والفخور والمحارب والمزارع ...".

وأضاف:" سيدي المارشال، هذا هو الطريق الذي يجب اتباعه، لأن الجزائر، وأعيدها مرة أخرى ليست مستعمرة ولكنها مملكة عربية وللأهالي نفس الحقوق مثلهم مثل: الكولون، وحمايتي لهم كذلك، وأنا في نفس الوقت امبراطور العرب والفرنسيين " اصطدم أوربان بأوساط لا تقاسمه أفكاره وخاصة الجراح وارني والمارشال بيليسييه، وازداد الأمر سوء بعد تولي ماك ماهون الحكومة العامة وراندون وزيرا للحربية، وفي ظل هذه الأوضاع (التأثير على الأمبراطور) لم يستطع أوربان فعل أي شئ[1].

لقد كانت نهاية الإمبراطورية لفرنسا كارثية مع ضياع جزء من التراب الفرنسي يخص مقاطعتي الألزاس واللورين لصالح ألمانيا، وتم أسر الامبراطور أثناء معركة سيدان.وفي 04 مارس 1871 اقترحت الجمعية الوطنية تخصيص 100 ألف هكتار للنازحين من الألزاس واللورين، وكانت هذه المساحة غير كافية لذلك احتجزت الإدارة الفرنسية 446 ألف هكتار من أراضي القبائل الثائرة أو التي ساعدت المقراني أثناء الثورة سنة 1871، وأول دفعة وصلت إلى الجزائر كانت تتألف من 5 آلاف شخص من منطقة الألزاس، ثم تبعتهم دفعات أخرى، لكن لم تنجح هذه التجربة أيضا إذ لم تمر فترة قصيرة حتى غادر أغلب المستوطنين الأراضي التي أعطيت لهم لأنهم لم يكونوا على دراية بالفلاحة، وأصبحت الجزائر خزان يأوي كل المغضوب عليهم والمطرودين والنازحيين واللاجئين من الفرنسيين.

عملت السلطات الفرنسية منذ دخولها أرض الجزائر الى الإسراع في سن القوانين والمراسيم والقرارات والامريات واصدار التصريحات المتتالية في محاولة لتقنين عملية الاستطان بجميع انواعها.

هكذا إذن حاولت فرنسا تغيير الجغرافية البشرية للجزائر من خلال سياسة عسكرية قمعية معتمدة على مصادرة الأملاك العامة والخاصة التي لم تسلم هي الأخرى، وأصبح الجزائري

---

[1]- مصطفى عبيد، **الفكر الاستعماري الساسنيموني في مصر والجزائر (1833-1870)**، الجزائر، دار المعرة الدولية للنشر والتوزيع، 2013، ص: 100.

غريب في دياره مشردا فارا بجسده ، مبحوث عنه في كل مكان، هذه الأوضاع المزرية التي ألمت بالمجتمع الجزائري عجلت بهجره العلماء والأعيان نحو البلاد العربية سواء إلى تونس أو المغرب الأقصى، وكذلك نحو الشام وبلاد الحجاز واسطنبول.

وأحاطت بالمجتمع الجزائري العديد من المآسي الاجتماعية والاقتصادية بسبب تكثيف الاستيطان الذي أنهك الجزائريين، فازداد الفرنسيون غناء والجزائريين بؤسا وفقرا، كيف لا وهم أصحاب أرض انتزعت منهم بالقوة وبأرمادة من القوانين وضعت على مقاس المستوطنين من الفرنسيين والأوربيين الذين أتو من كل صوب وحدب لتسلم لهم بعد أن أخذت من أهلها.

لقد أنتج الإحتلال اللامساواة في المجتمع الجزائري وشمل ذلك كل الميادين، فالعلاقة بين الفرنسي والجزائري قامت على الهيمنة والتسلط، ولم تكتف السلطات بهذه السطوة بين الفئتين المتصارعتين ولكنها انتقلت إلى سياسة فرق تسد، فعملت على تطبيق سياستها على الأهالي أنفسهم.

ولقد لاحظ رؤساء القبائل الذين ربطوا مصيرهم منذ دخول الفرنسي بالاستعمار أنه ليس لهم نفس الامتياز كالذين رفعوا السلاح والمقاومة واستسلمو للقيادات الفرنسية، وهذا ما رآه الكثير من القادة العسكريين ومن بينهم الجنرال ولسن استيرازي فالتصرفات الفرنسية لا تحظى بثقة الدوائر القيادية سواء داخل أو خارج الجزائر و يقول في هذا الصدد " لاحظ قبائل المخزن في بداية استسلام العشائر و رؤسائها قريب العهد بالخضوع يستلمون مرتبات تفوق خمسة او ست مرات ما يتقاضاه رؤساء أخرون هم في خدمة الفرنسيين منذ سنوات طويلة بوفاء واخلاص، إن هذه لعدالة عجيبة "[1].

إن الصراع المتبادل بين قبائل المخزن والقبائل الثائرة يضمن للفرنسيين فترة تأني ومراقبة وتمكنهم من نسج خيوط للتغلغل في الأوساط النافذة داخل المجتمع فالنزاعات بين العشائر تمتد إلى النزاعات المذهبية والعرقية فالاستعمار عدو للوئام والتعاون والتوافق والهدوء الذي يطمح إليه يكون في الصراع بين الإخوة الأعداء.

فحركية الاستعمار تستمد قوتها من الغليان الخفي الذي تعمل على إشعاله من حين لآخر، فالإنتفاضات الشعبية تجعل البنية الاستعمارية مهلهلة وغير مستقرة ولهذا يعمل المسؤولون

[1]- Walsin Esterhazy, **Notice le Maghzan d'Oran**, Oran, 1848, p. 20.

الاستعماريون على بث سياسة الفرقة في أوساط الأهالي فكلما ازدادت أوضاع العرب اضطرابا ازدادت لديهم الطمأنينة والراحة ، وأحس نفس الجنرال ولسن استيرازي سوء تصرف السلطات وإتباع الجنرالات سياسة اللاهدوء في المستعمرة، فقال " إننا نرى أحيانا رجالا غرباء عن العادات والأعراف وتقاليد السكان أسندت لهم مسؤوليات يحاولون استخدام القساوة والبطش الذّين يمكن تطبيقهما دون ضرر على الجنود الذين يربطهم الانضباط في الفيلق، أفعال مثل هذه ناتجة عن نزوات الاستبداد والجهل المطبق، تكررت في أماكن متعددة من الوطن تزعج السكان، فقد كان يكفي للسلطات العليا توبيخ أصحابها لتنتهي، لكن بالعكس فلم يقدم لهم إلا التشجيع و الموافقة"[1].

لقد عمل المستعمر وعلى المستويات العليا في السلطة على إبقاء المجتمع الجزائري في حالة دائمة من التوتر، فالعمل على حرمانه من الرخاء و الهدوء و ازعاحه باستمرار يحرمه من العمل والكسب ويتركه دائما في حالة تفتت، فالمجتمع المحروم من السلم الاجتماعي تزول بنيته التحتية ويتفكك تدريجيا.

وهذه الأعمال تدخل في إطار استراتيجية شاملة الغرض منها الهيمنة والسيطرة والتوسع على حساب الأمة ومقدراتها، أما الجزائريون فهم على بينة من هذا المشروع فحاولوا حسب إمكنياتهم إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وهذا ما نلاحظه عند تطبيق القانون المشيخي(*Senatus Consult*) حيث عبّر شيخ من قبيلة أولاد رشاش عن آلآم الأمة وحزنها لما آلت إليه الأمور بهذه الكلمات " غلبنا الفرنسيون بسهل السبيخة وقتلوا شبابنا وفرضوا علينا المغارم وهذا لا يؤثر فإن الجروح تبرأ، لكن تأسيس الملكية الفردية والسماح لصاحبها ببيع منابه بعد القسمة يعتبر حكما بالإعدام على القبيلة، وفي ظرف عشرين سنة بعد تنفيذ هذه الاجراءات القانونية سيصبح أولاد رشايش خبرا بعد حين"[2].

فالهدف إذا هو تفكيك المجتمع الجزائري وتحطيم المكونات الاقتصادية الكبرى التي سينجر عنها لا محالة زوال الصلات والروابط الاجتماعية، فكان لابد من الصمود والتصدي بمقاومة شعبية استطاعت الوقوف أمام جحافل العدو على مدى أكثر من نصف قرن ولم تتلاشى هذه الهياكل إلا بعد ستون عام، وهذا ما صرح به جول كامبون (*Jules Cambon*)

---

[1]- Ibid, pp.206-207.

[2]- Pouyanne(M), **La propriété fonciére en Algérie** ,Alger, 1900 ,pp.293-294.

حيث قال "إننا نحكم إلا كومة من الغبار"[1]. إن القبيلة كظاهرة اجتماعية أصيبت بالتفكك وأصبحت لا تؤدي وظيفتها المنوطة بها، فمركز الثقل تفتت وأصبح المجتمع الجزائري غير قادر على مواجهة تراكم الأحداث المتسارعة. ورغم ذلك لم يفقد الجزائريون الأمل في طرد المستعمر واسترجاع أرضهم رغم بطش الآلة العسكرية الفرنسية.

[*] **سياسة تفكيك المجتمع**: يقول الكونت دي صاد(*Xavier de Sade*) وهو أحد أعضاء اللجنة المكونة سنة 1834 للقيام بدراسة ميدانية عن الجزائر حيث قال: " الجزائر كانت قبل اليوم محفوفة بالحدائق وبمساكن الاستجمام وضواحيها، بها مشاهد تشبه مشاهد مرسيليا، وقد زال كل هذا فالحدائق اتلفت والقنوات التي تجلب مياه السقي الضروري وقت الحر للزراعة حطمت وحولت البيوت وهدمت واخذت ألواح سقوفها للتسخين وعندما نفذت هذه الالواح قطعوا اشجار الفواكه، كل هذا قمتم به حتى الآن من اصلاح للاراضي"[2].

* **آثارها على الاقتصاد الجزائري:**

صرح طوكفيل قائلا: " لابد من بناء جسر من ذهب لمن يذهب إلى افريقيا "، فالهدف من كلام طوكفيل هو الاستيلاء على الأرض أولا ثم استغلالها ثانيا فأصبح التراب الجزائري أرضا للتعمير وأرضا للاستغلال، وانطلقت عمليات السلب والنهب الممنهجة، فكانت جنة المضاربين.

وكتب محمد الشريف ساحلي قائلا: " من الغريب أن أول من اهتم بأرض الجزائر ليسوا معمرين لكنهم التجار المضاربون، و المدمنون على التهريب"[3].

1- الأراضي الزراعية: ما إن تولى الجنرال كلوزيل القيادة في الجزائر حتى بدأ في تطبيق نظريته الفلاحية التي جاء بها من منطقة سانت دومانق[4]، مقر اقامته بعد هروبه من باريس، تقدم أمام البرلمان الفرنسي للمساعدة لإنجاح الزراعة في الجزائر معتقدا أن الزراعات الاستوائية ستقدم مردودا جيدا.

---

[1]- Cambon Jules, **Discours devant le Senat** ,Journal official du 10 juin 1894.

[2]- محفوظ سماتي، **مرجع سابق**، ص: 32.

[3]- Sahli Mohamed Cherif, op.cit, p.53.

[4]- **سانت دومانق**: عاصمة جزيرة هايتي، اسست في القرن الخامس عشر على يد بارطوليم (Bartholémé) كولانب، اول مستعمرة في امريكا.

خصص لذلك مزرعة نموذجية بضواحي واد الحراش تقدر بحوالي 1000 هكتار و قدمت كل التسهيلات لإجراء التجارب كانت تحت حراسة مشددة، و كانت هذه المزرعة تنمي الآمال الجنونية لصاحب هذا المشروع وأثارت هياجانا في أوساط المعمرين بالجزائر، فكان التسابق على الأراضي بطرق غير شرعية فانتشرت الاشاعات المروعة لإقناع الجزائريين ببيع أملاكهم خوفا من تصرفات الحاكم الجديد فدب الجشع وبيعت أملاك الأتراك المطرودين والأوقاف وحتى أملاك اليتامى.

وأخبر المارشال سولت وزير الحربية بأن كلوزيل قد اقتنى ملك الولي الصالح دادة قرب القرية النموذجية بطريقة ملتوية بواسطة اليهوديين بوشناق و بكري وانطلقت إذا التجارب الفلاحية والعقارية على يد رجل لا أخلاق له فهو المثل الأعلى في التزوير والتدليس، ففي ظرف عقد من الزمن إنتقل ساحل متيجة الى ايادي المستوطنين وذلك باستعمال سياسة الامر الواقع[1].

وشيئا فشيئا ظهرت في الريف الجزائري طبقتين متعارضتين فمن جهة أراضي المعمرين وهو قطاع عصري، ومن الجهة أخرى القطاع التقليدي مهلهل وضعيف، وهذا ما يمثل الايديولوجية الاستعلائية في المجتمع الاستعماري التي تعمل وفق مشروع هدفه الأرض والإنسان وبعد تجارب خائبة تمكنت السلطات الاستعمارية من تطوير الزراعة الأحادية التي مثلت النظريات الاجتماعية المنتصرة.

و يتمثل هذا المشروع المأخوذ من مشاريع القديس سيموني، محددا من طرف لاموريسيار، فهو يخطط لوضع شركات كبرى مجهولة وتعمل هذه المجموعات الرأسمالية على توزيع قطع أرضية صغيرة مساحتها أربعة أو خمسة هكتارات وتعطى لهؤلاء المستفيدين مع علاوة مقابل رؤوس الأموال التي استثمرت مع الحق في بيعها أو رهنها . إن كل هذه الاجراءات تتفق في العمق، فالأمر يتعلق بضم الاراضي المملوكة من طرف الأهالي ووضعها مجانا تحت تصرف المعمرين بمساعدة الدولة.

أما الأهالي فليس لديهم عند الجنرال ما يعوضهم عن أرضهم ولكنه يريد أن يدخلهم الحضارة عن طريق الحرب، فكتب لأحد أصدقائه قائلا: " إن الحرب ضرورية في البلدان الهمجية فهي

---

[1]- شارل أندري جوليان، **مرجع سابق**، ص: 77.

عمل تبشيري بالنسبة لأناس لا يسمعون الكلام المعقول منذ عهد طويل إلا إذا كان مدعما بالرماح و أنا أنظر إلى الإحتلال كوسيلة قوية لنقل الأفكار"[1].

ويظهر أن الوجود المكثف للقديسين السانسمونيين أمثال كاريت(*Carette*)، وارني(*Warnier*)، بريروغر و اوربان(*Urbain*) أثر على العديد من المسؤولين بما فيهم المارشال بوجو.

فالاستعمار يرى أن الأهالي منغلقين ولا يتقبلون الآخر إلا بحد السيف فالأفكار النيرة لا تنقل لهؤلاء إلا على أسنة الرماح، حيث تعتقد ايفون توران(*Yvonne Turin*) أن "القادة الفرنسيين ورثة ثورة 1789 كانوا يأسفون عندما يرون الجزائريين يصدون عنهم في حين أنهم أتوهم بالحرية" و يا لها من حرية؟!

لقد أنشا بوجو عدة مراكز لصالح " الجنود الفلاحين " و وزعت عدة قطع أرضية لتعميرها و لكن هذا النوع فشل كغيره من عمليات التجارب، فالقطع الأرضية إما صغيرة الحجم وإما كبيرة، وفي كلتا الحالتين لم يعمل الجنود على إصلاحها بل كانوا يفضلون تأجيرها للأهالي ملاكها الأصليين.

وحاولت السلطات الفرنسية جلب مجموعات كبيرة من الفرنسيين الذين إكتظت بهم شوارع باريس المطالبين بحقوقهم في العمل وكذلك المشاركين في أحداث ثورة 1848، فتم تهجير هؤلاء لتنظيف العاصمة و إسكات الاصوات المعارضة، و عملت السلطات العامة إلى إعداد هياكل لاستقبالهم والعمل على إنجاح التوطين والتعمير " غير أن الفشل الذريع دب داخل مجموعات 1848 م، فرغم المساعدات المالية التي تقدمها الدولة من توزيع الحبوب ووسائل العمل والقيام بإصلاح الطرقات وجلب المياه، ووجود مدربين مكلفين بإرشاد هؤلاء الذين سيصبحون معمرين فإن المستعمرات المنشأة في 1848 لم تتطور وبدون شك أن اختيار المعمرين لم يكن موفقا، فلا يوجد من بين هؤلاء إلا قليلا من الفلاحين[2].

وما نلاحظه أن التعمير الفردي وكذلك التعمير الذي تقوم به الدولة قد فشل ولكن العملية بقيت مستمرة بالرغم من الأموال التي ضخت والمصائب التي حلت بالجزائريين.

[1]- شارل أندري جوليان، **مرجع سابق**، 246.

[2]- نوشي أندريان وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص: 359-360.

وللخروج من هذا النظام الفوضوي الذي لم يأت بنتيجة عدّلت الدولة سياستها بإعفائها من المساهمة المادية، وفتحت الباب نحو الرأسمال البنكي حيث دفع ثمنه الفلاح الجزائري فازداد إنكماشا و ضعفا و بؤسا.

واستمر السلب والنهب لخيرات الأرض أثناء الحملات العسكرية المذكورة سابقا، لكن ما أضيف إليها هو أن أصحاب الحل والعقد بدأوا يسنون قوانينا هدفها السيطرة على أخصب الأراضي حيث تم سرقة 3 ملايين هكتار من يد الفلاحين ومنحها للفرنسيين والأوروبيين.وأكد قانون 16 جوان 1851 أن الملكية حق مصون لجميع السكان بدون تمييز بين الملاك الاهالي والملاك الفرنسيين[1]، ولكن المذكرة التفسيرية لهذا القانون اتسمت بشروط قاسية حيث أعطت للسلطات الاستعمارية حق مصادرة أراضي الأهالي كلما اقتضت الضرورة لذلك، كالمشروعات ذات الصالح العام أو الأهداف التي يرى فيها الاستعمار منفعة له[2].

ويصف رجل القانون قودان (*F.Godin*) قانون 1851 قائلا: " إنها نظرية السلب والنهب "، فوقع السطو على الأراضي الخصبة وقسم ما تبقى قطعا تتراوح ما بين 08 و 10 هكتارات لكل عائلة فكان نصيب السلطات الاستعمارية ثلثي أراضي العاصمة، أي 13388 هكتار من مجموع 19813 هكتارا، كما استولت على ثلث الأراضي في مقاطعة قسنطينة المتمثلة في 3345 هكتار أما في مقاطعة وهران فكان نصيب الدولة 3080 هكتار هذا ما عدا ما تحصلت عليه السلطات الفرنسية خلال سنوات 1848 و 1849 م[3].

وفي 16 فيفري 1859 أصدر الأمير جيروم مرسوما أعلن فيه عن حرية التصرف في الاملاك العقارية بالجزائر[4]، وعمل على إصدار جريدة أطلق عليها اسم " الجزائر الجديدة " لم تعالج مختلف القضايا وعلى رأسها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وحسب كتابات هذه الجريدة " أنه لا يجوز للأهالي في الجزائر أن يملكوا الأرض حسب الشريعة الاسلامية فالحق لصاحب السيادة أي فرنسا"[5].

---

[1]- مصطفى الأشرف، **مرجع سابق**، ص: 14.

[2]- جلال يحيى، **المغرب الكبير (العصور الحديثة)**، الدار القومية للطبع والنشر، مصر،ج3، ص: 223.

[3]- شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص: 229.

[4]- جلال يحيى، **مرجع سابق**، ص: 229.

[5]- أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص: 14.

و لم يكتف الفرنسيون بارتكاب المجازر الاقتصادية،من خلال القوانين ومصادرة الأراضي من أهلها بل زادوا عن ذلك و لم تمض بضع سنوات عن صدور قانون 1851 حتى صدر قانون 22 افريل 1883 م.ومما جاء فيه " كان ممنوعا على أي شخص باستثناء الدولة، أن يستلب حق الملكية أو حق التمتع بالأراضي للعشيرة ... و على هذا الأساس أصبح من الممكن امتلاك أراضيها و هذا أمر يفتح مجالات واسعة للأوروبيين وشركاتهم[1]، وتحولت على إثره الملكية الجماعية لأراضي القبائل، إلى ملكية فردية والتي طالب بعض مناصريها أمام مجلس الشيوخ " جميعنا متفقون أن الملكية الجماعية الفردية الحرّة هي السبيل الأفضل نحو استعمال خصب "[2].

و للحديث عن هذا القانون وأهدافه ومستقبل المستوطنين يقول الكونت دي كزابينك " إن مستقبل الاستعمار لا خوف عليه، بعدما تقرر إمتلاك الأراضي التي كانت للعرب"[3].

لقد أثقل هذا القانون كاهل الأهالي فخسرت القبائل معظم أملاكها، فمثلا قبيلة أولاد كبير بمنطقة الشلف خسرت 12 ألف هكتار من خيرات أراضيها، وبلغ مجموع الأراضي المصادرة في سنة 1860م حوالي 365 ألف هكتار و ارتفعت هذه النسبة بعد أحداث 1870 إلى 765 الف هكتار[4].

ومقابل ذلك عمل الأهالي على ايصال مطالبهم عبر الصحافة وطالبوا مقابلة الإمبراطور لكن هذا الأخير رفض استقبالهم.

وأدى هذا القانون إلى تدهور منتوج الأهالي في زراعة الحبوب بسبب التهجير نحو مناطق ذات طابع حجري ومردودية ضعيفة، كما أن الضرائب الجائرة أفقرت الأهالي وجففت مواردهم فأصبحوا أثرا بعد عين[5].

---

[1]- مصطفى الأشرف، **مرجع سابق**، ج1، ص: 377.

[2]- عبد اللطيف بن اشنهو، **تكون التخلف في الجزائر**، مراجعة عبد السلام شحادة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص ص: 57-58.

[3]- مصطفى الأشرف، **مرجع سابق**، ص: 15.

[4]- Marcel Egrétaud,op.cit, p.91.

[5]- عبد الله جندي ايوب، **الاستيطان الفرنسي في الجزائر**، ص: 95.

وبالموازاة مع ذلك عملت السلطات إلى اقطاع البنوك مساحات شاسعة في عهد الإمبراطورية الثانية، و عملت عدة شخصيات من هذا التيار في التأثير على الامبراطور حتى تتمكن من اقتطاع آلاف الهكتارات للتعمير الجديد ودخلت الجزائر في عهد جديد لم تشهده من قبل.

و استخدمت السلطات الفرنسية كلما رأته يتوافق مع سياستها عن طريق التضليل وانطلاقا من هذا ذكرت أن الجزائريين يدينون بالإسلام ولابد من تطبيق الشريعة الاسلامية في هذه الديار فالأرض في الإسلام هي ملك للسلطان وما الناس الا مستغلون لها.

و عليه فالجزائر انتقلت من سلطان الأتراك إلى سلطان الفرنسيين فالأملاك تدخل تحت تصرف الحكومة الفرنسية وهي المخولة شرعا في إدارة البلاد، وبالتالي فالأراضي هي ملك للدولة الفرنسية وانطلقت الدولة الفرنسية بهذا المنطق الفاسد وطالبت بعقود الملكية من القبائل وهي تعلم أن المجتمع الجزائري يفتقد لمثل هذه العقود وأن النظام السائد هو نظام العرف وأن الجماعة هي الكفيلة بشهادة ملك العقار إلى الفرد الفلاني والعائلة الفلانية وبهذه الطريقة ألغيت الصلاحيات العرفية وحرم الأهالي من أملاكهم التي توارثوها منذ مئات السنين، لكن الحركة التعميرية استفادت من أراضي زراعية شملت جميع مناطق التراب الجزائري، غير أن هذا الاستيلاء على الأراضي لم يرض أصحاب المشاريع الضخمة فكان لابد من دعم رأسمالي كبير لتستقر كبرى الشركات الرأسمالية.

ولقد سعت الادارة الاستعمارية عن طريق البنوك في تعمير واسع قلب الريف رأسا على عقب لربط مصير الجزائر بمصير فرنسا الاستعمارية، وحظي هذا المشروع بالعناية من طرف الأمير جيروم (*Jérôme*) ووزير الحرب سانت أرنو (*Saint Arnaud*) والجنرال فيان (*Vaillant*) فيما بعد.

وتمثلت هذه العملية في إنشاء شركات ذات طابع فلاحي محض والتزمت بتغيير الريف وانزال المستوطنين والأوروبيين بمراكز متعددة شيدت من أجلهم وفي هذا الإطار تم توزيع الأراضي كالتالي:

– الشركة السويسرية "الجنفواز" (*La Genévoise*) تحصلت على 20 ألف هكتار بمنطقة سطيف.

-الشركة الماسيلية والتي أصبحت فيما بعد الشركة الجزائرية (*La compagnie Algérienne*) تحصلت على 100 ألف هكتار، وزعت عبر عدة مناطق

- شركةالهبرة والمقطع (*La société du l'Habrat et du Macta*) وتحصلت على 24 ألف هكتار وقامت هذه الشركات بتجارب في فلاحة القطن وقصب السكر، الكروم والحوامض والتبغ وغيرها. وهكذا استطاعت القوى النافذة انشاء كيانات حقيقية داخل المستعمرة ودخلت في صراع تجاه سياسة الامبراطور في الجزائر التي رأت فيها أن نابليون يساعد العرب ويحاول التوفيق بين المتناقضين، وهذا ما صرح به الحاكم العام "توسيع التعمير مع المحافظة على مصالح السكان الأهالي حسب المعقول"[1].

إن سياسة الجشع هذه كانت شؤما على المجتمع الجزائري فساءت أحوال الناس في حين حققت هذه الشركات فوائد ضخمة كانت على حساب الفلاحين الذين ازدادوا تعاسة وبؤسا. واضافت السلطات الفرنسية على ذلك بربط الجزائر بالنظام الجمركي الفرنسي، وكانت الخطوة الأولى هي إصدار مرسوم 11 جانفي 1851 الذي يلغي الرسوم الجمركية على الغلال المتجهة من الجزائر نحو فرنسا وكذلك جميع الواردات الفرنسية نحو الجزائر[2]، وبالتالي تصبح الجزائر ملحقة تجارية تابعة لفرنسا.

إن دفع الرسوم على المنتوجات الجزائرية بقي ساري المفعول إلى أن جاء هذا القانون تحت ضغط التجار الأوروبيين على الحكومة، قصد السيطرة على دواليب السوق الجزائري وخاصة تجار المواد الأولية كالمعادن بكل أصنافها، وفي سنة 1851 تم تصدير حوالي 1722 طن من المعادن، وذلك ما قيمته 642613 فرنك[3].

وبتطبيق هذا المرسوم أصبحت الجزائر ملحقة اقتصادية وفي المقابل ضمنت السلطات الفرنسية حماية التجارة الفرنسية، وأصبحت سوقا فرنسية بدون منافس وضخت المنتوجات الجزائرية إلى المستهلك الفرنسي بأبخس الأثمان، ومن نتائج هذا القانون تراكم رأس المال الأجنبي على حساب الاقتصاد الجزائري حيث توسعت دائرة الأسواق لصالح المحتل[4].

---

[1]- نوشي أندريان وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص: 359-360.

[2]- جلال يحى، **مرجع سابق**، ص: 224.

[3]- شارل أندري جوليان، **مرجع سابق**، ص: 382.

[4]- عبد اللطيف بن اشنهو، **مرجع سابق**، ص: 98.

واستفادت عدة شركات فرنسية من هذا القانون فمن جهة كانت الجزائر تمثل أكبر المستوطنات الاستهلاكية، ومن جهة أخرى فالمعمرين الذين تمكنوا من إنشاء عدة شركات حققوا من خلالها أرباحا طائلة من خلال تصدير المنتجات الجزائرية الصوف والمواد الغذائية والزراعية وعرفت صادرات الصوف زيادات كبيرة فمن نصف مليون فرنك سنة 1850م إلى خمسة عشر مليونا عام 1861م .

نلاحظ أن النظرية الاستعمارية عملت على جعل المستعمرات أسواقا للمنتوجات المصنعة للدول المستعمرة ومصدرا للتزود بالمواد الأولية والغذائية وقد عملت فرنسا من خلال السياسة الجمركية على تحقيق أهدافها في الجزائر وقسمت النظام الجمركي إلى فرعين:

– النظام الجمركي التجاري، الذي يتحكم في التبادل التجاري بين الجزائر والاسواق الخارجية.

–النظام الملاحي، ويتحكم في الملاحة التجارية بين الجزائر والخارج، وعلى السواحل الوطنية.وللسيطرة على السوق الجزائرية وثرواتها الطبيعية، اصدرت السلطات الفرنسية عدة مراسيم منها قانون 09 جوان 1845، والذي أعفى صادرات فرنسا اتجاه الجزائر من رسوم الخروج، كما أصبحت أهم المنتوجات الجزائرية المصدرة لفرنسا تخضع عند إستيرادها لرسوم مشجعة[1] .

أما القانون الصادر في 17 جويلية 1867 الذي يختم قوانين مرحلة 1830- 1870 فإنه طبق الاتحاد التجاري بين الجزائر وفرنسا، وبمقتضاه فإن السلع الجزائرية أصبحت وكأنها سلع فرنسية، فلا تطبق عليها الرسوم الجمركية.

أما الملاحة التجارية بين الجزائر وفرنسا والمساحلة، بين موانئ الجزائر[2] فقد مثل الوجه الثاني للنظام الجمركي، الذي عملت فرنسا على تطويعه للسيطرة على السوق الجزائرية.

وإصدار قانون 11 نوفمبر 1835 جعلها من نصيب البحرية التجارية الفرنسية بإستثناء الزوارق التي لا تزيد عن 30 طن (*Tonneaux*)[3].

1- عبد الرحمان رزاقي، **تجارة الجزائر الخارجية**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ص:14.

2- **المساحلة (او الملاحة الساحلية)**: هي نقل البضائع والمسافرين بين نقطتين داخل نفس البلد باستخدام سفينة مسجلة في بلد اخر . وهي التجارة او الملاحة داخل المياه الاقليمية، وتستخدم في سياق حقوق الملاحة الساحلية اي حق شركة من بلد ما بالتجارة داخل بلد اخر.

3- **الطونو**: وحدة قياس تساوي 2.83م^3.

أما الأمر الصادر في 23 فيفري 1837 فإنه فتح باب الملاحة أمام جميع البحريات التجارية مقابل دفع رسم حمولة للبواخر الأجنبية بقيمة 02 فرنك، و لكن بعد الاحتجاجات صدر مرسوم جديد في 07 ديسمبر 1841 أعاد العمل بالاحتكار الملاحي لفائدة البحرية الفرنسية، ثم جاء قانون 19 ماي 1866 ففتح باب الملاحة التجارية بين الجزائر وفرنسا أمام جميع البحريات التجارية مع امكانية الحصول على تصريح من الحاكم العام بالمساحلة بين الموانئ الجزائرية.

2- التجارة : في الفترة الأولى من الاحتلال نشطت تجارة بعض المواد منها[1]: الصوف، زيت الزيتون، المرجان، الشمع، الجلود، الماشية، العظام، قرون الماشية و التبغ، و مع بداية 1847 نشطت صادرات الأغنام الحية وكذلك الخضر والفواكه والمعادن ومواد كثيرة أخرى، كل هذه المواد تمثل القطاع التقليدي حيث كان إنتاجه يكفي الحاجيات الداخلية والفائض يصدر الى الخارج و تراجعه أثناء الاحتلال يعود أساسا للحصار الاقتصادي الذي يقف حجرة عثرة في تنميته وتطوره[2].

أما وجهة الصادرات فكانت بلدان حوض البحر الابيض المتوسط التي كانت تربطهما علاقات بالجزائر قبل الاحتلال، لكن خضوع الجزائر للحكم الاستعماري أدى إلى خضوع تجارتها لعاملين هما: العامل الجمركي وعامل السوق، وبهما استطاعت فرنسا توجيه التجارة الخارجية واصبحت الجزائر المصدر الرئيسي لتزويد فرنسا بالمواد الاولية والغذائية.

وعملت كذلك السلطات الفرنسية على نشر العملة الفرنسية وتداولها في الجزائر، وفي هذا الاطار صدر قرار من القائد العام بالجزائر في 07 ديسمبر 1831 يقضي بأن النقد الفرنسي عملة فرنسية في الجزائر وأنه لا يمكن رفضها في الأسواق.

وفي سنة 1851 تم تأسيس البنك الجزائري مما ساعد على إنتشار قطع النقد للتعامل، وكان هذا البنك يقدم المساعدات المالية للتجار، وخاصة الوسطاء القادرين على تسديد الديون،

---

[1]- Jules Carbonal, **L'Algérie et ses produits**, Alger, publié par le syndicat commercial algérien ,1922 ,p.17.

[2]- م.ع، الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الجزائر، س.و.ن.ت.

وهذه القروض لعبت دورا كبيرا في ازدهار التجارة، والقروض هي المصدر الوحيد للتمويل، فالقرض يعوض ويقوم بمهمة رؤوس الأموال[1].

أما رؤوس الأموال فكانت ضعيفة في الجزائر بسبب الحالة السياسية كانت غير ثابتة والاوضاع العسكرية مضطربة وغير مستقرة في عدة مناطق. والأرض غير مستغلة و إنتاجها محدود، ثم إن الاستعمار في الجزائر إستيطاني زراعي تحت إشراف الحكومة فهو الممول الرئيسي، كما أن المهاجرين الأوائل من الطبقات الأدنى في المجتمع الفرنسي فهم محتاجون للإشراف والرعاية، زد على ذلك أن فرنسا لم تشجع أصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبرى لأنها تريد أن تجعل من الجزائر أرضا فرنسية[2].

وعند بداية الاحتلال عرفت السوق الجزائرية ولوج الكثير من السلع منها: لحوم مملحة، خمور، نسيج، خشب، حبوب، سكر، قهوة زيادة على المواد الغذائية، وهناك مواد ذات استعمال خاص لطبقة المعمرين كالخشب وقضبان الحديد وغيرها، وهي مواد للتجهيز المدني والريفي وكذلك البناء، ووسائل الإنتاج الضرورية لتنمية الزراعة وإستصلاح الأراضي وتوسعت قائمة المواد مع تغلغل الاستعمار في عمق الأراضي الجزائرية.

ومن خلال الأرقام نلاحظ أن السياسة الفرنسية تهدف الى جعل الجزائر مصدرا للتزود بالمواد الأولية والخامات لتحريك عجلة الاقتصاد في مقابل إبقائها سوقا استهلاكية لمنتوجاتها المصنعة واحتلت الجزائر المرتبة الأولى في مبادلات فرنسا مع المستعمرات[3].

ما نستخلصه أن السياسة الاقتصادية الفرنسية المطبقة في ظل نظام عسكري عملت على مصادرة الأراضي وتوجيه الانتاج الفلاحي وربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، فقد ألغت الحواجز الجمركية بهدف ربط الجزائر تجاريا و جعلها سوقا فرنسية، كما أنشات بنك وفتحت بورصة الجزائر كما قامت بمد خطوط السكك الحديدية بين سهل متيجة وميناء الجزائر لتسهيل عملية الاغتصاب، وقامت السلطات الفرنسية بتوجيه الإنتاج الفلاحي من المحاصيل المعيشية كالحبوب إلى المنتوجات النقدية كالكروم والحوامض والتبغ، كما أدخلت بعض الزراعات الداخلية كالقطن والنيلة.

---

[1]- Ernest Picard, **La Monnaie et le credit en Algérie** ,Paris ,1930, pp.7-8.

[2]- عبد الرحمان رزاقي، **مرجع سابق**، ص: 22.

[3] - أنظر الملحق رقم: 14

وقامت بمصادرة الأراضي الزراعية اعتمادا على مجموعة من القوانين والمراسيم بهدف تجويع الشعب الجزائري والقضاء على روحه الثائرة.

واستطاعت السلطات الفرنسية مصادرة كل أنواع الأراضي (الأوقاف، أراضي البايلك، أراضي القبائل الثائرة، الأراضي البور والرعي التابعة للعرش والقبائل الرحل) وإلحاقها بملكية الإدارة بدعوى المنفعة العامة واستطاعت في فترة وجيزة مصادرة 42 مليون هكتار.وكان هذا تجسيد لمقولة بوجو: احتلال الجزائر بالسيف والمحراث.

كانت إرادة المستعمر قتل الحياة بالمستعمرة، فقد كانت تدمر كل ما يتعرض لإرادتها، فانقلبت الأوضاع الاجتماعية رأسا على عقب فتغيرت صورة الجزائر شكلا ومضمونا، فتطبيق سياسة الأرض المحروقة نفذت بدون استثناء، وأينما تحركت آلة المستعمرة إلا وخلفت وراءها الخراب والدمار، فالأمر ليس في خوض معركة ولكن في إشعال النيران وتدمير المناطق المحتلة"[1]، واقامة الحرب بهذه الطريقة أدى إلى تغيير المحيط الجغرافي لكل مناطق الجزائر شرقا و غربا وصولا للجنوب، فسياسة بوجو تركزت على تركيع وتطويع الشعب الجزائري فقد كان يقول "يجب أن نمنع العرب، أن يزرعوا ويحصدوا ويسرحوا دون إذن منا "[2].

إن أرض الجزائر أصبحت حقل تجارب لتصور جديد للإنتاج وللمجتمع وكذلك لإنشاء دولة مستوطنين، وهكذا بلغ الإستخفاف بشعب وأرضه حدا لا يصدق، إنه كان بالإمكان التعمير الإيجابي، ولكن إرادة المستعمر استثنت الشعب الجزائري الذي سلبت أرضه، وهتك عرضه واستباحت فلول الأوروبيين مزرعته وقريته.

لقد كانت هذه الأعمال إشباعا لرغبة التدمير والتخريب لدى الجيش الفرنسي وقادته، إن هذه الجرائم البشعة التي عانى منها الجزائريون حركت نفوس بعض القادة فاعترفوا بالذنوب التي ارتكبوها فهذا كافينياك يقول " لعله من المهم أن نقدّر تقديرا صحيحا، الحالة التي آل اليها العرب من جراء الحرب، فالعربي حريص كل الحرص على أرضه أكثر مما نتصور ... والحقيقة أن الغارات التي نشنها عليهم، تصيبهم في أعز ما يملكون، و هو الأرض "[3].

---

[1] - شارل أندري جوليان، **مرجع سابق**، ص: 174.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- مصطفى الأشرف، **مرجع سابق**، ص: 70.

إن هذه السياسة كانت شؤما على المجتمع الجزائري، إنها سياسة الجشع بالنسبة للأراضي، فطبقت سياسة الهدم والنهب والقضم فحققت فوائد ضخمة للمستفيدين على حساب الفلاحين.

لقد كان المجتمع الجزائري يغلب عليه الطابع الريفي، والمجتمع الريفي يتكون عادة من الخلية التي تعتبر النواة الأساسية لتماسكه وتداخله وتلاحمه، فالخلية هي القبيلة التي تقوم على وحدة الفرد بالأرض من جهة ومن جهة أخرى رابطة الدم بين أفراد القبيلة، فهذه العلاقة تمتد في الزمن لتربط الأبناء بالأباء والأجداد، وبها تكون تقاليد يشترك فيها الجميع وتنشأ وحدة ثقافية اجتماعية واقتصادية، هذه الأبعاد الثلاثة تتكامل فيما بينها وتمثل الشجرة التي ينتسب إليها كل أفراد القبيلة، إن المساس بأحد هذه الأبعاد يؤدي إلى تفكيك نظام القبيلة وتفتيتها.

لقد ركزت السلطات العسطرية الفرنسية على تجميع المواطنين في مناطق معينة بعد طردهم من أراضيهم واستبعادهم إلى أقصى الحدود بدعوى أن الأهالي لهم ما يكفيهم وزيادة، فنزعت الأراضي الخصبة وأعطيت للمعمرين الجدد داخل العشائر ومحاولة تسهيل الاحتكاك بين المستعمر والمستعمر .

ورغم هذه المحاولات لتجميل الصورة بإحداث بعض التقنيات الحديثة على الزراعة التقليدية فإن أغلب الفلاحين ضيعوا الجزء الأكبر من أراضيهم الخصبة فكان السقوط الحر للفلاحين و لم تنج من ذلك حتى العشائر المخلصة لفرنسا.

وفي هذا الصدد يقول شارل أندري جوليان " أن قبائل المخزن والزمالة بالمنطقة الغربية ضيعت أخصب أراضيها، وكذلك سكان دائرة عين تمونشنت وفي وسط البلاد، فإن أولاد قصير بسهل الشلف تقلصت مساحة أراضيهم من 39 ألف هكتار إلى 27 ألف هكتار في ظرف عقدين من الزمن، لقد أصبح أكثرهم ملاّكين فرادى، فباعوا ممتلكاتهم للمضاربين فحصل أحدهم فورا على 800 هكتار".

ويشير الجنرال لاباسيت أنه بعد غياب دام أكثر من عقد من الزمن عن منطقة الشلف تأثر لما ألت إليه الأمور فقال " لقد تدهورت المعنويات ... ففي الناحية الشرقية لم تترك

مخططات تجميع الأهالي سوى المناطق الجبلية بجهة القبائل والأوراس... فتحول السكان الحضر إلى بدو رحل"[1].

إن الاجراءات المتخذة ضد المجتمع الجزائري لم تهمل أية منطقة عمليات تقليص المساحات تكررت عدة مرات وفي بعض الأحيان أصبح الأهالي لا يثقون في الإدارة الفرنسية. حتى بعد تسلمهم عقود الملكية، فلطالما تراجعت عن ذلك في وقت آخر .

ولقد عمل المضاربون على اطلاق إشاعات تخص مصادرة متوقعة مما يسمح للمضاربين باقتناء الأراضي بأبخس الأثمان، أما القبيلة فقد عملت الإدارة على تفكيكها وإنشاء بدلها وحدات متجانسة سميت بالدواوير (الدوار)، تعتبر الخلية الاقتصادية والاجتماعية في الوسط الريفي الجديد، وجعلت على رأس كل دوار قايد (القياد) تعينه الإدارة الفرنسية، وبهذه التجزئة استطاعت السلطة الفرنسية إزالة القادة الكبار المتعودين على الامتيازات والمحافظين على سلطتهم والمنقادين بصعوبة للأوامر، وكانوا دائما يحذرون السلطة الفرنسية من الانتفاضات الوشيكة.

وبهذه الاجراءات تصدعت النواة الصلبة لدى القبيلة لصالح الاستعمار والتي انتهت بزوال عصبية الأفراد، وبهذا الانفصال تشكلت مجموعات على المستوى الوطني وأصبح الفلاح برولتاريا في أرضه لأن المستعمر أراد له ذلك وبذلك تم القضاء على المجموعة الريفية بغرض الملكية الفردية.

نزلت هذه القرارات على المجتمع الجزائري كالصاعقة فأحدثت شرخا كبيرا في المجتمع التقليدي المتماسك، فالجزائر ضاع استقلالها السياسي، الاقتصادي والمالي منذ أن تم إدماجها في النظام الاقتصادي الفرنسي، فقسمت الايالة إلى ثلاث ولايات وأعلن أنها فرنسية فأصبحت تتأثر بما تتأثر به فرنسا، و تعاني من المشاكل والأزمات التي تعيشها الرأسمالية.

*** القانون المشيخي وانعكاساته:**

نشر هذا القانون في 22 أفريل 1863 ملكية الأهالي، وبه كان الصراع في أوجه قبل ظهور هذا القانون، فالمجتمع الاستعماري منقسما على بعضه بين أصحاب القبعات الحريرية واصحاب اللباس الأسود، فالمادة الأولى تنص على أن القبائل الجزائرية تعتبر مالكة للأراضي المستغلة من طرفها بصفة دائمة و تقليدية وتحت أي عنوان كانت (تثبيت الملكية)، فالأهداف المعلنة من

[1]- شارل أندري جوليان، **مرجع سابق**، ص: 405.

طرف نابليون الثالث هي خلق جو هادئ داخل البلاد فالإدارة الفرنسية كانت تظن أنه بإبعاد المخاوف على الأهالي ستشجع العملية الاستيطانية بهدوء تام، وستفرض ميكانيزمات الرأسمالية منطقها على المجتمع الجزائري، أما المادة السادسة لهذا القانون فمكنت المستوطنين من تملك أراضي القبائل التي كانت ممنوعة بموجب قانون 1851/06/18 من المادة 14[1].

ويقول ايف لاكوست في كتابه " الجزائر الماضي و الحاضر " " أن التوازن المهلهل القائم إلى حد الآن بين التعمير والمجتمع، والاقتصاد التقليدي سيزول خلال العشرين سنة التي تتبع الإعلان على قانون 1863، لقد تخلى الفلاحون عن أراضي واسعة وخصبة للمعمرين الذين لا يستعجلون فلاحتها، وتلقى الأهالي أيضا ضربة معاكسة لوضعهم بإدماج اقتصادهم في القنوات الاقتصادية الفرنسية والأوروبية من تضخم مالي و تفريغ مخازن الاحتياط، وتقلب دوري للظرف الدولي وكل الاشياء التي ساهموا فيها، لكن الى حد الآن، الهيكل القانوني والاجتماعي بقي سالما، واستمرت القبيلة بأشكالها المتعددة الخلية الاجتماعية الاساسية المتضامنة وعناصرها "[2].

كان هدف المعمرين فرض إنشاء الملكية الفردية للقضاء على الملكية الجماعية لدى الأهالي والقضاء على قانون الشياع المضروب على أراضي القبيلة فهو الحصن الذي يحمي القبيلة والفرد في آن واحد، واستطاع هذا النظام تأسيس الملكية الفردية فألقى بالفلاحين إلى البؤس والشقاء ، أما القائد يحي الشريف فقد كان رده للجنة الثامن عشر ما يلي: " هؤلاء الأشخاص وقعوا في حالة سيئة بعد المصادرات التي طبقت عليهم، إلى حد أنهم أصبحوا يفلحون الأرض مقابل نصف إنتاجها، ويتحملون المغارم مهما كان نوعها، وهناك من يفلح الأرض مقابل سعرها تقريبا، وإذا كان بؤسهم يتزايد، فليس لهم وسيلة للخروج منه"[3].

إن الأعمال التي مورست على الفلاح الجزائري من مصادرة و حجز للأرض تركت الفلاح بدون أرض، وانتقلت الأرض إلى أيادي غيرت معالمها وإنتاجها وربطتها بزراعة تتماشى مع مصالحها، ولحقت بالأرض الجزائرية سنوات عجاف فالقحط المتكرر والآفات الطبيعية من

[1]- بوعزة بوضرساية، **مرجع سابق**، ص:205

[2]- نوشي أندريان وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص: 370-371.

[3]- محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية، **مرجع سابق**، ص: 156.

جراد وزلزال و غيرها تركت الجزائرى يلتحق بقمم الجبال لينظر من بعيد إلى الملاك الجدد لعلهم يرقون لحاله فيستأجروه .

إنها الرأسمالية الاستعمارية المتوحشة التي قتلت وشردت ودمرت وأفرغت البلاد من أبنائها ففروا في كل الاتجاهات داخل وخارج البلد. فأصبح الجزائري هائم على وجهه تتقاذفه الأمواج لا يدري أين يتجه وأي أرض تؤويه، لقد خسر ماله واهله وارضه فكان مصيره استجداء الفرنسيين لإعطائه راتبا كما فعل الكثيرون، أما الفئة الوسطى فكانت تصطف أمام السادة الجدد في طبور طويل للظفر بعمل خماس ليسد رمقه.

وما أن تمكنت السلطات الفرنسية من وضع يدها على البلد أقدمت على المس بالمكونات الأساسية للمجتمع الجزائري، فألحقت الأوقاف بأملاك الدولة وتعتبر أضخم الأملاك وتشمل سبعة أنواع[1].وكانت موارد هذه الأوقاف تستعمل لمساعدة الفقراء والمساكين وعابري السبيل، وكذلك العناية بأماكن العبادة والمصالح العامة كالعيون والتعليم.

وكانت حبوس مكة والمدينة تصرف في ايواء المحتاجين بدون مقابل، والفائض للمدن القديمة بالجزائر أو المشرق، أما حبوس الأندلسيين فكانت مخصصة لمساعدة المنفيين واللاجئين من الأندلس الفارين من قهر الإسبان. فهذه المؤسسات تؤدي عملا جبارا في استقرار التركيبة الاجتماعية وازدهارها وتطورها، وما أن أقدم كلوزيل على دمج تلك العقارات في الأملاك العمومية تسبب في انهيار كبير، فقد تقلص عدد الجوامع، وهاجر رجال الدين نحو بلاد الإسلام تاركين فراغا كبيرا فأهمل التعليم إلى حد بعيد، فتفشى الجهل والأمية في الأوساط الشعبية.

وهذا ما عمل من أجله خادم السانسيمونية في الجزائر جورج فوزان " إن أول نتيجة لحملتنا وهي نتيجة عظيمة، هي الفصل القاطع بين الدين والدولة في المجتمع الإسلامي، إن السلطة السياسية قد تفوق بطبيعة الحال، سواء من حيث الرقابة وحتى الإدارة و التسيير المتعلقين بالسلطة الدينية والتشريعية الممثلة للجانب الروحي وجميع القوى الحية للأمة، قد انساقت

---

[1]- حسب الدكتور أبو القاسم سعد الله فهناك سبعة أنواع، أوقاف مكة والمدينة، أوقاف المساجد، أوقاف الزوايا والقباب (الأضرحة)، أوقاف الأندلس، أوقاف الانكشارية، أوقاف الطرق العامة، أوقاف العيون.

للحركة التي أحدثها احتلالنا للبلاد، بحيث أصبحت مرغمة أو عن طواعية، هي أمل الرقي في حين أصبح رجال الجانب الروحي يمثلون حزب المعارضة "[1].

لقد أدرك الفرنسيون أن هذه المعالم تمثل البيئة الحاضنة للمقاومة فهي تمثل البعد الديني والبعد الدنيوي، فكان لابد من تهديمها وتخريبها لأن حرمان المقاومة من أملاكها وحبوسها ستحيل المعلم والقاضي إلى البؤس والفقر، أما رجال الدين الأكثر تصلبا سيخضعون في النهاية كما قال أورباان " فقد قبلوا في النهاية المرّتب الذي تقدمه لهم الإدارة الاستعمارية وانضموا إلى الجحافل الكثيفة من الموظفين حيث تذوب بل وتنمحي كليا أكثر المواقف المناهضة للوجود الفرنسي".

وبالفعل استطاع الفرنسيون ضرب المقاومة الشعبية و اسكات أصوات وسائل أشد خبثا و اقل عنفا و اكثر فتكا بالمجتمع. وعملت السلطات على إنشاء المدارس على النمط الفرنسي وبالتالي سينجب هذا الجيل تقليد أبائه في كره الاستعمار وسيمكن الشعبين من التعايش السلمي حسب هذه النظرية، وهذا ما آمن به الدوق دومال (*Duc D'Aumal*) في قوله: " إن فتح مدرسة وسط الأهالي يعادل فيلقا من حيث تطويع البلاد"، لكن الأهالي رفضوا هذه المدرسة لما أحدثته من انشقاق بين الأطفال فهي تمثل التمييز العنصري وتعمل على إنشاء مجتمع غير متجانس يشكل الأهالي الطبقة السفلى والفرنسيين الطبقة العليا.

وأدرك الفرنسيون أن تلاحم الشعب هو محافظته على جنسيته العربية الإسلامية فعمل المستعمر على محوها وهذا ما صرح به الجنرال فالي (*Valée*) سنة 1841 بأن: "تحول دون نمو فكرة الجنسية العربية لأنها الخطر الداهم الوحيد الذي يمكن أن يصادفنا مستقبلا"، أما بوجو فكان أكثر صراحة حيث يقول: " يجب أن نطيح بالجنسية العربية ... وإلا فلن تنالوا من الجزائر شيئا"[2].

وفي نفس الاطار أصدر نابليون الثالث مرسوم في 14 جويلية 1865 ونشر عبر جريدة المبشر الصادرة في 12 اوت 1865 احتوى هذا المرسوم على ستة فصول، نص الفصل الأول على منح الجنسية الفرنسية إلى الجزائريين مع تمتعهم بالشريعة الإسلامية، أما إذا أراد الجزائري أن يكون

---

[1]- مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص: 112.

[2]- مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص: 316

مواطنا فرنسيا فعليه أن يتخلى عن دينه وجاء في قوله " فإذا طلب أحدهم الإنتساب الحقيقي للدولة الفرنسية، بحيث يصير من أبناء جنسها ومنتفع بالحقوق المستفاد بها كل شخص فرنسي، فله ذلك وتلحقه اذ ذاك الشريعة الجارية في دولة فرنسا" [1]، وهو الذي نظمه السناتوس كونسلت سنة 1865 م.

إذا من أجل أن تكون فرنسيا ولك حق المواطنة عليك التخلي طواعية عن دينك، وهذا ما رفضه الجزائريون، وأعتبروا ذلك بمثابة الردة عن الإسلام[2].

اذا كان هدف مرسوم 22 افريل 1863 تدمير وتفكيك القبيلة الجزائرية بعدما انتزع منه أعز ما يملك وهي الأرض، فقد جاء قانون 14 جويلية 1865ليهدم وحدة المجتمع ويخلق فوارق طبقية بين افراده عن طريق محاربة المقومات المتمثلة في الدين والثقافة والعادات والتقاليد التي جبل عليها منذ مئات السنين.

إضافة إلى هذا فإن الدفع بالأوروبيين نحو الجزائر كان من أهدافه أيضا تغيير عادات وتقاليد المجتمع الجزائري وذلك من خلال ممارسات العناصر الأوروبية اليومية ولذا عملت السلطات الفرنسية على إرسال فئات منحطة ومنحرفة، وفي هذا الاطار يقول الكونت دانيال " جاء الى الجزائر مساجين لباستي ثم الفئات المنحطة أو الرعاع ... قصد الحيلولة دون نزوحهم من الأرياف إلى المدن الفرنسية النامية، وبعد أن فضلت فرنسا التمسك بفكرة النقاوة البرجوازية و المدنية ... شاعت فكرة أن الجزائر ملك للفقراء ... ومن أجل الحفاظ على أمن وسلامة مدينة باريس ... كما جاء على لسان محافظ شرطة المدينة سنة 1835م كان يجب إرسال المنحرفين إلى الجزائر التي تحولت مع الغزو إلى سجن جديد ... لكنه سجن من نوع خاص ... يمكن تسميته بالسجن الليبرالي حسب الموضة الشائعة آنذاك"[3].

هذه الاصول الاجتماعية التي جاءت من مختلف مناطق أوروبا، حولت مدينة الجزائر إلى مدينة منحطة، لم يكن هؤلاء المعمرون من النخب فإدمانهم الافسنتين (شراب مسكر) وعيشهم حياة دعارة وأخلاق منحلة وعدم اعتقاد ديني، وهي عيوب كلها تضاعف كره

[1]- جريدة المبشر ، 12 اوت 1865.

[2]- Mahfoud Kaddache, op.cit, p.654.

[3]- Daniel (Le Comte), **Les pieds noirs**, histoire et portrait d'une communauté, Paris, Seuil, 1980,P.81.

الجزائريين لهؤلاء المستوطنين و احتقارهم، وهكذا ففي سنة 1837م عرفت الجزائر ظهور 280 مرقص و حانة من أجل 10 آلالف أوروبي فقط، في مدينة درارية لوحدها كان يوجد ثمانية من هذه الأماكن سنة 1841 من أجل اثنين وأربعين عائلة اوروبية كانت تقيم هناك [1].

وهكذا بدأ وجه الجزائر يتغير من ذلك الطابع الاسلامي المغاربي إلى الطابع الغربي، حيث أدخل الفرنسيون عاداتهم وتقاليدهم، فأصبحت تحتوي على الحانات والكاباريهات، والمقاهي، وانطلقت الأماسي الموسيقية، ومحافل الماسونية، كما لوحظ وجود سيدات رشيقات، كما انتشرت المراقص والألعاب بالإضافة إلى المنتوجات الغذائية للسهرات الصاخبة واحتساء المشروبات الكحولية.

غير أن الفرنسيين حمّلوا الأهالي هذا المنعرج الخطير في الأخلاق ويكشف دي موباسان أن تعدد الزوجات يعد انحرافا غريزيا، وتنم هذه الممارسات عن مزاج عنيف وغياب الرقة والرهافة وحتى عن غياب نقاء فكري يحفظنا من عادات وملامسات تشمئز لها الأنفس، ويضيف إلى هذا كله: "وراثة خبيثة قوية تعود إلى قوم لوط تعززها عدم قدرة الأهالي على التحضر والتمدن"[2].

أما زولا صاحب المذهب الطبيعي يرى في الأهالي نفاية تلوث المجتمع ولهم نصيب من الدعارة و الإدمان على الكحول والتطرف والجهل ما يكفي[3]، وفي كتابه " تيريز راكان " يتهم البطلة بالنجاسة و القذارة الأخلاقية فهي نموذج للمجون الحيواني، ربط هذا كله لعامل الوراثة لأن البطلة من أصول أهلية، و بالتالي فهي تحمل جينات البغاء من أمها الأهلية، هذا الكاتب الذي لم يتوان في الدفاع عن اليهودي دريفوس[4]، المتعامل مع المخابرات الألمانية في عملية جوسسة، لكن تدهور الأخلاق إلى أسفل السافلين في الجزائر لا تعود للجزائريين كما يحاول أن يروج هؤلاء بل تعود حسب تعبير القسيس جورج بلا كسلي" إن من الصعب تصور حالة

[1]- Ibid ,p.82.

[2]- Guy de Maupassant, Au soleil ,Paris, Pocket classiques, 1988, pp.65-66.

[3]- Emile Zola, (1840-1902), Chef de file des naturalists, il depeint la société francaise sous la seconde Empire , il pris par parti pour Dreyfus,(j'accuse).Il defendit les impréssionnistes.

[4]- Alfred Dreyfus, Officier francais (1859-1935), issu d'une famille juive, il est accusé d'espionnage au profit de l'Allemagne.Il fut accusé à deux reprises (1894 et 1898).Ce n'est qu'en 1906 qu'il fut réhabilité,Zola prit sa défense.

أخلاقية أدنى من حالة الأخلاق في الجزائر بعد عدة سنوات من الاحتلال"[1]، وأوضح أبو القاسم سعد الله أن الكاتب يعني بذلك " أخلاق الفرنسيين لاسيما الجنود، الذين كانوا كما عرفنا في الأغلب من حثالات المجتمع والمرتزقة والجهلة والمغامرين وناهيك بجيش من أعضائه اللفيف الأجنبي واللقيط يوسف"[2]، وعرفت الجزائر انتشار الأمراض والإدمان والتسكع في الشوارع، ولوحظ ارتفاع عدد المواليد غير الشرعيين بين الفرنسيين داخل الجزائر إلى 244 في الألف بينما كان في كل فرنسا 72 في الألف[3].

وقد لاحظ الكثير من الكتاب عند زيارتهم للجزائر خلال السنوات الأولى بعد الغزو مدى انحطاط الأخلاق بين المسلمين أيضا، وهذه نتيجة للآفات المذكورة سلفا من طرف القسيس فالجزائريين لم يقلدوا الفرنسيين في العلم والمعرفة وفي شتى ميادين التطور، ولكن في الخمور والفواحش والشهوات الجامحة والغرائز البهيمية هذا مصداقا لقول " المغلوب مولع أبدا بالاقتداء بالغالب في شعاره و زيه و نحلته و سائر أحواله و عوائده"[4]، والقاعدة الشهيرة تقول أن المغلوب لا يقلد الغالب في فضائله و لكن في مساوئه .

***اخضاع القضاء الإسلامي للقانون الفرنسي**

جنح الاستعمار الفرنسي إلى محاربة القضاء الإسلامي محاولا تقويض جهازه باصدار عدة قرارات منها القرار الصادر في 10 أفريل 1834م، وبه يستطيع الفرد استئناف الأحكام التي يصدرها القاضي المسلم، أمام مجلس الاستئناف الذي يتكون جل أعضائه من الفرنسيين والرعايا اليهود[5].

وقد أوقف الكونت شاسلوب لوبا (*Chasseloup-Laubat*) العمل بنظام القضاء الإسلامي وفرض بدلا منه المقاضاة أمام العدالة الفرنسية، و ذلك باصدار القرار المؤرخ في 03

---

[1]- ابو القاسم سعد الله، مرجع سابق،ص: 373.ذكره جوزيف بلاكسلي في كتابه "اربعة اشهر في الجزائر"،ص ص: 47-48،د.ت.

[2]- المرجع السابق ونفس المصدر.

[3]- نفسه.

[4]- حفيظ بن دحمان، **راي محمد الخامس في الاحتلال الفرنسي للجزائر**، الجزائر، منشورات الرباحين، 2013، ص: 197

[5]- يحيى بوعزة، **السياسة الفرنسية من خلال مطبوعات حزب الشعب (1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص ص: 88-89.

ديسمبر 1859م الذي جرد القاضي من أداء واجبه وتطبيق الشريعة الإسلامية إلا في بعض المسائل التي تعتبر مشاكل جزئية والخاصة بالأحوال الشخصية، وبهذا القرار أصبحت الأحكام القضائية في بلاد القبائل تسير على النمط الفرنسي وتم تأسيس هذا التنظيم القبائلي على العشائر الست التي يشملها حصن نابليون، ثم كونفيديرالية الزواوة (ذراع الميزان) وبعد ذلك تم تطبيق النظام في 20 نوفمبر 1860 على كافة العشائر في مناطق دلس وتيزي وزو وذراع الميزان وجرت بعض المحاولات لتأسيس هذا التنظيم في المنطقة الشرقية، لكنها لم تنجح فشيوخ العشائر يأتون إلى الجماعة وفي قلوبهم مشاعر ارتياب وحقد اتجاه القائد و كذلك القيادة العسكرية[1].

أما مراسيم 24 اكتوبر 1870م فنصت على إنشاء هيئة محلفين في محاكم الجنايات وكانت مفتوحة للفرنسيين فقط، وان الهدف من إنشاء هذه الهيئة هو دمج المؤسسات الشرعية الجزائرية في القانون العام الفرنسي وأن هذا الإجراء يعجل بنمو المستعمرة[2].

من الغريب أن يكون أعضاء جماعة المحلفين فرنسيي الجنسية، فهؤلاء المحلفون تتعارض مصالحهم مع المسلمين، لقد وضع المرسوم رقاب المتهمين تحت حكم أعدائهم، وهذا ما عكسته أحداث ثورة المقراني فجور هذه الهيئات مهد لأحكام قاسية في حق الثوار، فعلل الدكتور فيتال أسباب الأحكام لعاملين، العامل الأول يتمثل في تشكيل هذه الهيئة والعامل الثاني هو غباوة هؤلاء المحلفين الذين لم يعرفوا حجة واحدة من حجج الاتهام او الدفاع .

فبالرغم من دور اليهود المخزي خلال فترة الاحتلال فالسلطة الفرنسية عاملتهم معاملة خاصة لكنهم اعتبروا من الأهالي في نظر القانون الفرنسي، كما أن المرسوم الصادر في سنة 1865 الخاص بالجنسية الفرنسية شمل أيضا اليهود[3]، وبعد قيام الجمهورية الثالثة في 04 سبتمبر 1870 عين اليهودي إسحاق كريميو حارسا للأختام، فعمل على اقناع حكومة تور بقضية التجنيس. فصدر مرسوم وزاري في 24 أكتوبر يقضي بتجنيس يهود الجزائر بصورة جماعية وإجبارية بدون التخلي عن عقيدتهم فاستغل كريميو الظروف الصعبة التي تعيشها فرنسا وحقق حلم حياته[4].

---

[1]- س.ر.اجرون، **المجتمع الجزائري من مخبر الايديولوجية الكولونيالية**، ترجمة محمد العربي ولد خليفة، الجزائر، منشورات ثالة، 2002، ص ص: 54-55.

[2]- صالح عباد، **مرجع سابق**، ص ص: 43-44.

[3]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ج06، ص، 397.

[4]- يحيى بوعزة، **موقف الجزائريين من تجنيس اليهود الجماعي**، مجلة الثقافة، العدد 30، جانفي، 1976، ص: 41.

في هذا الصدد يصف الأمير عبد القادر هذا المرسوم بأنه أهان العرب والبربر وأضاف إلى الجالية الأوروبية عنصرا جديدا ضد أبناء البلاد[1].

لقد أصاب هذا القانون الجزائريين في المقتل فكانت هذه السياسة سياسة تقسيم وتفضيل جنس على آخر فبدلا من التقرب إلى الجزائريين باعطائهم بعض حقوقهم، عملت السلطات على نقل جزء من السكان إلى صفوف المستبدين في وقت كان الشعب الجزائري يئن تحت أحكام تعسفية جائرة .

ونقل لنا لويس فوزان (*Louis Voisin*) عن أحد الأهالي قوله: "كم نحن مجروحون من تجنيس اليهود بالجملة"، أما الحاكم العام دي قيدون (*De Guydon*) فأشار إلى التأثيرات السلبية لهذا القرار فقال " إن العرب جرحوا في أعماق قلوبهم و في وطنيتهم النظيفة، بسبب تجنيس اليهود الجماعي، و الذي سمح لهم بإحتلال مناصب عالية"[2].

ومنح هذا القرار الجنسية الفرنسية لحوالي 38 ألف يهودي فأثر هذا القرار على الأعيان الجزائريين وعلى رأسهم البشاغا المقراني الذي قال عنه: " إنني مستعد أن أضع رقبتي تحت السيف ليقطع رأسي ... و لا أقبل أن أخضع لحكومة التجار اليهود"[3]، وعلق قارو عن هذا القانون بقوله:" إن أربعين ألف يهودي حصلوا في يوم واحد، وهو يوم النكبة والكارثة، بواسطة الغش والخداع على المزايا التي لم يحصل عليها اللاتين في روما، إلا بعد نضال قرنين من الزمن"[4].

***الصحة و الوضع الديمغرافي**

-المؤسسات الصحية وخدماتها: بادر الفرنسيون إلى إنشاء هياكل صحية لضمان صحة جيوشهم ومستوطنيهم فعملوا على تحويل المساجد والزوايا والملاجئ وكذلك بعض المقابر، ثم انطلقت سلطات الاحتلال في تأسيس مستشفيات مدنية عام 1832م في كل من الجزائر، وهران، عنابة أما بجاية فقد حظيت بمركز إستشفائي سنة 1834م، و كذلك منطقة الدويرة سنة

---

[1]- صالح عباد ، **مرجع سابق**، ص: 46.

[2]- يحيى بوعزة، **مرجع سابق**، ص ص: 45-47.

[3]- مؤمن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر (1926-1954)**، دار الطلعية، قسنطينة، الجزائر، 2003،ص: 322.

[4]- يحيى بوعزة، **المرجع السابق**، ص: 48.

1837م ومدينة البليدة 1839م ، أما مدينة قسنطينة فقد أصبح لها هيكلا صحي انطلق في استقبال المصابين بتاريخ الفاتح من نوفمبر 1839م[1].

وفي سياق الإجراءات الصحية التي عملت السلطات على وضعها أثناء بداية الاحتلال، تجدر الإشارة إلى الدور الذي لعبه الجراح الفرنسي جيسكار (*Dr Giscard*) فقد وصل إلى الجزائر سنة 1832 واحتك بالقبائل التي عانت أمراضا مختلفة وخاصة مرض السعفة وقام بفحص مئة طفل مصاب بهذا المرض، فكان أول طبيب فرنسي يدعو إلى ضرورة تعميم الفحص والعلاج للجزائريين كما أسس مستوصف للجزائريين بدالي ابراهيم غير أنه من الصعب التأكيد حول إذا ما قام هذا المستوصف لصالح الأهالي أولا[2].

أما الدكتور بوزان (*Pouzin*) فقد انطلق في حملة دعائية لسياسته الطبية تحت شعار:

" تعميم الهياكل الصحية عبر كل المناطق الجزائرية، ووضعها في متناول الجزائريين، حتى يرتبط الاحتلال العسكري للبلاد بالإجراءات الصحية والخدمات الطبية، و ذلك من أجل جلب الجزائريين و جعلهم يؤمنون بأن فرنسا احتلت الجزائر لتطبيق مشروع حضاري لصالحهم"[3].

إن التمحص في هذه المبادرات يدلنا على مدى إدراك الفرنسيين في إخضاع الجزائريين بواسطة إدماجهم في نظام صحي يحميهم من الأمراض ويقدم لهم العلاج حتى يدركوا أن فرنسا العسكرية هي فرنسا الإنسانية أيضا .

ولكن الحديث عن هذه المؤسسات يجعلنا نتساءل هل كانت تقدم خدماتها للجزائريين بقدر ما كانت في خدمة الجيش الفرنسي و المعمرين الأوروبيين؟

للإجابة عن هذا التساؤل يمكننا الإطلاع على آراء الأطباء العسكريين والمدنيين والذين أجمعوا في غالبيتهم على أن المستشفيات والمرافق الصحية الأخرى كانت في خدمة الفرنسيين، وقد سمح للجزائريين بقصدها خوفا على أنفسهم من انتشار الأمراض والأوبئة في أوساطهم، سواء ضمن الفرق العسكرية أو مجموعات المعمرين[4].

---

[1]- Yvonne Turin,**Affrontement culturels dans l'Algérie coloniale :écoles ,médecines, religions, 1830-1880**, Alger, Editions Houma, 2004, p.13
[2]- Ibid,p.81.
[3]- Ibid,p.86.

[4]- فلة موساوي، **الواقع الصحي والسكاني في الجزائر (1518-1871)**،ب.ت، ص: 513.

وفي هذا السياق يشير مرسوم 1831 إلى أن : " عدد الضباط الجراحين كان 144 بتاريخ أول سبتمبر من سنة 1830 و قد تقلص هذا العدد إلى 53 ضابط بتاريخ أول جانفي عام 1831،هذا في وقت اجتياح وباء الكوليرا بسرعة مذهلة في الجزائر و عبر مناطق متعددة حيث أزهق أرواح مجموعات هامة من السكان و قد أثبتت التقارير أن الكوليرا أودى بحياة 10 ألاف نسمة في مدينة معسكر " [1]

وما نلاحظه أن عدد الأطباء تقلص كثيرا خلال فترات الوباء، يجعلنا نستنتج أن المستفيدين من الخدمات الطبية هم المستوطنين بالدرجة الأولى، إذا أخذنا بعين الاعتبار الشريحة الكبيرة من الجزائريين التي لم تزودها فرنسا بالمرافق الصحية نظرا لبعدها ولعدم ارتباطها بالجيوش الفرنسيية.

وفي نفس الاطار فإن أحسن الأطباء كانوا في خدمة الفرنسيين وهذا ما أكدته ايفون توران،"عدم التأكد من تاهل كفاءة ومصداقية بعض الأطباء خاصة، وأن الأطباء المخصصين للجزائريين كانوا لا يتقاضون راتبا مقابل خدماتهم"[2]، وأضافت " يعد الدكتور باين (***Dr Payn***) أحد ركائز المصلحة الطبية المدنية بالجزائر واستقر بها منذ عام 1834م إلى غاية سنة 1855م حيث توفي وقد حرر تقارير متعددة ومفصلة حول الوضع الصحي ومهنة الطب بالجزائر، إلا أن اهتماماته كانت تقنية بالدرجة الأساسية وتخص الحماية الصحية الأوروبية فنادرا ما تطرق للأهالي وكان يحدث ذلك عندما يتخوف من انتقال العدوى من الجزائريين إلى الفرنسيين".

كانت ردة فعل الجزائريين مخيبة للإدارة الفرنسية، وتميزت الفترة الأولى للاحتلال برفض العلاج والتلقيح ذلك لتعودهم على طرق العلاج التقليدية المتوارثة من جيل لآخر وقد أثبتت نجاعتها في كثير من الأمراض، وبالتالي رفضوا الطب الفرنسي، زد على ذلك عدم الثقة في الطبيب الفرنسي لأنه يمثل الاستعمار ولا يرجى منه خيرا، كما أن الأهالي رفضوا العلاج جهلا وقبلوا بالألم كرامة.

أما التلقيح فقد رفضوه لأسباب منها: كان في ذهن المواطنين الجزائريين أن تطعيم الاطفال يترك اشارة على اجسامهم لتجنيدهم فيما بعد.

-التلقيح سم يؤدي إلى شلل.

---

[1]- Y.Turin, op.cit, p.78.
[2]- Ibidem.

-التلقيح عملية يهدف من ورائها المستعمر القضاء على الجنس العربي.

ورفضت جل القبائل الانخراط في عملية التطعيم بل هددت بعض القبائل برمي أبنائها في البحر، ونظرا لنفور السكان من التلقيح جمدت السلطات الاستعمارية التلقيح إلى غاية 1868م حيث كلفت الجنرال ديفو (*Desvaux*) بتكوين أطباء عرب يقومون بعد تكوينهم بعملية التلقيح[1].

إن الاشمئزاز والنفور من الطبيب والمستشفى، كان ظاهرة شائعة، جعلت المناطق الموبوءة تنفر من أبسط التقنيات للعلاج، حيث تقوقع سكانها على أنفسهم، معتقدين أن الله يعطي المرض ويشفي المريض، وهذا ما جعل فولف (*Wolf*) مسؤول المكتب العربي لسيدي بلعباس يصرح في أحد التقارير " إن اشمئزاز العرب لاستعمال أدويتنا وإيمانهم بالقدر دفعهم إلى الثقة بالطلبة ... وبالتالي فإن أغلبية المرضى يطلبون العلاج منا بعدما يصلون إلى مشارف الموت أو في أوضاع ميؤوس منها."[2]

وبخصوص الأوبئة تشير بعض الدراسات الحديثة إلى القول بأنه: "يصعب تقديم أرقام حقيقية عن عدد ضحايا أوبئة الكوليرا التي حلت بالجزائر أوائل الاحتلال والتي نتجت عن المجاعات المترتبة وعن الأزمات الحادة الناتجة عن قلة الانتاج الفلاحي المترتب عن الجفاف و اجتياح الجراد"[3].

ومن أشهر دوران هذه الأوبئة:

1-أوبئة الكوليرا و التيفوس لسنوات 1832و 1834 و 1836:

خلالها سجل إرتفاع كبير في نسب الوفيات تراوح بين 50 و 70 بالمئة على مستوى المراكز الصحية السجون و الثكنات، أما المدن و الأرياف الجزائرية فعرفت إنقراض ديمغرافي . إلا أنه يستحيل تقويم الأرقام بدقة نظرا لندرة المعطيات و الاحصائيات فقد عانت عنابة من انهيار ديمغرافي خطير نتيجة وباء الكوليرا لسنة 1833م اذ وصلت نسبة الوفيات 9.5 لمجموع 100 نسمة ، ثم تراوحت حول 8.72 عام 1834 لتصل الى 8.75 عام 1835 ثم انخفضت الى 7.12 سنة 1836 .

---

[1]- M.Khiati, op.cit, p.256.
[2]- Y.Turin, op cit, p.143.(voir annexe n°15)
[3]- M.Kaddache,DJ.Sari, **L'Algérie dans l'histoire**, O.P.U ,Alger, 1989, pp.200-204.

عرفت سنة 1835 نسبة اكبر عدد من الضحايا فكان عدد اليهود (435 موتى) ثم الجزائريون (287) أما عدد الموتى من الأوروبيين فكان (164) مما يظهر أن المسلمين واليهود تضرروا من داء الكوليرا أكثر من الأوروبيين .

2-أوبئة الكوليرا لسنوات 1843 – 1845:

ضرب هذا الوباء بالدرجة الأولى المدن والمناطق الساحلية مقارنة بالمدن الداخلية التي كانت أقل تضررا بالأوبئة باستثناء الحروش والبليدة المحيطتان بالمستنقعات، الأمر الذي انتج بعض الأمراض المرتبطة بالحمى. اضافة إلى ما أحدثته هذه الأوبئة عرفت قسنطينة الجفاف عام 1847 وقد صاحبه اجتياح الجراد الذي دام 03 سنوات مما أدى الى ارتفاع سعر الحبوب إذ وصل صاع القمح 70 فرنكا، بينما تراوح صاع الشعير ما بين 05 و 30 ف[1].

3-أوبئة الكوليرا لسنوات 1849 – 1850:

كانت كارثة حقيقية حيث فقدت وهران حوالي 209 ضحية يوميا كما سجلت كل من سكيكدة، سطيف، بو سعادة، منطقة الزيبان عددا مرتفعا من الضحايا إلا أنه يفتقد الى الارقام التي تعكس حقيقة النزيف الديمغرافي باستثناء مدينة الجزائر حيث سجلت نسبة 33 بالمئة من وفيات الأطفال التي تتراوح اعمارهم بين 0 – 15 سنة بالنسبة للفترة الممتدة ما بين 1831 – 1847

ووصلت نسبة الوفيات بالنسبة لمقاطعة الجزائر 6.14 بالمئة عام 1850 و هو عام الكوليرا 4,36 بالمئة عام 1851م[2].

4-المجاعة الكبرى (1867 – 1868):

توالت على الجزائر النكبات في ستينيات القرن التاسع عشر فانتشرت الكوارث الطبيعية والاقتصادية كالجراد و الجفاف والأمراض والأوبئة والمجاعة . زحف الجراد على البلاد بداية من سنة 1864 ثم اتخذ شكلا خطيرا سنة 1866.

والجدير بالذكر أن الجراد لم يكن العامل الوحيد المتسبب في هذه المجاعة المروعة بل أضاف له انتشار أمراض الكوليرا والتيفوس وكذلك انعدام الرعاية الصحية و سوء حالتهم

---

[1]- M.Khiati ,op.cit ,p.227.

[2]- Pierre Boyer,"L'évolution démographique des populations musulmanes du département d'Alger"،**R.A**,T.XCVIII,N[0]440-441,3[eme] et 4[eme] trimestre,pp.308-353,cité par Fella Moussaoui,p.490.

المعيشية و عدم اهتمام السلطات الفرنسية بالأوضاع،زيادة على عمل السلطات على تصدير فائض انتاج الحبوب نحو فرنسا، ومما زاد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خطورة عدم تقديم البنوك للقروض لمواجهة المجاعة[1].

لقد ضرب الجفاف أغلب المناطق الجزائرية، وأمسكت السماء ونقصت الينابيع حتى جفت الأرض كليا [2] فاشتدت وطأة المجاعة وتسببت في غلاء المواد الاستهلاكية، وفي رسالة للدكتور فيتال مؤرخة في 25 جوان 1867: " أن سعر القمح بلغ أكثر من مئة فرنك للصاع الواحد، وسعر الشعير بلغ خمسة وأربعين فرنكا للصاع في حين كان يباع عند الحرث بسعر ستة وعشرين فرنكا"[3]، كما فقد الجزائريون ثلث الجمال والثيران والماعز ونصف الأغنام[4]، وفي شهر أوت في نفس السنة كانت المطامير قد نفذت[5]، لم يجد الجزائريون ما يأكلونه، فأكلوا أوراق الأشجار والقشور والسيقان[6]، ووصف قديس مدينة تنس حالة الأهالي فقال: " و قد لاحظنا بأنفسنا نسوة يجمعن حبات غير مهضومة موجودة من فضلات الحصان، ثم يأكلونها وكان الأطفال في صراع مع الكلاب على عظام كانت في علب النفايات وكانوا يأكلون الأوراق التي كانت متسخة بالنفايات[7].

الكارثة اودت بحياة 500 الف نسمة، فكانت الجثث متراكمة في الشوارع و الحفر و السواقي و وجدت جثث نهشتها الحيوانات. اما جيلالي صارى فقدر عدد الضحايا بمليون نسمة و اذ افترضنا سكان الجزائر ب 03 ملايين كما تدعي السلطات الفرنسية فان ثلث السكان قد ابيد[8]، وهذا ما اكده الدكتور فارن (*H.Verne*) حيث صرح " ان سكان العرب مهددون بالزوال في مدة قصيرة"[9].

---

[1]- M.Khiati, op.cit ,p.229.

[2]- Burzet (Abbé), **Histoire du désastres de l'Algérie** ,Imprimerie Centrale Algérienne, Alger, 1869, p.71.

[3]- يحيى بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، **مرجع سابق**، ص: 165.

[4]- Louis Rinn, **Histoire de l'insurréction de 1871 en Algérie**, Alger, 1891, p.50.

[5]- Burzet(Abbé), op.cit ,p.74.

[6]- Kaddache Mahfoud, op.cit**,** p.655.

[7]- Burzet (Abbé), op.cit ,p.78.

[8]- جيلالي صارى، **الكارثة الديمغرافية(1867-1868)**، المجلة التاريخية المغربية، العدد 21، افريل، 1981، ص: 179.

[9]- Xavier Yacono, op.cit ,p.170.(voir annexe n^{0}16).

إذا كانت هذه حالة الجزائريين أمام الكارثة، فكيف كانت وضعية المستوطنين؟ و للاجابة عن هذا السؤال يقول الأب بورزي (*Burzet*) " كل الشعب عانى من الكوارث لكن الأوروبيين لم يحسوا بهجمة المجاعة و ذلك لأنهم كانوا يملكون أحسن الأراضي، والتي كانت مروية بشكل جيد كما أنه في الوقت الذي لم يجد الجزائريون ما يأكلونه عرف إنتاج القمح الصلب ما بين 1867 و 1871 ارتفاعا من 17 بالمئة إلى 19 بالمئة . ورغم من أن احتياطي المعمرين لم ينقص منه شيئا لم يخطر ببال أحد من الرسميين أو من الخواص أن يبذل يد المساعدة للجائعين، بل بالعكس من ذلك فقد نشر المعمرون مجموعات حراسة ببنادقهم لحماية البساتين[1].
البساتين[1].

وقد ذكر بورزي " أن الإدارة العليا قامت بإحداث مناصب عسكرية في القرى لحماية المحاصيل وتخليص الأوروبيين من الغزو"[2].

و لم تتوقف الماساة عند هذا الحد فلقد رفض المستوطنون بيع فائض الحبوب إلى الإهالي، لعلهم أرادوا المشاركة في إبادة الشعب بطريقة غير مباشرة وهذا ما صرح به المستوطن لاكريتيل (*Lacretelle*) حيث قال: " من المحتمل القضاء على الأهالي خلال سنتين، وعندئذ تحل مشاكل الجزائر ويصبح في الإمكان تعميرها"[3].

وترجع فرنسا أسباب الفقر المدقع الذي حل بالجزائريين إلى عدة أسباب منها:

- إفتقار الأراضي الفلاحية الجزائرية إلى المواد العضوية وقلة مردود الهكتار وكثرة عدد الفلاحين،و استخدام وسائل بدائية تقليدية، وارتفاع نسبة المواليد.

ولكن الواقع يثبت أن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري مرده إلى عدة عوامل كاستمرار الكولون في ابتلاع المزيد من الاراضي الفلاحية الخصبة وتقليص الأراضي الزراعية والرعوية و انخفاض الانتاج ب 20 بالمئة أمام تضاعف عدد السكان من الجانب الجزائري.وإلغاء الرسوم الجمروكية التي كان لها تأثير على البنية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

---

[1]- مصطفى الاشرف، **مرجع سابق**، ص: 15.

[2]- Burzet(Abbé), op.cit. p.83.

[3]- عبد الله جندي ايوب، **الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1830-1819)**، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة القاهرة، ج.م.ع.1961،ص: 198.

وجاء في تقرير أحد اللجان الفرنسية عام 1974م " أن المجاعة في التاريخ الافريقي ليس نتيجة للطبيعة والجفاف ... ولكن ذلك يرجع إلى التوازن الاجتماعي والاقتصادي"،

لقد عمل الفرنسيون على تدمير هذا التوازن وكذا البنية الفلاحية وأجبر الفلاحين على زرع محاصيل نقدية بدل المحاصيل المعيشية رغم الحاجة إليها، وكان إستنزاف ثروات البلاد وإستغلال أراضي الجزائريين للزراعة النقدية من قطن وتبغ وغيرها حتى أصبحت الجزائر –التي كانت تلقب بمطمورة روما – في حاجة إلى القمح .

كما أن أخصب الأراضي لم تستغل من طرف المستوطنين وأن بعض الجمعيات لم تستعمل أكثر من 1/7 مجموع المساحات التي منحت لهم، ففي الوقت الذي كان الجزائريون يموتون جوعا كانت أراضيهم التي صودرت منهم غير مزروعة .

أما الضرائب فقد أثقلت كاهل الفلاحين الذين اضطروا إلى بيع حبوبهم قبل موعد الحصاد لتجنب الأعباء الجبائية[1].

وأجاب النواب الجزائريون عن أسباب المجاعة فقالوا " ... نعم كان في السالف كثير من الفلاحين يكون عندهم الفاضل في الزرع عن قدر كفايتهم فيحفظونه في مطامير، ويجدونه وقت المسغبة ليدفعوا المضرة، ولما حل بهم زيادة السعر في كراء الأرض ... وغيرها من الزيادات في المغرم، وصارت الحاجة تدعوهم الى بيع الزرع الذي يحصدونه في المصيف ... ولم يبق بأيديهم فاضل يدخرونه"[2].

وعرف مخزون الحبوب انخفاضا كبيرا حيث باع الأهالي جميع ممتلكاتهم لشراء الحبوب التي تلزمهم لكن ابتداء من 1856 لم يعد للأهالي شيء فبدأوا يقترضون بوسائل غير شرعية حتى تفاقم الأمر سنة 1867 وكانت الكارثة، كما أنه لا يمكن إغفال الحملات العسكرية المتكررة والتي كان لها تأثير كبير لما خلفته من خراب وتدمير وحرق للمحاصيل الزراعية وافراغ المطامير[3].

---

[1]- شارل اندري جوليان، **مرجع سابق**، ص ص: 439-440.

[2]- يحيى بو عزة، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، **مرجع سابق**، ص: 165.

[3]- **النواب هم**: حسين بن بريهمات، المكي بن باديس، احمد ولد القاضي.

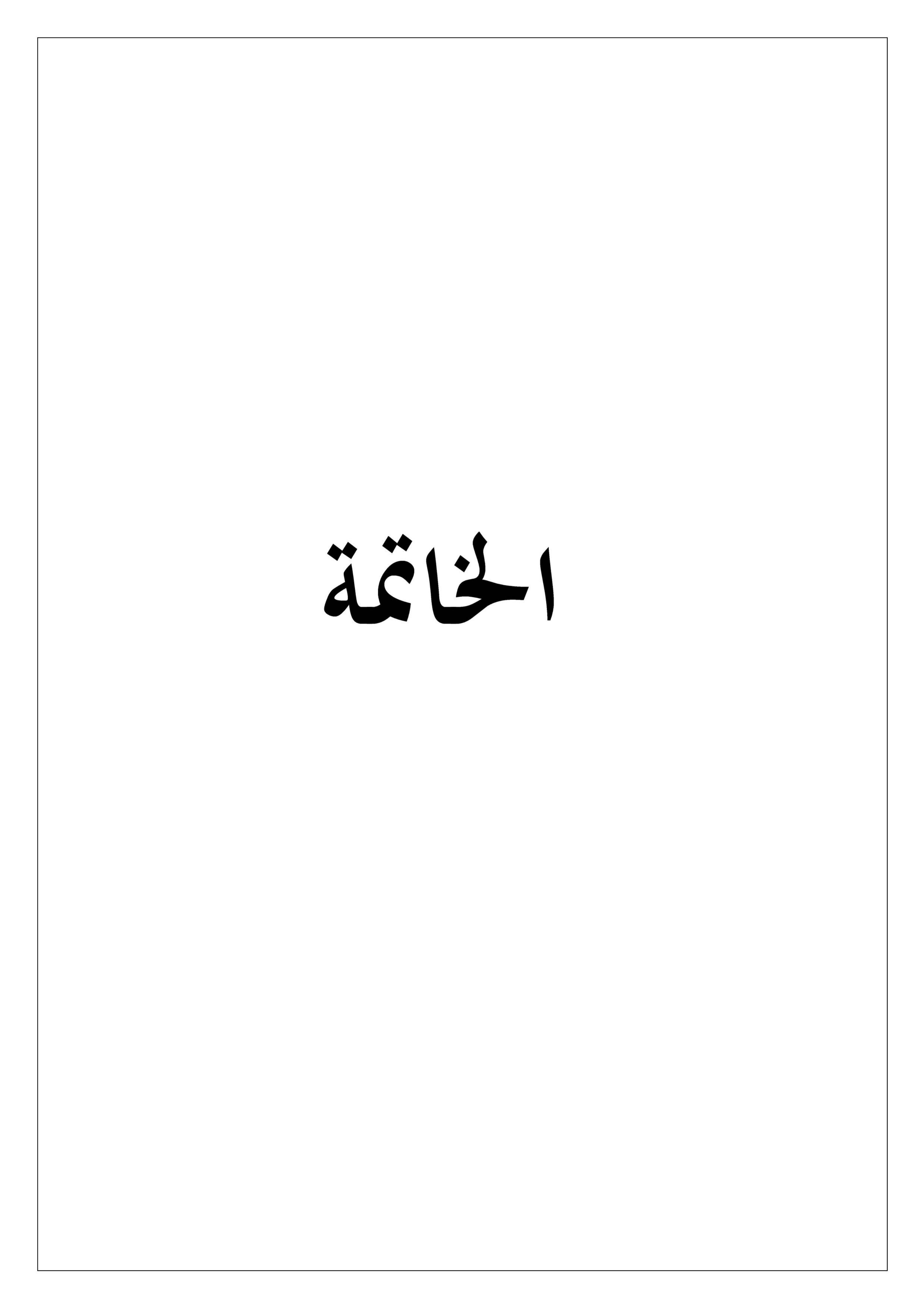
إن المسؤولية الأخلاقية تتحملها السلطات الاستعمارية التي أظهرت عدم الكفاءة أو هي أرادت ذلك، فلم تقدم بالاحتياطات اللازمة لمحاربة الظاهرة و لم تسارع إلى نجدة الأهالي بل أن المحتشدات التي أقامها ماك ماهون لم تكن لإسعاف الجزائريين و إنما كانت لحماية المستوطنين .

ج. لكن الاستعمار عمل على تجويع الجزائريين عنوة فالحاكم العام شارون (*charon*)(1848-1850) صرح قائلا: " إن العرب يجب أن يظلوا في حالة عوز مستمر، لأنهم ما أن يشعروا بالثراء حتى يفكروا في الثورة".

أما الطبيب والمستوطن كازنوي (*Quasnoy*) فيقول: " إن توفير الأمن للمستوطنين يتطلب إبقاء العرب في حالة جوع مستمر"[1].

---

[1]- عبد الله جندي ايوب، **مرجع سابق**، ص: 149.



الخاتمة

الخاتمـــــــــــة

منذ وطأت أقدام الفرنسيين الجزائر عملت إدارتهم على تثبيت أركان وجودهم متبعة أساليب ووسائل متعددة ومختلفة ومنها السياسة العسكرية و هذه السياسة المنتهجة من طرف الفرنسيين قل نظيرها خلال القرن التاسع عشر، فالشعارات الجوفاء التي كانت تتباهى بها الثورة الفرنسية اصطدمت بالأعمال الإجرامية البشعة المرتكبة، و الأخلاق البذيئة لأكبر القادة فكانوا المثال الأسوأ لأمة تتباهى بنشر رسالة حضارية لشعوب همجية.

فالتعهدات التي قدمتها السلطات أثناء الاستسلام و التزام القيادة الفرنسية باحترامها لم تحترم فكانت البداية مخالفة العقود و العهود و العنف ازداد يوما بعد يوم ، و ارتكب الفظائع لترهيب الشعب و بث الذعر فيه، ففرنسا فرقت بين المرء و زوجه و الأب و ابنه فرّحلت آلاف الكراغلة إلى مدينة أزمير، واتسمت السياسة العسكرية للجيش الفرنسي بالإبادة المنظمة التي راح ضحيتها العديد من الجزائريين، واتضحت جليا من خلال استخدام طرق شتى في عمليات الإبادة من تقتيل و تنكيل بالأطفال و الشيوخ و النساء و لم يسلم من هذه الأعمال حتى الأموات في قبورهم، إن زحف جيش الاحتلال لم يقتصر على المدن الساحلية دون غيرها بل تعداه إلى كافة المناطق و كل يوم ازداد عمقا رغم وقوف المقاومة سدا منيعا لأكثر من أربعة عقود متتالية.

وحصدت الآلة الاستعمارية الملايين من الجزائريين ذنبهم الوحيد أنهم رفضوا الاستعمار و أدوا واجبهم الوطني و الأخلاقي، أما جيش العدو فماله من دافع سواء الحقد الصليبي الدفين، ولقد أدركت الإدارة الفرنسية أن بقاءها في الجزائر ليس مرهونا بقوانين و مراسيم و تعليمات، بقدر ما هو مرهون بالوجود العسكري.

إن السياسة الفرنسية في الجزائر، و ما رافقها من سجل قاتم بالجرائم لم تتغير وتيرتها ولا الطرق الوحشية المتبعة في تنفيذها بتغير أنظمة الحكم المتعاقبة على فرنسا فمن النظام الملكي إلى الجمهوري فالإمبراطوري .

لقد تسببت هذه الجرائم في انخفاض ملحوظ في عدد السكان فمن 03 ملايين عند الدخول الفرنسي إلى حوالي مليونين في سنة 1872، أي بمعدل عشرين ألف ضحية كل سنة إذا اعتمدنا الجانب الفرنسي، أما إذا اعتمدنا المعطيات الجزائرية فالعدد يصبح 200 ألف شهيدا سنويا .

فإذا كانت الجرائم البشرية وصمة عار في جبين المحتل صاحب شعار " الحرية – العدالة – الإخوة " فإن الجرائم الثقافية و الدينية المرتكبة لا تقل فظاعة عن سابقتها فهدم المعالم الدينية و الحضارية

من مساجد و جوامع، لتصل محاور التخريب و التحويل إلى الزوايا و المدارس و الكتاتيب بالإضافة إلى الأضرحة و القباب، على أساس أنها ذات بعد روحي فهي تؤجج لدى المقاومة رفض الاحتلال و التسلط .

و إذا كانت هذه المؤسسات قد نالت نصيبها من التشويه و التحويل و التدمير فإن الأملاك العامة و الخاصة قد أصبحت تحت السيطرة الإدارية و بالتالي قد أصبحت جزء من أملاك المستوطنين و نتجت عن هذه الأوضاع المزرية هجرة طوعية و قصريه نحو بلاد المشرق و المغرب العربيين و كذلك البقاع المقدسة .

عكست السياسة الفرنسية الاستيطانية رغبة فرنسا في القضاء على الكيان الجزائري و استئصاله من جذوره و لطالما ادعى الفرنسيون بأنها ميراث أجدادهم الرومان فيكون استرداد على إبادة شعب بأكمله و ذلك بنفيه إلى الثلث الخالي على حد قول الجنرال كافينياك .

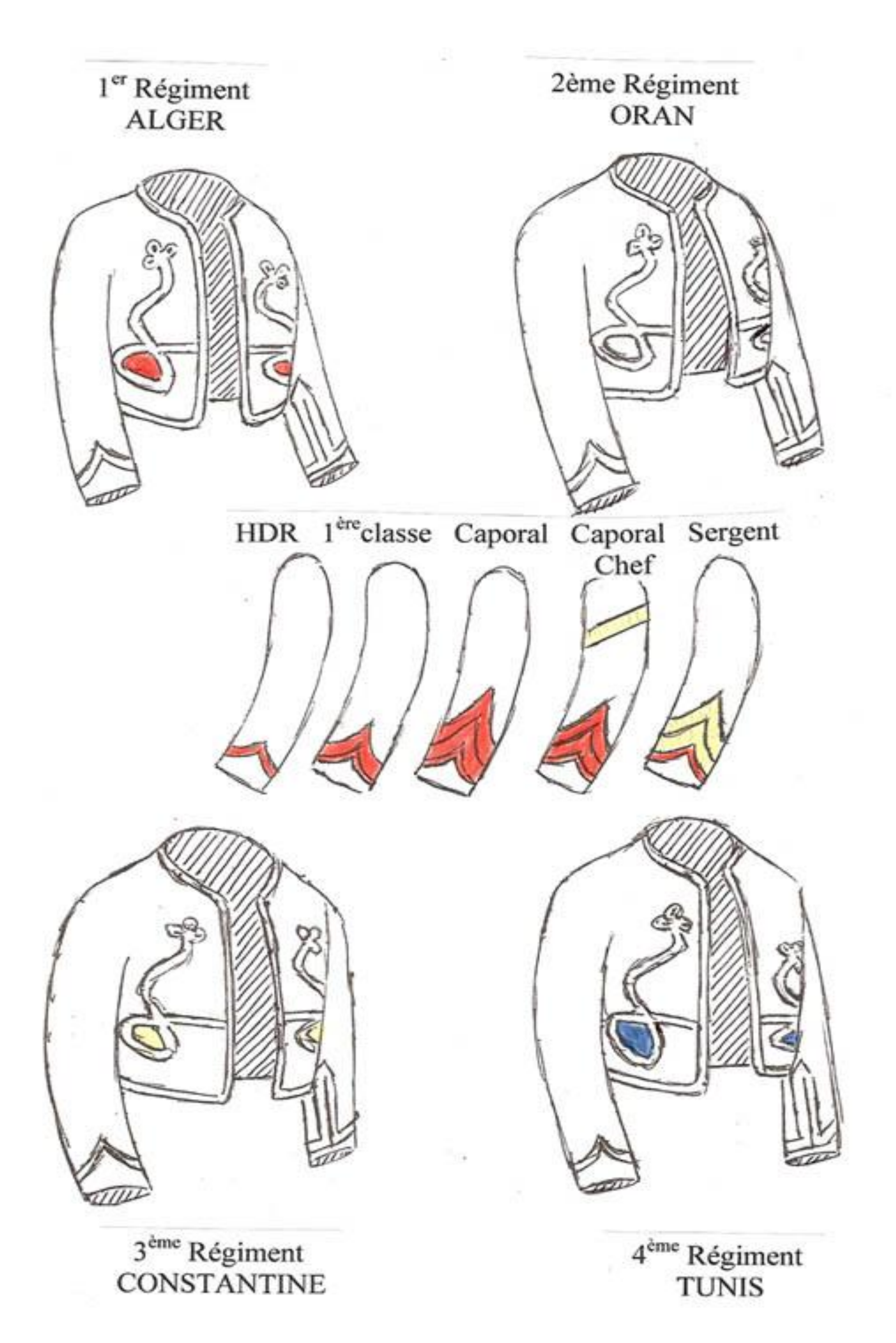
إن مصادرة أراضي الجزائريين و استبدال المنتجات الجزائرية المعيشية بالزراعات النقدية لخدمة الرأسمال الأوروبي الذي يعمل في تجويع آلاف الجزائريين و هلاكهم، قد مهدت لمجاعة الستينات من القرن التاسع عشر و كشفت عن هول الكارثة و الوضعية السيئة التي عاشها الشعب الجزائري طوال هذه الحقبة السوداء من تاريخ هذا الاستعمار البغيض .

ومما لا شك فيه أن الاحتلال الفرنسي كان أحد حلقات تواصل الحروب الصليبية التي أماطت اللثام عن الجرائم التي ارتكبت من قادة الجيش و مرافقيهم ضد المقدسات الإسلامية و محاولاتهم المتعددة في تنصير هذا الشعب و هذا ما يبرزه بجلاء ما يكنه هؤلاء من حقد دفين ضد الإسلام و أهله .

وختاما وبفضل تفتح الإسلام على الديانات الأخرى وبفضل البنية الاجتماعية للأمة الجزائرية التي ترفض كل اندماج و تقاوم كل محاولات ذوبان الشخصية الجزائرية، كتب الأمير عبد القادر إلى المارشال بوجو بأسلوب راق رائع مفعم بالكلمات المعبرة عن العبور السريع للاستعمار بالمغرب وأثره الضئيل على الشخصية الوطنية الجزائرية القائمة على قاعدة ترجع إلى ماضي تليد فقال : هل يثير العصفور الأمواج إذا ما مسها ؟ تلك هي صورة مروركم بإفريقيا، إن البحر لا يتأثر بكمية الأقذار التي تصب فيه عن طريق الأودية المتعددة و كذلك التبر لا يتغير بوجود معادن أخرى، و بعبارة أخرى فإن مرور الاستعمار الفرنسي على أرض الجزائر كان نقطة سوداء على جسم ثور أبيض .

الملاحق

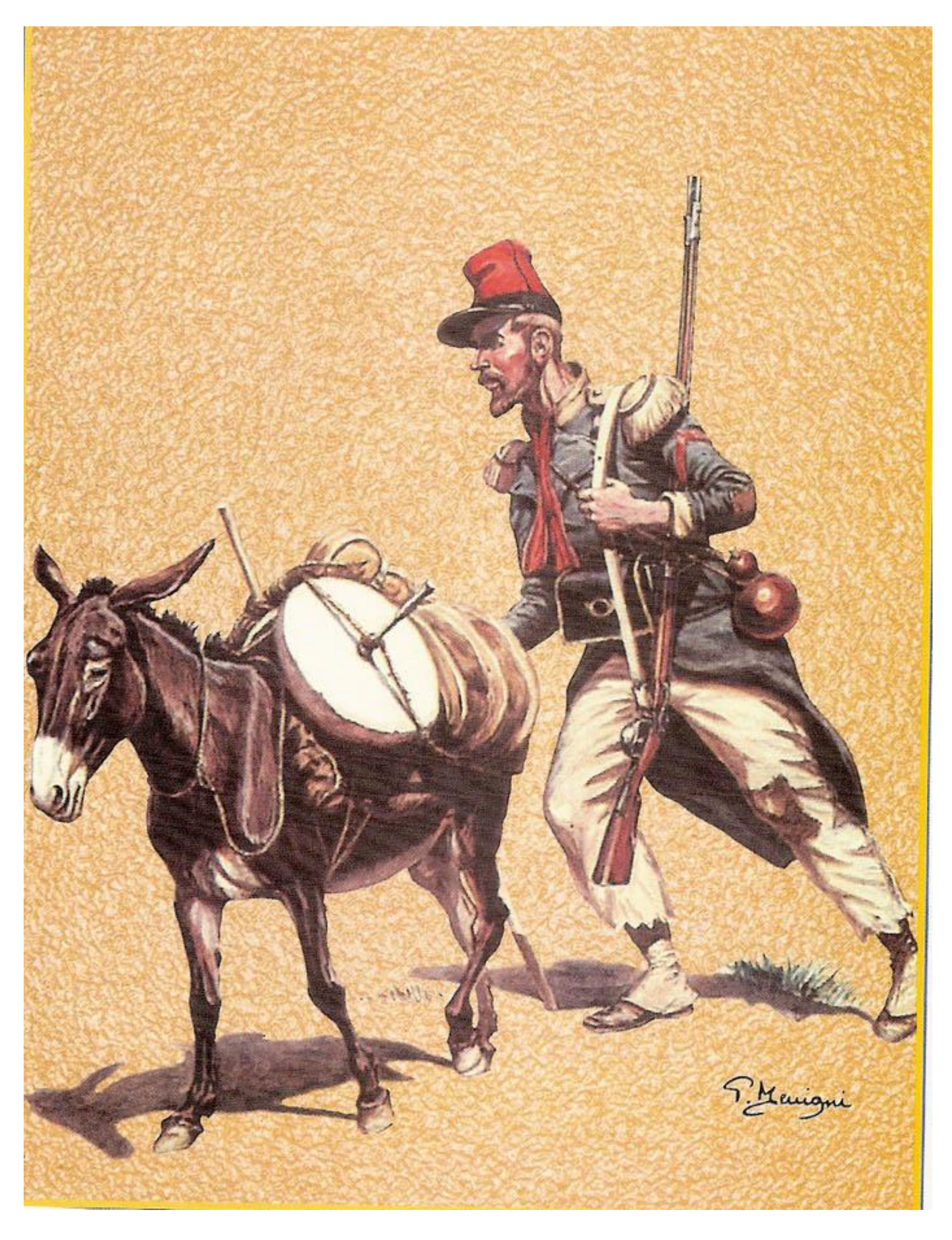
الملحق رقم(01):رسم يوضح للبدلات العسكرية



- rouge pour le 1er Régiment (Alger),
- blanc pour le 2ème Régiment (Oran),
- jaune pour le 3ème Régiment (Constantine)
- bleu pour le 4ème Régiment (Tunis).

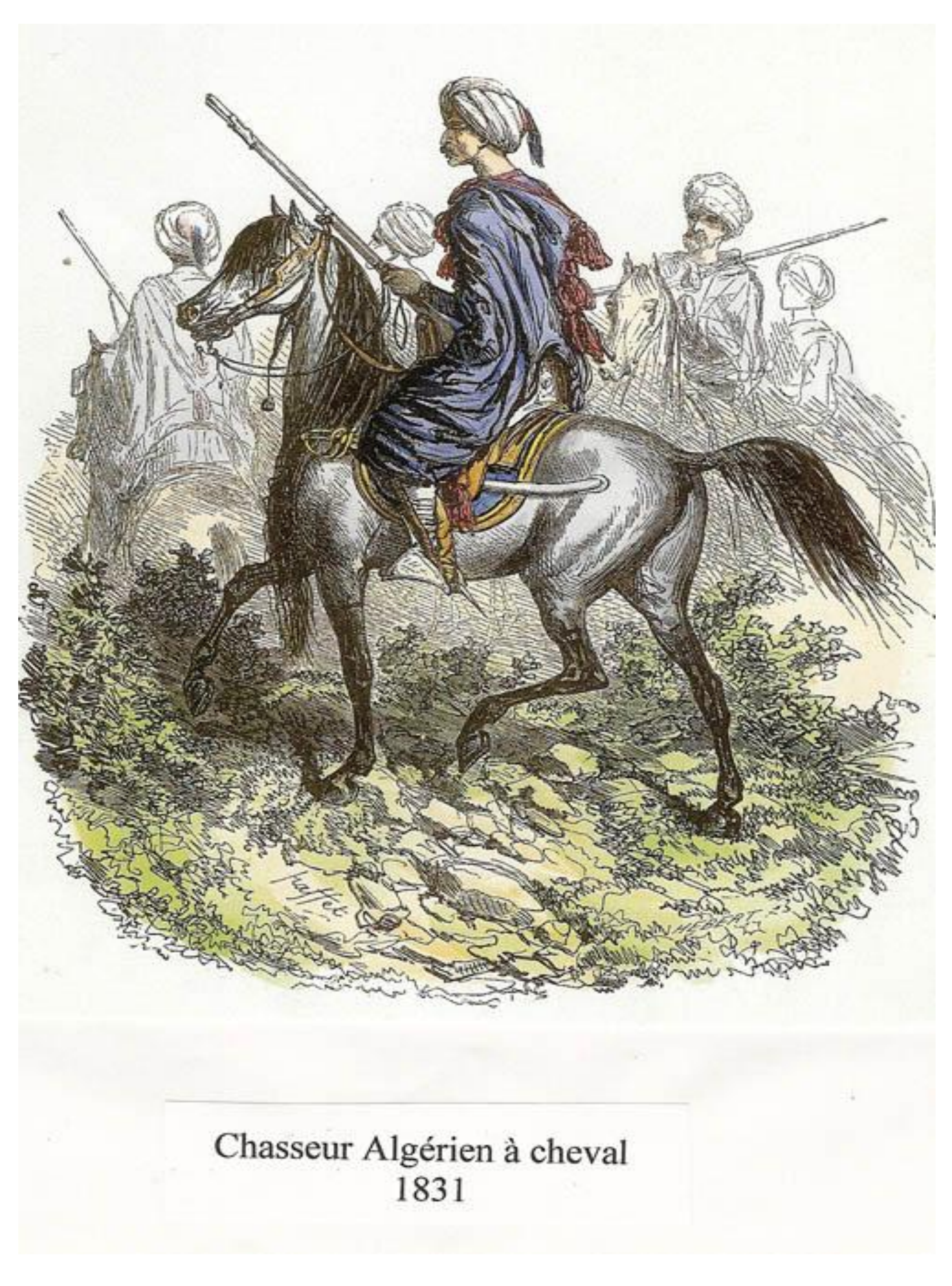
المرجع: شارل جانيه، **جيش إفريقيا**، فرنسا، 2008، ص: 25.

الملحق رقم(02): رسم لأحد عناصر فرقة المشاة



المرجع: شارل جانيه، **جيش إفريقيا**، فرنسا، 2008، ص: 30.

الملحق رقم(03): رسم لقناص جزائري 1831



Chasseur Algérien à cheval
1831

المرجع: شارل جانيه، **جيش إفريقيا**، فرنسا، 2008، ص: 13.

الملحق رقم (04): رسم لضابط أهلي من الصبايحية



OFFICIER INDIGÈNE DE SPAHIS 1834

المرجع: شارل جانيه، **جيش إفريقيا**، فرنسا، 2008، ص: 11.

الملحق رقم(05): يوضح صورة للجنرال مصطفى بن إسماعيل

LE GÉNÉRAL MUSTAPHA BEN ISMAËL

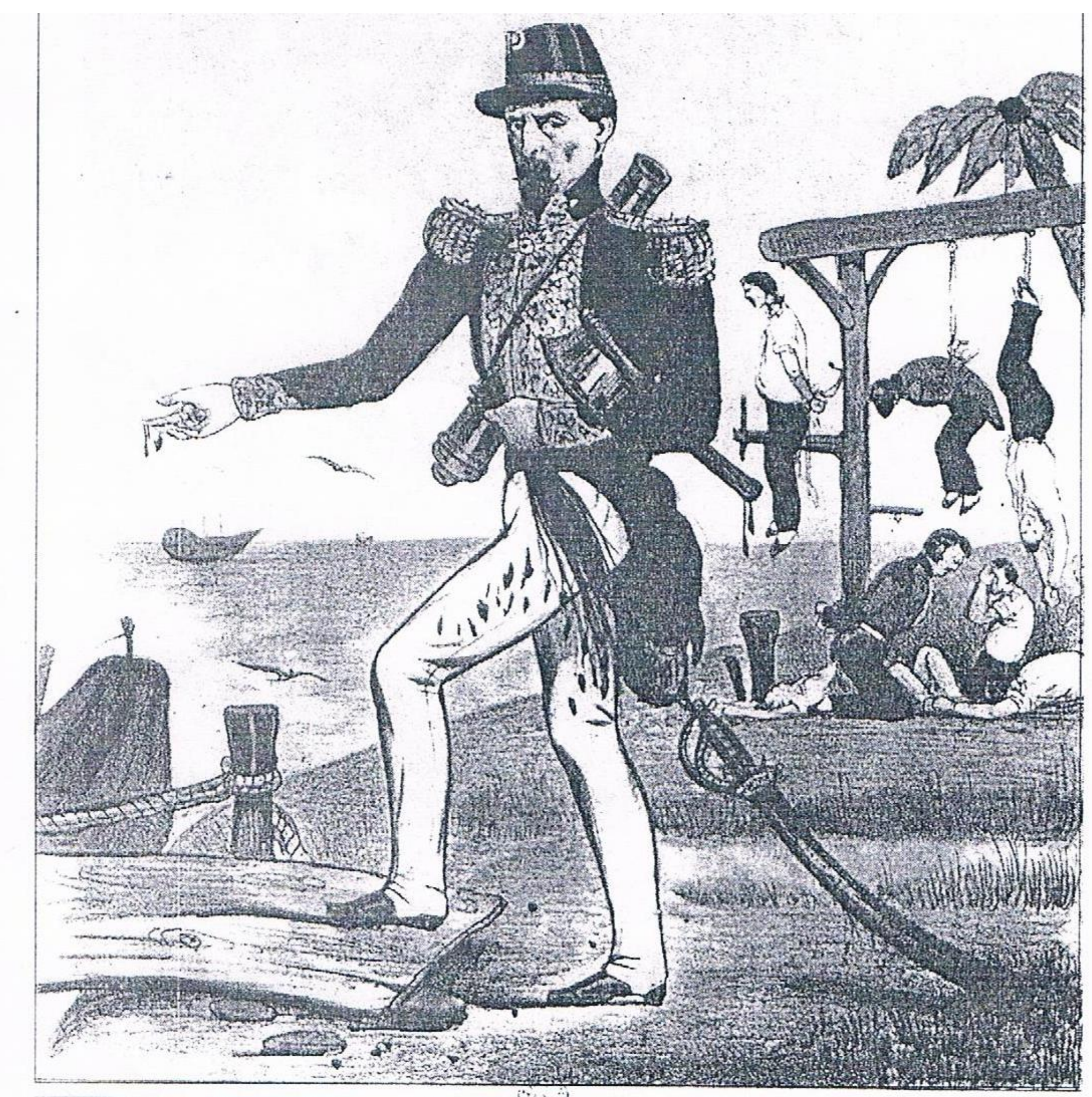


D'après Chassériau
(Musée de l'Armée, salle d'Aumale)

MUSTAPHA BEN ISMAËL
Né à El-Amriyah (Lourmel) vers 1769
Général de brigade le 29 juillet 1837
Commandeur de la Légion d'honneur le 5 février 1842
Tué le 23 mai 1843 à El Bioda (province d'Oran)

المصدر: بول أزان، **جيش إفريقيا**، فرنسا، 2003، ص: 39.

الملحق رقم(06): يوضح صورة لطرق وأشكال التعذيب



Paris. Lith. Deshayes, édit. r. du Petit-Pont, 21.

LA CRAPAUDINE.

Maintenant que j'ai appris à discipliner les hommes en Afrique, je pars en France faire l'applica
tion de mon Système sur ces bons Parisiens qui se disent en République.

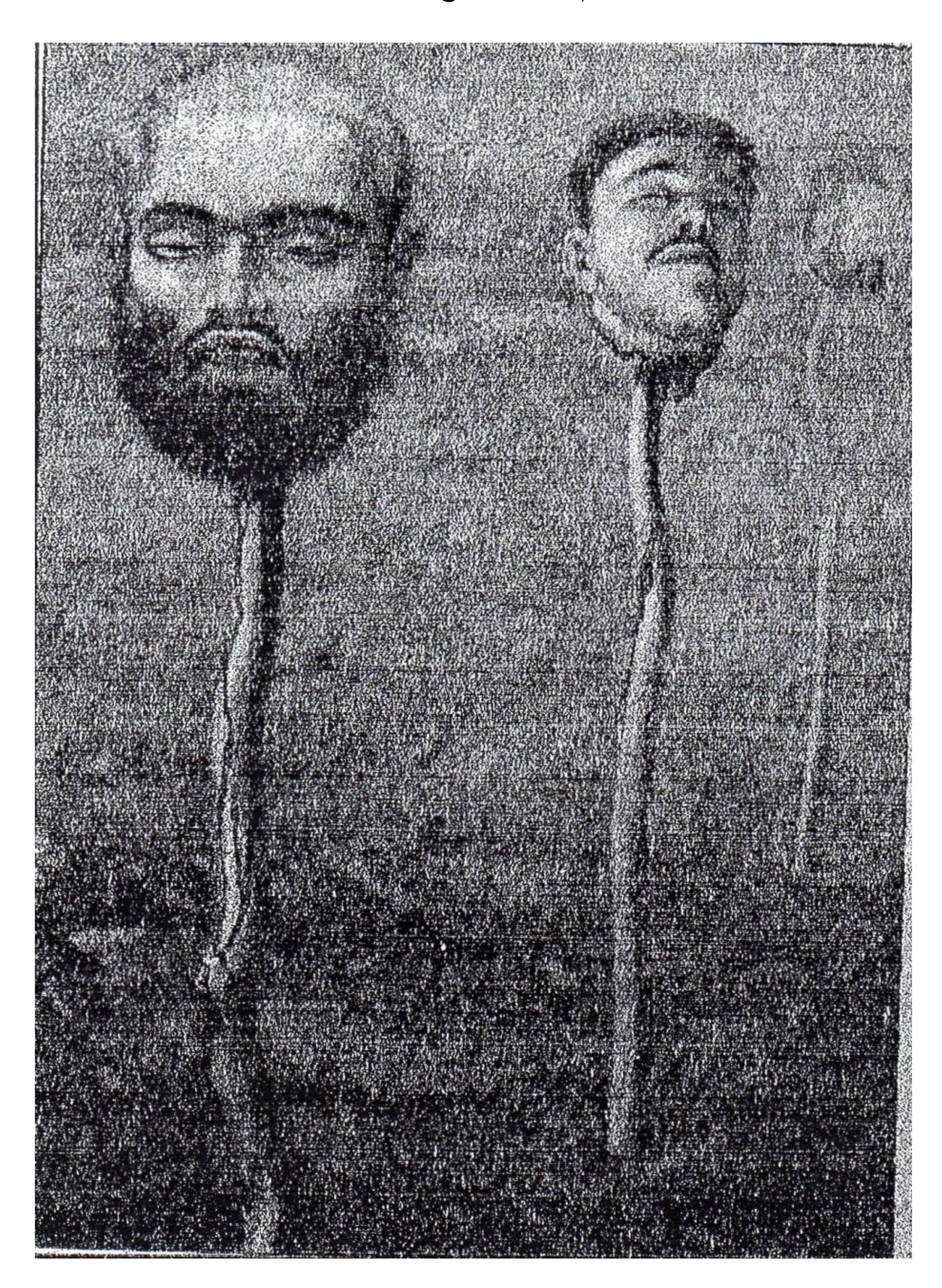
المرجع: شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، شركة دار الأمة، الجزائر، ج 1، 2008، ص: 559.

الملحق رقم(07): يوضح صورة لبقايا جثث بشرية بكهوف الظهرة



المرجع: جريدة الصباح، بتاريخ 2011/06/23 على الساعة 10:58 صباحاً

الملحق رقم(08): يوضح صورة لرأس بوزيان وابنه



المرجع: بطاش علي، **الإستدمار الفرنسي**، الجزائر، 2012، ص: 50.

الملحق رقم (09): القوانين و المراسيم و القرارات (1830-1870)

-المنشور الصادر عن المارشال بوجو في 10 افريل 1847 والذي يسمح باقتطاع ما نسبته 1/5 من اراضي الاهالي، وتوزيعها على المعمرين الجدد.

-المرسوم الصادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 20 سبتمبر 1848 والذي ينص على تأسيس التعاونيات الزراعية في الجزائر الخاصة بالمستوطنين.

- البيان العام الصادر عن الإدارة الاستعمارية المركزية في باريس بتاريخ 23 سبتمبر 1848 القاضي بدعوة كل المواطنين الفرنسيين أصحاب المهن المختلفة الراغبين في أن يكونوا ضمن قائمة 12 ألف مهاجر إلى الجزائر، أن يسجلوا انفسهم على مستوى مقر بلدياهم وقد وصل عدد المسجلين في القائمة الى 100 ألف راغب في الهجرة الى الجزائر.

-اللجنة الخاصة المكونة من النواب وبعض الموظفين التي تأسست في 24 سبتمبر 1848 هدفها دراسة ميزانية عملية الاستيطان التي استفادت من مبلغ 50 مليون فرنك فرنسي.

- القانون الصادر في تاريخ 26 افريل 1851 الذي أقر ملكية المستوطنين في كل الاملاك والعقارات وحرية التصرف الحر فيها على اساس أنها ملكية خاصة.

- المرسوم الذي اصدره نابليون الثالث في 02 جوان 1858 والذي نص على إنشاء وزارة المستعمرات وقد جاء لطمأنه المعمرين بالدرجة الأولى.

- القوانين الصادرة في 21 جويلية و 04 سبتمبر عام 1871 تخول للمستوطنين استئجار 100 ألف هكتار من الأراضي من أصحابها دون دفع الضرائب.

- المرسوم الصادر في 06 اكتوبر 1871 الذي يعطي الأولوية للمستوطنين الفرنسيين في الاستفادة من القوانين السابقة .

اما النصوص القانونية التي صدرت ونظمت الحياة من الجزائر من سنة 1830 الى 1870 هي 877 نصا قانونيا مقسما على الشكل التالي

406 مرسوم اي ما يعادل 46.29 %

234 قرار اي ما يعادل 26.61 %

105 قانون اي ما يعادل 11.97%

68 تعليمة اي ما يعادل 07.75 %

35مقرر ما يعادل 3.99%

27 منشورا اي ما يعادل 3.07%

02 سيناتوس كونسولت اي ما يعادل 0.25%

واذا استعملنا التقسيم العشري انطلاقا من الدخول الفرنسي:

- العشرية الاولى 1830-1839 – صدر فيها 39 نصا اي ما يعادل 4.44
- العشرية الثانية 1840-1849 – صدر فيها 153 نصا قانونيا اي17.44
- العشرية الثالثة 1850-1859 – صدر فيها 308 نصا قانونيا اي ما يعادل 35.12
- العشرية الرابعة 1860-1869 صدرت فيها 325 نصا قانونيا اي ما يعاد 37.05%

اما سنة 1870 فقد صدر فيها 52 نصا قانونيا .

المرجع: بوعزة بوضرساية ،**الجرائم الفرنسية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر** ،الجزائر، 2007، ص ص: 67-83.

الملحق رقم (10): قادة جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر (1830-1870)

- المار يشال كلوزيل: 02 سبتمبر 1830-20 فيفري 1830؛
- اللواء برتيزين: 20 فيفري 1831- ديسمبر 1831؛
- اللواء ريفارى: ديسمبر 1831- مارس 1833؛
- اللواء افيزار: ـــ مارس 1833 – جويلية 1833؛
- اللواء فوارول: جويلية 1833- جويلية 1834.

محافظ عام

- اللواء ديروي دارلون: جويلية 1834 – افريل 1835
- اللواء رباتال: افريل 1835 –جويلية 1835
- المارشال كلوزيل: اوت 1835 – فيفري 1837
- اللواء دامريمون: 12 فيفري 1837 – اكتوبر 1837
- المارشال فالي: اكتوبر 1837 – جويلية 1840
- اللواء شارم: جويلية 1840-29 ديسمبر 1840
- اللواء بوجو: 29 ديسمبر 1840- جويلية 1847
- اللواء دبي بار: عدة ايام في انتظار بودو
- اللواء بودو :جويلية 1847 — سبتمبر 1847
- دوق دومال: 11 سبتمبر 1847 – 25 فيفري 1848
- اللواء كافينياك: فيفري/ مارس 1848 – ماي 1848
- اللواء ماري مونج :جوان 1848 – سبتمبر 1848
- اللواء شارون: 09 سبتمبر 1848 – جوان 1850
- اللواء بيليسييه: جوان 1850- ديسمبر 1851
- اللواء ديبول: 20 اكتوبر 1850- جوان 1857
- اللواء راندون: 11 ديسمبر 1851 – جوان 1857
- اللواء رونو: جوان 1857 – 02 جوان 1858

* وزراء الجزائر والمستعمرات (مرسوم 02 جوان 1858)

- الامير جيروم نابليون: جوان 1858 – 1859
- شاسلوب – لوبا : 1859 – نوفمبر 1860

محافظ عام

- المارشال بيليسييه: ديسمبر 1860- سبتمبر 1864

- المارشال ماك ماهون: سبتمبر 1864 – جويلية 1870
- اللواء دبريو: جويلية 1870 – اكتوبر 1870
- اللواء ولسن استرهازي: اكتوبر 1870 – نوفمبر 1870

تمثل هذه القائمة حكام الجزائر انطلاقا من اليوم الاول للدخول الى غاية 1870م، اغلب هؤلاء الحكام عسكريون (31)

- 06 مار شالات
- 21 جنرالا

هناك 27 ضابط سامي من بين (31) واحد وثلاثون اللذين تمكنوا من حكم الجزائر في هذه الفترة.

المرجع: بوعزة بوضرساية ،**الجرائم الفرنسية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر** ،الجزائر، 2007، ص ص: 77-79.

الملحق رقم (11): مناطق خارج النفوذ الفرنسي

-**المنطقة الشرقية**: دام الحكم العثماني فيها الى غاية 1838م وهو تاريخ سقوط مدينة قسنطينة .

– **المنطقة الجنوبية(وادي ميزاب)**: اصبحت هذه المنطقة محمية فرنسية وفقا لمعاهدة 29 افريل 1853 الى غاية ديسمبر 1883م تاريخ خرق الفرنسيين هذه المعاهدة واحتلال المنطقة.

– **المنطقة القبائلية:** ضلت هذه المنطقة على قدر كبير من الاستقلالية حتى قام الجنرال راندون(*Randon*) سنة 1853م بحملة عسكرية على راس 13.000 جندي أطاحت بالقيادات هناك وعلى رأسهم فاطمة نسومر.

– **المنطقة الخاصة بالطوارق**: ظلت مستقلة واعترف الفرنسيون بذلك من خلال المعاهدة التجارية التي ابرمها الحاكم العام ممثلي مع الازجر وتم ذلك بتاريخ 26 نوفمبر 1862.

– **منطقة الامير عبد القادر**: تتكون هذه المنطقة من ثماني مقاطعات ، اعترفت بها فرنسا في عدة مناسبات، وتم هذا الاعتراف عبر اتفاقيتين .

عرفت الاولى بمعاهدة دي مشال في 26 فيفري 1834م وعقدت الثانية مع الجنرال بوجو في 30 ماي 1837م وعرفت باسم معاهدة التافنة ، وتم نقض المعاهدة الاخير مباشرة بعد سقوط قسنطينة.

المرجع: بوعزة بوضرساية ،**الجرائم الفرنسية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر** ،الجزائر، 2007، ص: 76.

الملحق رقم(12): يوضح صورة لهجرة المعمرين سنة 1848 نحو الجزائر



المرجع: شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، شركة دار الأمة، الجزائر، ج 1، 2008، ص: 633.

الملحق **رقم(13): يوضح جدول تطور التجارة الخارجية من سنة 1830إلى 1870**

الوحدة: آلاف فرنك فرنسي

سنوات	صادرات	واردات	سنوات	صادرات	واردات
1831	1480	6505	1851	19289	64278
1832	1851	6857	1852	21022	62774
1833	1023	7599	1853	31124	96187
1834	2377	8560	1854	56536	104947
1835	2598	16779	1855	60458	125044
1836	3429	19737	1856	42470	132911
1837	2906	32676	1857	33974	111704
1838	4201	32311	1858	39311	117400
1839	5178	36455	1859	41041	171487
1840	3631	54872	1860	66203	146777
1841	3769	64894	1861	72277	141830
1842	5239	76415	1862	51064	142861
1843	5071	75445	1863	66113	147715
1844	4617	80044	1864	103215	158049
1845	7767	94643	1865	93801	158198
1846	5342	111457	1866	87374	158198
1847	5957	92569	1867	82279	172474
1848	5443	82323	1868	91001	179737
1849	13536	64339	1869	85101	178830
1850	9140	67178	1870	98606	153513

المرجع: عبد الرحمان رزاقي، **تجارة الجزائر الخارجية بين الحربين**، الشركة الوطنية، الرغاية، الجزائر، 1976، ص: 33.

الملحق رقم(14): جدول يوضح إحصائيات المرضى العسكريين والمدنيين لمقاطعة وهران

TABLEAU GÉNÉRAL DES MALADES MILITAIRES ET CIVILS TRAITÉS DANS LES [illegible]
ET AMBULANCES MILITAIRES DE LA DIVISION D'ORAN, PENDANT L'ANNÉE 1859. [illegible]

RÉCAPITULATION.

MALADES MILITAIRES ET CIVILS.

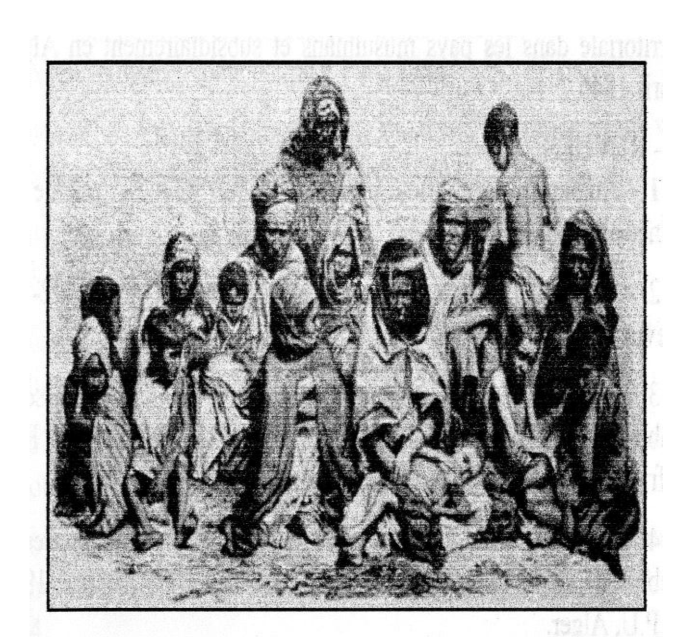
DÉSIGNATION DES ÉTABLISSEMENTS.	NOMBRE DE MALADES: Restant au 1er janvier 1859.	Entrés par billet.	Entrés par évacuation.	Sortis par billet.	Sortis par évacuation.	Morts.	Restant au 31 décembre 1859.	NOMBRE DE JOURNÉES: Fiévreux.	Blessés.	Vénériens.	[illegible]
Oran	331	7,662	1,136	7,308	1,053	502	266	138,260	18,046	22,411	[illegible]
Arzew	25	350	530	839	10	29	33	10,619	1,823	1,754	[illegible]
Mascara	72	1,527	21	1,498	5	57	60	18,172	9,158	4,176	[illegible]
Mostaganem	299	3,203	645	3,099	72	183	193	56,790	21,023	6,111	[illegible]
Nemours	16	949	1,311	1,184	833	202	57	20,063	1,054	1,166	[illegible]
[illegible]	22	485	1	442	10	21	33	8,181	1,477	361	[illegible]
Sidi-bel-Abbès	52	1,458	22	1,398	3	46	85	17,017	7,024	2,213	[illegible]
[illegible]	24	713	»	687	11	18	21	7,110	1,868	1,546	[illegible]
[illegible]	70	2,502	700	2,941	133	129	129	41,022	9,359	4,650	[illegible]
[illegible]ville	1	124	»	119	1	2	3	1,030	303	81	[illegible]
Lalla-Maghrnia	27	1,350	642	892	925	178	24	14,982	2,523	501	[illegible]
Saint-Denis-du-Sig	91	1,258	»	1,230	1	65	53	16,469	4,278	200	[illegible]
Ambulances d'Oran	50	1,287	»	1,135	89	75	38	15,366	2,861	4,035	[illegible]
Ambulances de Mostaganem	4	1,158	»	834	227	48	53	11,703	1,680	208	[illegible]
Ambulances de Tlemcen	»	494	38	185	332	6	9	3,511	802	298	[illegible]
Ambulances de Sidi-bel-Abbès	13	242	»	210	22	3	20	2,910	692	389	[illegible]
Corps expéditionnaires de l'Ouest. 1re division d'infanterie	»	1,719	22	328	1,000	407	»	3,424	150	31	[illegible]
Corps expéditionnaires de l'Ouest. 2e division d'infanterie	»	2,519	402	241	1,637	1,043	»	6,202	56	»	[illegible]
Corps expéditionnaires de l'Ouest. Division de cavalerie	»	215	»	4	182	29	»	204	2	»	[illegible]
Corps expéditionnaires de l'Ouest. Ambulance sédentaire du Kiss	»	649	1,477	486	1,051	589	»	9,510	72	»	[illegible]
TOTAUX	1,097	29,922	6,953	25,660	7,603	3,632	1,677	402,635	85,220	50,131	[illegible]
		36,875		33,263							
	37,972			37,972				539,254			

La moyenne du séjour de chaque malade a été de 14 jours.
La proportion des décès au nombre des malades est de 1 sur 10 1/2 ou 10 p. 00.
Le nombre des journées de traitement s'élève à 539,254.
La population moyenne a été, par jour, de 1,477 malades, qui se répartissent ainsi qu'il [illegible]

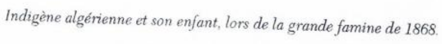
Fiévreux	1,092	soit par rapport à la population moyenne	74 p. 00
Blessés	236	idem	16
Vénériens	132	idem	9
Galeux	17	idem	1
TOTAL ÉGAL	1,477	idem	100

المرجع: فلة موساوي، **الواقع الصحي في الجزائر 1815–1871**، منشورات إبن سينان، الجزائر، 2010، ص: 581.

الملحق رقم(15): يوضح صورة آثار المجاعة الكبرى 1868







Indigène algérienne et son enfant, lors de la grande famine de 1868.





المرجع: عبد الرحمان رباحي، **فرحات عباس**، منشورات الكتب، الجزائر، 2011، ص: 177.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

01- المصادر

باللغة العربية:

1- ابن التهامي، مصطفى، **سيرة الاميرعبد القادر وجهاده**(تحقيق و تقديم يحي بوعزيز)، ط1 لبنان، دار الغرب الإسلامي 1995 .

2- بفايفر، سيمون، **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**، (تر و تقديم أبو العيد دودو)، الجزائر، دار هومة 1998 .

3- تشرشل، شارل هنري، **حياة الاميرعبد القادر**(تر وتعليق أبو القاسم سعد الله)، تونس، الدار التونسية للنشر 1974.

4- خوجة، حمدان، **المرآة** (تعريب و تقديم و تحقيق العربي الزبيري)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1975 .

5- محمد بن عبد القادر، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر**(تحقيق ممدوح حقي)، ط2، لبنان، دار اليقظة العربية، 1964.

6- **مذكرات احمد بأي، حمدان خوجة و بوضربة**،(تر محمد العربي الزبيري)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ج1، 1976.

7- **مذكرات الكولونيل سكوت**،(ترجمة وتعليق إسماعيل العربي)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1980.

8- هاينريش، فون مالتسن، **ثلاث سنوات في شمال أفريقيا** (تر أبو العيد دودو)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1976 ،ج1.

9- العنتري، محمد الصالح، **مجاعات قسنطينة**(تحقيق و تقديم رابح بونار)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1974.

10- عباس، فرحات، **ليل الاستعمار**(تر أبو بكر رحال)،الجزائر، منشورات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية،2005.

11- مسلم ابن عبد القادر، **انس القريب و المسافر**،تحقيق و تقديم رابح بونار ،الجزائر ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1974.

باللغة الفرنسية

Sources

1-Alphonse Bertrand, **précis des maladies vénériennes, de leur doctrine et de leur traitement**,Paris,1852
2- Accordo Fontaine ,**Répertoire alphabétique des tribus et douars d'Algérie**, Alger, 1879.
3- Azan Paul , **Bugeaud et l'Algérie**, préface : André Marginât, Paris, Editions, Le Petit Parisien, Imprimerie Hemery, (S.D).
4- (—— ‹ ——) , **L'Expédition d'Alger**, Paris, Plon, 1930.
5- (—— ‹ ——) ,**Les grands soldats de l'Algérie**, publication du comité national, métropolitain de l'Algérie, Strasbourg,2003.
6- (—— ‹ ——) , **Par l'épée et par la charrue**, écrits et discours du Maréchal Bugeaud, Paris, presse universitaire de France ,1948.
7- (—— ‹ ——) , **L'Armée d'Afrique de 1830 à 1852**, Paris, Librairie Plan, (S.D).
8- Baptistin Poujoulat ,**Etudes africains** ,récits et pensées d'un voyageur,T2,Paris,1847.
9- Baude Jean Jacques , **L'Algérie**, Arthur Bertrand,T1 , Paris, 1841,.
10- Baudicourt Louis ,**Histoire de la colonisation de l'Algérie**, Paris, Editions Chalamel Ainé ,1860.
11- (—— ‹ ——) ,**La colonisation de l'Algérie** ; ses éléments, Paris, J.Lecoffre, 1865.
12- Boudin Jean-Charles ,**Histoire statistique de la colonisation et de la_population de l'Algérie**, Annales d'hygiène publique, vol.50, Paris ,1853.
13- Bugeaud Maréchal , **L'Algérie des moyens de conserver et d'utiliser cette_conquête**, Brachet et Bastide, Librairies, Alger,1842.
14- (—— ‹ ——), **Œuvres militaires**, Paris, Librairie militaire de L.Boudain ,1883.
15- Buret Etienne , **Question d'Afrique, De la double conquête de l'Algérie par la guerre et la colonisation**, Paris ,1842.
16- Burzet (Abbé) ,**Histoire du Désastre de L'Algérie**, Imprimerie centrale algérienne, Alger, 1869.
17- Carette (Antoine Ernest- Hippolyte), **Recherche sur les origines et les migrations des principales tribus de L'Afrique septentrionale et particulièrement de l'Algérie**, In : Exploration scientifique de l'Algérie ,1853.
18- Charles Richard ,**Du gouvernements arabe et de l'institution qui doit l'exercer**, Bastide ,1848.
19- Charles Taililart :**L'Algérie dans la littérature française** ,Réimpression de l'Edition de Paris,1925.
20- Clamageran(Jean Jules) , **L'Algérie, impression de voyage**, Paris, 1874.
21- De Couvet Fritz Pernod , **Algérie d'Autrefois**, présenté par Mustapha Makaci, Alger, Thala Editions ,2013.
22- De Reynaud Pélissier , **Annales Algériennes**, Paris, Dumaine, 1854.
23- De Tassy Laugier , **Histoire du royaume d'Alger**, Amsterdam du Sauzet, 1725.
24- Denniée (Le Baron) , **Précis historique et administratif de la compagne d'Afrique**, Delaunay, Paris ,1830.
25- Dieuzaide (Victor-Amédée) , **Histoire de l'Algérie (1830-1870)**, Imprimerie de l4association ouvrier, 1880, T1
26- Duval Jules: **Manuel descriptif et statistique de l'Algérie**, Paris, Just Rouvier Librairie ,1855.

27- Féraud (Laurent-Charles) , **Les interprètes de l'armée d'Afrique** (archives du corps), Alger, A. Jourdain ,1876.
28- Galibert Léon , **L'Algérie ancienne et moderne**, Paris, Furne Compagnie, Librairies – Editeurs.
29- Gramont (Henri Delmas de) ,**Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830),** Leroux, 1887.
30- Grégoire Ferdinand , **La juiverie algérienne**, Radical algérien, 1888.
31- Hamet Ismaël , **Le gouvernement marocain et la conquête d'Alger** présenté par Ali Tablet, Alger, Thala Editions ,2011.
32-Henri De Riancey ,**Célébrités catholiques ,le grand général de La Moriciére** ,Paris, Victor Palmé,1870.
33- Hugonnet Ferdinand , **Français et arabes en Algérie …Lamoricière, Bugeaud, Daumas, Abdelkader, etc.,** Chalamel, 1860.
34- Joseph Bard ,**L'Algérie en1854,Itinéraire général de Tunis à Tanger**, Paris, Maison, libraire Tournon,1854.
35- Lamoricière(Christophe Louis de) et Bedeau(Marie Alphonse) , **Projets de colonisation pour les provinces d'Oran et de Constantine**, Paris, imprimerie royale ,1847.
36- Lapasset Ferdinand Auguste , **La guerre en Algérie, instructions sommaires pour la conduite d'une colonne**, Paris, Mélanges militaires ,1873.
37- Le comte Hérisson ,**La chasse à l'homme**, Paris, Paule Ollendorff, Editeur ,1891.
38- Leroy-Beaulieu Paul , **De la colonisation chez les peuples modernes**, 2eme éditions, Paris, 1882.
39- Montagnac (Lucien François De) , **Lettres d'un soldat**, Algérie 1837-1845, Vernon, Editions.C. Desheneau, 1998.
40- Nettement Alfred ,**Histoire de la conquête d'Alger**, Paris Librairie Jacques Lecoffre ,1827.
41- Pélissier De Reynaud ,**Annales algériennes** ,T1,Paris,librairie militaire,1854.
42- Perret Ernest ,**Les français d'algerie**,B,Bloud,Paris,1902.
43- Poujoulat Baptistin , **Etudes Africaines, récits et pensées d'un voyageur**, Paris, 1847.
44- Rinn Louis , **Marabouts et Khouanes**, Etudes sur l'islam en Algérie, Adolphe Jourdain, Alger, 1884.
45- (**——** ، **——**) , **Régime Pénale de l'indigénat**, Alger, 1890.
46- Roux Charles , **France et Afrique du Nord avant 1830**, Paris, Alcan, 1832.
47- Shaw Thomas (Docteur) ,**Voyage dans la régence d'Alger**, traduction O.Mac-Carthy, Paris, Marlin ,1830.
48- Tocqueville (Alexis De) , **De la colonisation en Algérie**, ''textes réédités'', Editions complexes, Aris, 1988.
49- (**——** ، **——**) , **Travail sur l'Algérie,** Editions Flammarion,Paris,2003.
50- Vaillant (Maréchal de France, ministre de la guerre) ,**Rapport adressé à l'Empereur sur la situation de l'Algérie en 1856**, Paris, Typographie Panckoucke, 1857.
51- walsin Esterhazy, De , **De la domination turque dans l'ancienne régence_d'Alger**, Gosselin ,1840.
52- (**——** ، **——**) ,**De, Notice historique sur le Maghzen d'Ora**n, Perrier ,1849.

02- المراجع

ا- باللغة العربية

1- اوصديق، الطاهر، **ثورة 1871**(تر صبا ح مسعود)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.

2- ابن اشنهو، عبد اللطيف، **تكون التخلف في الجزائر**،الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1979.

3- ابن حموش، مصطفى احمد، **المدينة والسلطة في الإسلام نموذج الجزائر في العهد العثماني**، سوريا، دار البشائر للطباعة و النشر و التوزيع، 1999.

4- ابن خليف، عبد الوهاب، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، الجزائر ،دار طليطلة، 2009.

5- ابن داهية، عدة، **الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1912**، الجزائر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، (د.ت).

6- ابن دحمان، حفيظة، **رأى محمد بيرم الخامس في الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال كتابه صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار و الأقطار**، الجزائر، منشورات الرياحين، 2012.

7- آجرون، شارل روبير، **المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية** (تر محمد العربي ولد خليفة)، الجزائر، منشورات ثالة، 2002.

8- أديب حرب، **التاريخ الإداري والعسكري للأمير عبد القادر1808-1847**،الجزائر،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،ج1، 1983.

9- الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع** تر حنفي عيسى، الجزائر ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1978.

10- التميمي، عبد الجليل، **بحوث ووثائق في تاريخ المغربي 1816-1871** (تقديم روبير منتران)، ط1، تونس، الدار التونسية للنشر، مارس .1972

11- الجبرتي عبد الرحمان،**عجائب الآثار و التراجم و الأخبار** ، بيروت ،لبنان ،دار الجيل ، د.ت.

12- الجلالي، عبد الرحمان، **تاريخ الجزائر العام**، لبنان، دار الثقافة، بيروت ، ج3 وج1983،4.

13- الحسني، محمد الهادي، **الاحتلال الفرنسيللجزائر من خلال نصوص معاصرة**، الجزائر،مؤسسة عالم الأفكار منشورات ثالة، 2006.

14- الخطيب، احمد، **جمعية العلماء المسلمين و أثرها الإصلاحي في الجزائر**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب،1985.

15- الزبيري، محمد العربي، **الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر**،الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1992.

16- (ـــــــــــــــ ، ــــــــــــــــ) ، **مقاومة الجنوب للاحتلال الفرنسي**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،1972.

17- الطيبي، محمد، **الجزائر عشية الغزو ألاحتلالي دراسة في الذهنيات و البنيات و المألات**، الجزائر، دار النديم للنشر و التوزيع 2009.

18- العربي، إسماعيل ، **العلاقات الدبلوماسية في عهد الامير عبد القادر الفرنسي**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1982.

19- (ـــــــــــــــ ، ــــــــــــــــ) ، **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1982.

20- العسلي، بسام، **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي** ،ط3.، لبنان، دار النفائس بيروت 1986.

21- (ـــــــــــــــ ، ــــــــــــــــ) ، **المقراني وثورة 1871 الجزائرية**، ط2، لبنان، دار النفائس بيروت 1983.

22- العقاد صلاح،**المغرب العربي، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، دراسات في تاريخه و مشاكله المعاصرة** ،القاهرة ،مكتبة الانجلو-مصرية،1962.

23- العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقومة الجزائرية 1830-1954**،الجزائر،المتحف الوطني للمجاهد،1994.

24- العمري، مومن، **الحركة الثورية في الجزائر1926-1954**، الجزائر، دا ر الطليعة قسنطينة، 2003.

25- باشا محمد، محمود، **الاستيلاء على ايالة الجزائر أو ذريعة المروحة**(تر عزيز نعمان)، الجزائر،دار الأمل للطباعة والنشر و التوزيع، 2005.

26- بزيان، سعدي، **جرائم فرنسا في الجزائر**، الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2009.

27- بطاش، علي، **الاستدمار الفرنسي في الجزاير1830-1900**، الجزائر، مديرية الشباب و الرياضة بجاية 2012.

28- بقطاش خديجة ،**الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830-1871**، مطبعة دحلب،1992.

29- بنور، فريد، **الجواسيس الفرنسيون 1782-1830**، الجزائر، دار الواحة للكتاب 2009.

30- بوحوش، عمار، **التاريخ السياسي للجزائر**،ط1، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي ،1997.

31 - (ـــــــــــــــ ، ــــــــــــــــ) ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، الجزائر، البصائر الجديدة للنشر و التوزيع 2012.

32- بوضرساية، بوعزة، **الحاج احمد بأي في الشرق الجزائري رجل دولة و مقاوم 1830-1848**، الجزائر، دار الحكمة للنشر 2012.

33- (ـــــــــــــ ، ـــــــــــــ) ، **الجرائم الفرنسية الجماعية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر**،الجزائر،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية،.2007

34- بوعزيز، يحي، **الأمير عبد القادر**، ط3 ، تونس، الدار العربية للكتاب، 1983.

35- (ـــــــــــــ ، ـــــــــــــ)، **السياسة الفرنسية من خلال مطبوعات حزب الشعب 1830-1954**، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

36- (ـــــــــــــ ، ـــــــــــــ)، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ط1، **الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 1965.

37- (ـــــــــــــ ، ـــــــــــــ)، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، **الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

38- (ـــــــــــــ ، ـــــــــــــ)، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب**، الجزائر، دار الهدى عين مليلة ، ج1، 2009 .

39- (ـــــــــــــ ، ـــــــــــــ)، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب**، الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع ، ج2،2009 .

40- توران، أيفون، **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس و الممارسات الطبية و الدين 1830-1880**(تر محمد عبد الكريم اوزغلة)، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ،الجزائر، دار القصبة للنشر، .2005

41- حمداني، عمار، **حقيقة غزو الجزائر**(ترلحسن زغدار)،الجزائر، منشورات ثالة هدية من وزارة المجاهدين، .2008

42- حميد، عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية** ،**الجزائر**، دار المعرفة ،2007.

43- خير فارس محمد ، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي** ،دمشق ،مطابع الف باء، الأديب،1969.

44- دودو، أبو العيد، **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1989 .

45- (ـــــــــــــ ، ـــــــــــــ) ، **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان**،الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.

46- رزاقي، عبد الرحمان، **تجارة الجزائر الخارجية ما بين الحربين**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، .1976

47- زوزو، عبد الحميد، **الاوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي 1837-1939**،الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2005.

48- سعد الله ابو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، دار الغرب الإسلامي ،لبنان،ج1998،6.

49- (________ ، ________)، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، لبنان، دار الغرب الإسلامي ، م1، 2005 .

50- (________ ، ________)، **أبحاث وأراء في تأريخ الجزائر**، لبنان، دار الغرب الإسلامي م2 ،2005.

51- (________ ، ________)، **أبحاث وأراء في تأريخ الجزائر**، لبنان، دار الغرب الإسلامي ، م5، 2005.

52- (________ ، ________)، **الحركة الوطنية الجزائرية** ،الجزائر، عالم المعرفة للنشر و التوزيع دار الرائد، 2009.

53- (________ ، ________)، **الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900**،الجزائر، عالم المعرفة للنشر و التوزيع،ج1، 2009.

54- (________ ، ________)، **الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزائر، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، ج1، 2009.

55- (________ ، ________)، **تاريخ الجزائر الحديث**، مصر، مطبعة الجبلاوي القاهرة 1970.

56- (________ ، ________)، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، الجزائر، عالم المعرفة، 2011.

57- سعيدي، مزيان، **النشاط ألتنصيري للكاردينال لافيجرى في الجزائر 1867-1892**، ط1 ،الجزائر، دار الشروق للطباعة و النشر و التوزيع، 2008.

58- سماتي، محفوظ ، **الأمة الجزائرية نشأتها و تطويرها**(تر بناني محمد الصغير بوشعيب عبد العزيز)،الجزائر، منشورات دحلب، 2007.

59- سيدس، يوسف محمد، **مقاومة منطقة القبائل للاستعمار الفرنسي**، الجزائر، دار الأمل للطباعة والنشر تيزي وزو، 2000.

60- (________ ، ________)، **مقاومة منطقة القبائل للاستعمار** ،الجزائر، دار الأمل للطباعة و النشر تيزي وزو،2000.

61- شارل موجل فرنسوا، **تاريخ العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين**،تر و تقديم شفيق حسن، ط1،لبنان،دار و مكتبة الهلال ،2010.

62- شترة ،خير الدين، **المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية**، الجزائر، دار كرد اده للنشر والتوزيع، 2013.

63- شريط ،عبد الله و الميلي، محمد، **الجزائر في مرآة التاريخ**، ط1، الجزائر،دار البعث قسنطينة 1965.

64- شويتام، ارزقي، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري و السياسي الفترة 1519-1830**،الجزائر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر و التوزيع 2010.

65- (ــــــــــــــ ، ــــــــــــــ) ، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره 1800-1830**، رسالة ماجستير، مصر، 1988.

66- شيخي عبد المجيد ، **الهجرة الجزائرية في مواكبة المقاومات**، أعمال الملتقى الوطني للهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين 2007.

67- صحراوي، كمال، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**، الجزائر، بيت الحكمة للنشر و التوزيع، 2009.

68- طوبال، نجوى، **طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر من خلال سجلات المحاكم 1700-1830**،الجزائر، دار الشروق للطباعة والنشر و التوزيع ، 2008.

69- عباد، صالح، **الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930**،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة ،(د.ت).

70- عبد الله جندي أيوب، **الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1870-1919** ، مصر ، دار الدعوة للطبع والنشر و التوزيع ، 1970.

71- (ــــــــــــــ ، ــــــــــــــ) ، **الجزائر خلال الحكم العثماني 1514-1830**،الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2004.

72- عبيد، مصطفى، **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر(1833-1870)** ،الجزائر، دار المعرفة الدولية للنشر و التوزيع، 2013.

73- عفرون، محرز، **آل روتشيلد وال بكري الملفات السياسية السرية في تاريخ الشعوب**(تر مسعود حاج مسعود)،الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2013.

74- (ــــــــــــــ ، ــــــــــــــ)، **مذكرات من وراء القبور**(تر مسعود حاج مسعود)، ط3،الجزائر،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،2008.

75- عمورة، عمار، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962**،الجزائر، دار المعرفة، ج2، 2006

- عوض، صالح ، **معركة الإسلام والصليبية في الجزائر**، ط1،الجزائر، مطبعة دحلب 1992. 76

77- عيساوي محمد، و نبيل، سريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871** ،الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، 2011.

78- غرانميزون، اوليفيي لكور، **الاستعمار الإبادة تأملات الحرب و الدولة الاستعمارية** الجزائر، دار الرائد للكتاب طبعة خاصة وزارة المجاهدين،2005.

غيليسبي ،جان، **الجزائر الثائرة**(تر خيري حماد)، ط1،لبنان، دار الطليعة 1961.-79

80- فرج، محمد الصغير، **تاريخ تيزي وزو منذ نشا تها حتى 1954**(تر موسى ومولي)،الجزائر، منشورات زرياب، 2002.

81- فرحي، يوسف، **فرنسا صاحبة اللطافة أو 132 سنة من عملية الاستعمار في الجزائر**،الجزائر، دار دحلب للنشر ، 2007.

82- فركوس، صالح ، **الحاج احمد بأي قسنطينة 1826-1850**،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

83- (ــــــــــــ ، ــــــــــــ) ، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**، الجزائر، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2005 .

84- فيلاليي، عبد العزيز، **جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر و قسنطينة 1830-1850**،الجزائر،دار الهدى عين مليلة، 2012.

85- قداش، محفوظ و جلالي، صاري، **الجزائر صمود و مقاومات 1830-1962**(تر اوذاينية خليل)،الجوائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2012.

86- قنان، جمال، **دراسات في المقاومة و الاستعمار**، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1996.

87- (ــــــــــــ ، ــــــــــــ) ، **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر** الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1994.

88- كاتب، كمال، **أوروبيون أهالي ويهود بالجرائر 1830-1962** تمثيل و حقائق السكان، الجزائر، دار المعرفة 2011.

89- كوران، أرجموند، **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847**(تر عبد الجليل التميمي)، تونس، الشركة التونسية لفنون الرسم، 1974.

90- ماسبيرو، فرنسوا، **سانت أرنو او الشرف الضائع**(تر مسعود حاج مسعود)،الجزائر، دار القصبة للنشر ، 2005.

91- مجاهد، مسعود، **الكفاح البطولي في عهد الأمير عبد القادر و بعد وفاته** ، الذكرى الثلاثون للاستقلال، الجزائر، وزارة المجاهدين، (د.ت).

92- محمد ابن عبد القادر، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر**،تحقيق ممدوح حقي،لبنان ط2 ،دار اليقظة العربية،1964.

93- محمد، العربي حرز الله، **منطقة الزاب مائة عام من المقاومة 1830-1930**،الجزائر، دار السبيل للنشر والتوزيع، 2008 .

94- محيو احمد، **محاضرات في المؤسسات الإدارية** تر عرف صاصيلا ،الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب،1979.

95- مدني، احمد توفيق، **هذه هي الجزائر** ،الجزائر، عالم المعرفة للنشر و التوزيع 2010.

96- (ـــــــــــــــ ، ـــــــــــــــ)، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792**،الجزائر،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1976.

97- مناصريه، يوسف، **مهمة ليون روش في الجرائر و المغرب (1832-1847)** ،الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

98- منور، احمد، **الجزائر في كتابات الأدباء الفرنسيين في القرن التاسع عشر**، الجزائر، دار التنوير 2012.

99- منور، العربي، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر** ،الجزائر، دار المعرفة 2006 .

100- موساوي، فله، **الواقع الصحي و السكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني و أوائل الاحتلال الفرنسي 1518-1871**،الجزائر، وزارة الثقافة 2010.

101- مياسي، إبراهيم، **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2007.

102- نايت بالقاسم، مولود قاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**،الجزائر، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع،ج2،2007.

103- نوشي، أدريان و برنيان، أندري و لاكوست، ايف ،**الجزائر بين الماضي والحاضر**(تر اسطنبولي، رابح و منصف، عاشور)، ط1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 1965.

104- هلا يلي، حنفيي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني** ،الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع عين مليلة، 2008.

105- هلال، عمار، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر المعاصر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995.

106- (ـــــــــــــــ ، ـــــــــــــــ) ، **الهجرة الجزائرية نحو الشام 1847-1918**،الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع 2007.

107- وعلي، محمد الطاهر، **التعليم التبشيري في الجزائر 1830-1904**،الجزائر، منشورات دحلب، 1997.

108- ولد خليفة، محمد العربي، **الجزائر الفكرة التاريخية**، ط1، الجزائر، دار الأمل للطباعة والنشر، 1998.

109- (__________ ، __________) ، **المحنة الكبرى**، الجزائر ،دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.

101- وولف ،جون باتيست، **الجزائر و أوروبا1500-1830** (تر أبو القاسم سعد الله)،الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ،1986.

102- يحي ،جلال، **المغرب الكبير العصور الحديثة**، مصر،الدار القومية للطباعة والنشر، ج3، 1996..

Références:

1- Ageron (Charles Robert) , **Les algériens musulmans et la France (1871-1919**), T1.Editions P.U.F, Paris, 1968.

2- Annane (Mohamed-Laid) , **La destruction des tribus, chroniques d'Algérie (1838-1847**), Editions ANEP, 2010.

3- Aouli.Smaïl, Redjala.Ramdane et Zoummeroff.Philippe , **Abdelkade**r, Paris, Fayard, 1995, cité par O.L.Grandmaison.

4- Ayoun Richard et Cohen Bernard Cohen ,**Les juifs d'Algérie**, Editions Rahma, 1994.

5- Becherirat Ali , **Les Droits de l'Homme en Algérie de 1830 à 1962**, Editions Casbah ,2012.

6- Belhamissi Moulay ,**Histoire de la marine algérienne 1516-1830**, Editions, ENAL, Alger, 1983.

7- Bontems Claude , **Manuel de l'institution algérienne de la domination turque à l'indépendance**, T1, Editions Cujas, Vendôme, France ,1976.

8- Bouchéne Abderrahmane et autres , **Histoire de L'Algérie à la période coloniale**, Editions Barzakh, Alger ,2012.

9- Bouthoul Gaston ,**Traité de polémologie, sociologie des guerres**, Editions Payot, Paris, cité par Afroun Mehrez, Editions Houma, Alger, 2008.

10- Bouzaher Hocine ,**La justice répressive dans L'Algérie coloniale 1830-1962**, Editions Houma, Alger ,2009.

11-Camille Rousset , **La conquête de L'Algérie 1841-1857**, T1, Editions Librairie Plon, Paris, 1904.

12- Carbonal Jules , **L'Algérie et ses produit**, Alger ; publié par le syndicat commercial Algérien ,1922.

13- Collot Claude , **Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962)**, Houma éditions, Alger, 2009.

14- Cristiani Monseigneur Léo , **Le Cardinal Lavigerie, un grand bienfaiteur de L'Afrique**, Editions Farce-Empire, Paris ,1961.

15- Debu Jacques, Bridel et Benoit Marc , **Alger 1830,''La guerre qui paye''**, Editions prométhée, Paris, 1930.

16- Dupuy (Alexandre Henri) **,Les impôts indigènes en Algérie**, Thèse de doctorat, Editions Gojosso, Alger, 1910.

17- Egretaud Marcel , **Réalité de la notion Algérienne**, Editions social, Paris, 1961.

18- Emerit Mercier , **Histoire de Constantine**, Imprimerie, M.B, Constantine ,1903.
19- Esquer Gabriel , **Les commencements d'un empire, la prise d'Alger**, Librairie la Rose, Paris, 1929.
20- (—— ‘ ——) ,**La prise d'Alger 1830**, Nouvelle Edition, Paris, 1929.
21- Fleury Georges , **Comment L'Algérie devint française 1830-1848**, Collection Tempus, Editions Perrin, novembre 2008.
22- Fonta Auguste , **L'Organisation judiciaire française de L'Algérie**, Thèse de doctorat soutenue en 1924 à la faculté de droit de Toulon.
23- Galissot René : **Algérie colonisée, Algérie Algérienne 1870-1962**, La république française et les indigènes, Editions Barzakh ,2007.
24- Garrot Henri , **Histoire générale de l'Algérie**, Imprimerie P.Cresenzo Voutes, Alger, 1910.
25- (—— ‘ ——) ,**Les juifs algériens, leurs origines**, Librairies Louis Relin, 1998.
26- Gautier (Emil Félix), **Un siècle de colonisation**, Alcan, Paris, 1930.
27- Habart Michel ,**Histoire d'un parjure**, Editions de Minuit, Paris, 1960.
28- Ihddaden Zahir :**L'histoire décolonisée du Maghreb (L'Algérie de 1510 à 1962)**, Editions Dahlab ,2013.
29- Jeanson Colette et Francis , **L'Algérie hors la loi**, Editions ANEP ,2006.
30- Julien (Charles André) ,**Histoire de L'Algérie contemporaine 1827-1871**, Editions Casbah Alger, 2005.
31- Kaddache Mahfoud ,**L'Algérie des Algériens** Edition Rocher Noir, Alger, 1998.
32- Kaddache Mahfoud ET Sari (DJ) ,**L'Algérie dans l'histoire**, O.P.U, Alger, 1989, PP200 à 206.
33-Khiati Mostefa ,**Histoire de la médecine en Algérie de l'antiquité à nos jours** ; Editions ANEP, Alger, 2000.
34- Larcher Emile et Rectenwald George : **Traité élémentaire de législation algérienne**, Paris, Rousseau & Cie Editeurs 1923.
35- Lardillier Alain , **Le peuplement français**, Editions atlanthrope, Paris, 1992.
36- Le comte Daniel , **Les pieds noirs, histoire et portrait d'une communauté**, Paris, Seuil, 1980.
37- Levallois Anne **, Les écrits autobiographiques d'Ismayl Urbain**, Maisonneuve, la Rose, Paris, 2005.
38- Mahmoudi Meriem , **Les hommes de L'Emir Abdelkader**, Ces hommes qui ne meurent jamais, Thala Editions, 2012.
39- Massonnié George ,**La question indigène en Algérie, l'internement des indigènes, son illégalité**, Paris, Ligue des droits de l'homme ,1909.
40- Maupassant (Guy De) , **Au soleil**, Paris, Pocket, Classiques, 1988.
41- Michaud (Louis Gabriel) ,**Biographie universelle**, Tome $N^0$3, cité par Bennour Farid.
42 - Montagnon Pierre ,**Histoire de L'Algérie des origines à nos jours**, Editions pygmalion, département de Flammarion ,2006.
43- (—— ‘ ——) ,**La conquête de L'Algérie**, Editions pygmalion Gérard Watelet, Paris(S.D).
44- Ouennoughi Melica , **Algériens et Maghrébins en Nouvelle Calédonie de 1864 à nos jours**, Editions Casbah, Alger ,2008.
45- Péan Pierre : **Main basse sur Alger (enquête dur un pillage, juillet 1830),** Editions Plon, Paris, 2004.
46- Pervillé Guy , **Les étudiants Algeriens à l'université française ,1881-1962,** Casbah éditions, 1995.
47- Picard Ernest , **La monnaie et le crédit en Algérie**, Paris, 1930.
48- Pierre Boyer ,**Le problème khouloughli dans la régence d'Alger**, R.O.M ,$N^0$8,1970.

48- Pouyanne Maurice , **La propriété foncière en Algérie**, Alger, 1900.
49- Rousset Camille , **L’Algérie 1830 à 1840**, l’Édition, Librairie Plon nourrit, Paris, 1900.
50- Sahli Cherif-M , **Décoloniser l’histoire, introduction à l’histoire du Maghreb**, Paris, Maspero, 1965.
51- Sari Djilali , **Le désastre démographique**, SNED, Alger ,1982.
52- Sekkal Mohamed , **Au nom de la civilisation, crimes de guerre et contre l’humanité en Algérie de 1830 à 1962**, Editions Casbah, Alger ,2013.
53- Stora Benjamin , Algérie, Histoire contemporaine 1830-1988, Editions Casbah, 2004.
54- (ــــ ، ــــ) **,Histoire de L’Algérie coloniale ,1830-1954**, La découverte, Collection Repères, Paris ,1991.
55- Turin Yvonne , **Affrontement culturels dans l’Algérie coloniale, écoles, médecines religion ,1830-1880**, Editions Houma, Alger, 2004.
56- Verdes (Leroux Jeanine) **, Les français d’Algérie de 1830 à aujourd‘hui, une page d’histoire déchirée**, Editions Fayard, Paris ,2001.
57- Yacono Xavier **, Les bureaux arabes et l’évolution des genres de vie indigènes dans l’ouest du tell algérien** ,Thèse pour le doctorat, soutenue à la faculté des Lettres de l’université de Paris, Editions Larose, Paris ,1953.
58- (ــــ ، ــــ) , **Histoire de l’Algérie**, Editions de l’Atlanthrope, France, 1993.

03- الدوريات و الجرائد

ا- باللغة العربية

1- بوعزيز، يحي،" أضواء على انتفاضة سكان الزعاطشة عام 1848"، **مجلة الثقافة** ، العدد32، أبريل ماي 1976 (39 50).

2- ابن إسماعيل، محمد العربي، "دور يهوذا بن دوران في دبلوماسية الأمير عبد القادر" **المجلة التاريخية المغربية**، العدد (17 18)، جانفي 1980.

3- التميمي ،عبد الجليل،" استغلال عظام الجزائريين في تصفية السكر"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 01، جانفي 1974.

4- (ـــــــــــ ، ـــــــــــ) ،" التفكير الديني و التبشيري"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 01، جانفي 1974.

5- (ـــــــــــ ، ـــــــــــ) ، "انطباعات حول أهمية الدين في الممتلكات الفرنسية بإفريقيا" ، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد01، جانفي 1974.

6- (ـــــــــــ ، ـــــــــــ) ،" دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس 1830-1884"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 3، جانفي 1975.

7- (ـــــــــــ ، ـــــــــــ) ، "مغامرة الحماية التونسية على وهران"، **المجلة التاريخية المغربية** ،العدد5، جانفي 1976.

8- (ـــــــــــ ، ـــــــــــ)،" وثيقة على الأملاك المحتسبة باسم الجامع الكبير الأعظم"، منشورات **المجلة التاريخية المغربية**، عدد05، تونس، 1980.

9- الحداد، سعاد و خامس، سامية،" من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر"، **مجلة المصادر**، العدد 05، 2001.

10- السائح، فيلا لي،" موقف بآيات تونس من الاحتلال الفرنسي للجزائر"، **حولية المؤرخ**، العدد01، 2002.

11- العربي، إسماعيل،" كيف احتل الفرنسيون تاجدمت " ، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد (17 18)، جانفي 1980.

12- أمين، لحسن،" منفيو كاليد ونيا "، **الخبر الأسبوعي**، العدد180، من 10 إلى 16 أوت 2002.

13- بورغدة رمضان، "الأقضية القمعية الاستثنائية و العقوبات الخاصة بالأهالي في الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع عشر" ،**مجلة العلوم، الإنسانية** العدد 29، جون 2008.

14- بوعزيز، يحي،" أوضاع المنفيين بعد ثورة 1871 من خلال رسائلهم" ، **مجلة الثقافة**، العدد42، جانفي 1978.

15- (ـــــــــــــ ، ـــــــــــــ) ،" دور عائلتي المقراني و الحداد في ثورة 1871" ، **مجلة الثقافة**، العدد54، ديسمبر 1979.

16- (ـــــــــــــ ، ـــــــــــــ) ،" سياسة نابليون تجاه الجزائر"، **مجلة الثقافة** ، العدد 50، ابريل 1979.

17- (ـــــــــــــ ، ـــــــــــــ) ،" موقف الجزائريين من التجنيس الجماعي لليهود" ، **مجلة الثقافة**، العدد30، ابريل 1976.

18- جبائلى، محل، العين" طبيعة أراضي الملك و العرش في الجزائر قبل الاستعمار"، **مجلة التاريخ**، العدد 21، النصف الأول من سنة 1986.

19- حباسي، شاوش،" من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي في الجزائر"، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد 10، جانفي 1997.

20- سعيدوني، ناصر الدين،" الخزينة الجزائرية 1800- 1830"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 03، جانفي 1978.

21- سلامي ملكية،" الصحافة الجزائرية إبان الاحتلال الفرنسي" ،**مجلة التاريخ** ،المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر ،العدد21،النصف الأول،1986.

22- شرفي، محمد، "بعض مظاهر الاستيطان الفرنسي في قالمة و مناطقها من 1836 إلى 1905"، **مجلة التاريخ**، العدد 20، 1985.

23 - صاري، جيلا لي،" إبادة قبيلة العوفية "، **مجلة الثقافة**، العدد 77، سبتمبر – أكتوبر 1983.

24- (ـــــــــــــ ، ـــــــــــــ)،" الكارثة الديمغرافية 1867-1868 بالجزائر"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 21-22 ابريل 1981.

25- (ـــــــــــــ ، ـــــــــــــ)،" ثوار 1871 في معتقلهم بكاليدونيا الجديدة "، **مجلة الثقافة** ، العدد 94 ،جويلية 1986.

26- عميراوي، حميدة ،"جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر"، **مجلة سيرتا**، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 12 جوان1999.

ب- باللغة الفرنسية

Revues
1- Aucapitaine Henri , "Notice sur Boussaâda", **RF**, N°06, annee1862, (46,61).
2- Aumerat (Joseph François) , "La propriété urbaine à Alger", **R.A**, N°41, 1897, (321,330).
3- Bertrand Louis , "Le centenaire de l'Algérie française", **l'illustration**, N°4551, 24 mai 1930.
4- Bigonet .Emile ," Une lettre du Bey de Constantine", **R.A**, N°43, 1899.
5- Bousquet (George Henri) ," l'Affaire des grottes du Dahra", **R.F**, N°51 , année1907,(116-168).
6- Boyer Pierre , "L'Evolution démographique des populations Musulmanes du département d'Alger", **R. A**, T XCVIII , N°440-441 ,3eme et 4eme trimestre, pp308-353,Cité par Fella Moussaoui,P490
7- (—— ، ——), "Introduction à une histoire intérieure de la régence d'Alger", **R.H**, N°478, P.U.F, 1966.
8- Chitour (Chams- Eddine) , "Jeunes de France, Si vous saviez…", **Revue Panoramique** N°62, 2003.
9- Devoulx. Albert :" Corporation de la Mecque et Médine", **R.F**, N°04, années 1859-1860(469.471).
10- Eisenbeith. Maurice , "Les juifs en Algérie, esquisse historique depuis les origines jusqu'à nos jours", **inst .de l'encyclopédie coloniale et maritime**, Paris 1930.
11- Emerit Marcel , "Alger en 1800 d'après les mémoires inédits de Le Maye", in **R H. M**, N°2 juillet, 1974. PP171-176.
12- (—— ، ——) ,'' L'Algérie à l'époque d'Abdelkader", **documents divers**, T4, Paris, 1951.
- (—— ، ——) , ''L'Exploitation des os humains pour le raffinage du sucre'', **R.H.M**, N°01, janvier 1974, P12.
- Esquer Gabriel , ''L'œuvre de la France en Algérie'', **l'illustration,** N°4551, 88 années, 28 mai 1930, (S.P).
13- (—— ، ——) ,'' Les débuts de la presse'', in **R.A**, 3eme- 4eme trimestre, 1929, PP254-318.
14- (—— ، ——) ,'' Les débuts de Yusuf à l'armée d'Afrique'', (1830-1838), **R.A**, N°54, année, 1910, P263.
15- (—— ، ——) ,''Une cause de l'expédition d'Alger, le trésor de la casbah'', extrait du bulletin de la section **H. M .C**, imprimerie Nationale, Paris ,1955.
16- Féraud Charles , "Destruction des établissements français de la Calle'', **R.A**,N°17 P26.
17- Hamdan Khodja , ''Mémoire'', **R.A**, N0 57, P123.
18- Michel Alfred ,''La prise d'Alger raconté par un captif'', **R.F** ,19emeannée, 1975, (471-482).
19- Quentin Chazaud ,''Les zouaves ,légendes de l'armée d'Afrique'', **guerres et Histoires**, N°8, aout2013,PP78-82
20- Reboud victor ,''bulletin'' **R.A**, N030, 1886, PP79-80.
21- Yacono. Xavier ,'' Les premiers prisonniers Algériens de l'ile Sainte Marguerite (1841-1843)'', **R. H. M**, N°01, Janvier 1974(39-61).
22-Raoul Busquet , ''L'Affaire Des grottes du Dahra'', **R.A**, N°51 ,1907.
23-Temimi Abdeljalil , ''Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-1837)'',Pub, **R.H.M** ,Tunis,1978,PP42-43.

3-1 الجرائد

ا- باللغة العربية

- جريدة المبشر: العدد 12 ،اوت1865. 1

- باللغة الفرنسية

Journaux

1- Cambon Jules , "Discours devant le Senat", **journal officiel** du 10 mai 1894.
2- Hanafi (Si Larbi) , "L'Histoire partielle et partiale", **El-Watan**, Le 1ermars 2006.
3- Le Moniteur Algérien du 15 juin 1845.
4-Chitour (Chams –Eddine) , "Il était une fois les enfumades", **L'Expression**, Le 06 et 07 mai 2011.

04- المواقع الالكترونية

Les Sites électroniques

1- http://boudia 2007.Over-blog.Com/article-la-brulure-les-enfumades-de-la-dahra-par-abdelkader-guerrine-69423.html.Le 06.05. 2011.
2- Janier Charles. Http://www.maquetland.com/article-670-arméed-afrique .La partie-conquête-de-l' Algérie. Le 10 octobre 2013
3- Dominique Chathuant, Le rêve de Napoléon III, In Wanadoo.fr.yekrik.Le15.12.2013
4- Le Maréchal de Saint Arnaud, http://www.ldh-Toulon.net /Spip.php ?article 952,Le 07.05.2011
5- Les 12 cahiers (livres) du Centenaire de L'Algérie In WWW.Aj.Garcia .free. fr.Le 06.05.2011
6- http://CAOUKY.blog.le monde.FR/2008/06/14/Le- enfumades -du-maréchal1al-Bugeaud-un-crime-contre-l'humanité-Algérie-1845/4juin2008.

الفهارس

فهرس الأماكن و البلدان

فهرس الدول والجماعات و الشعوب و القبائل